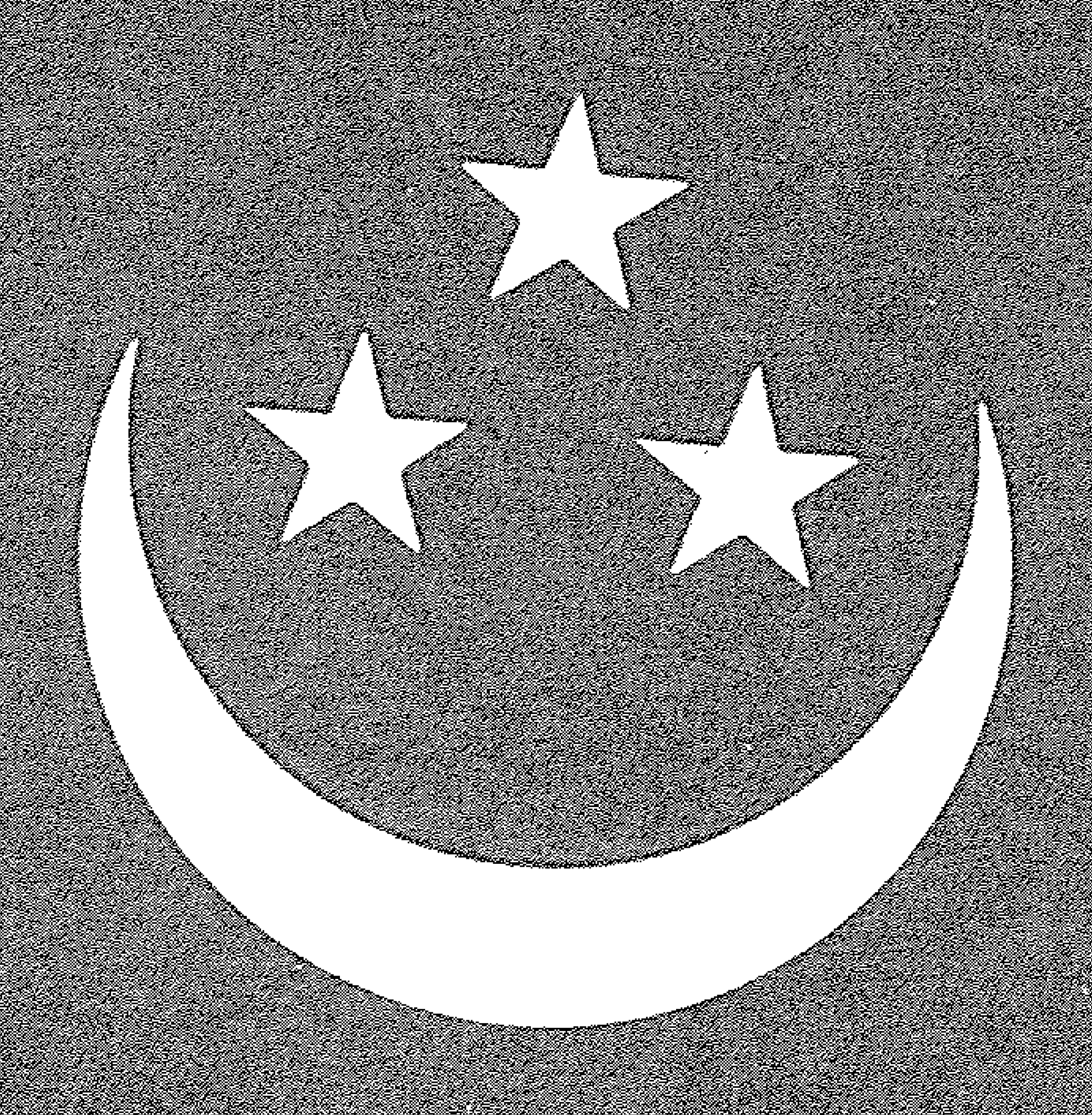
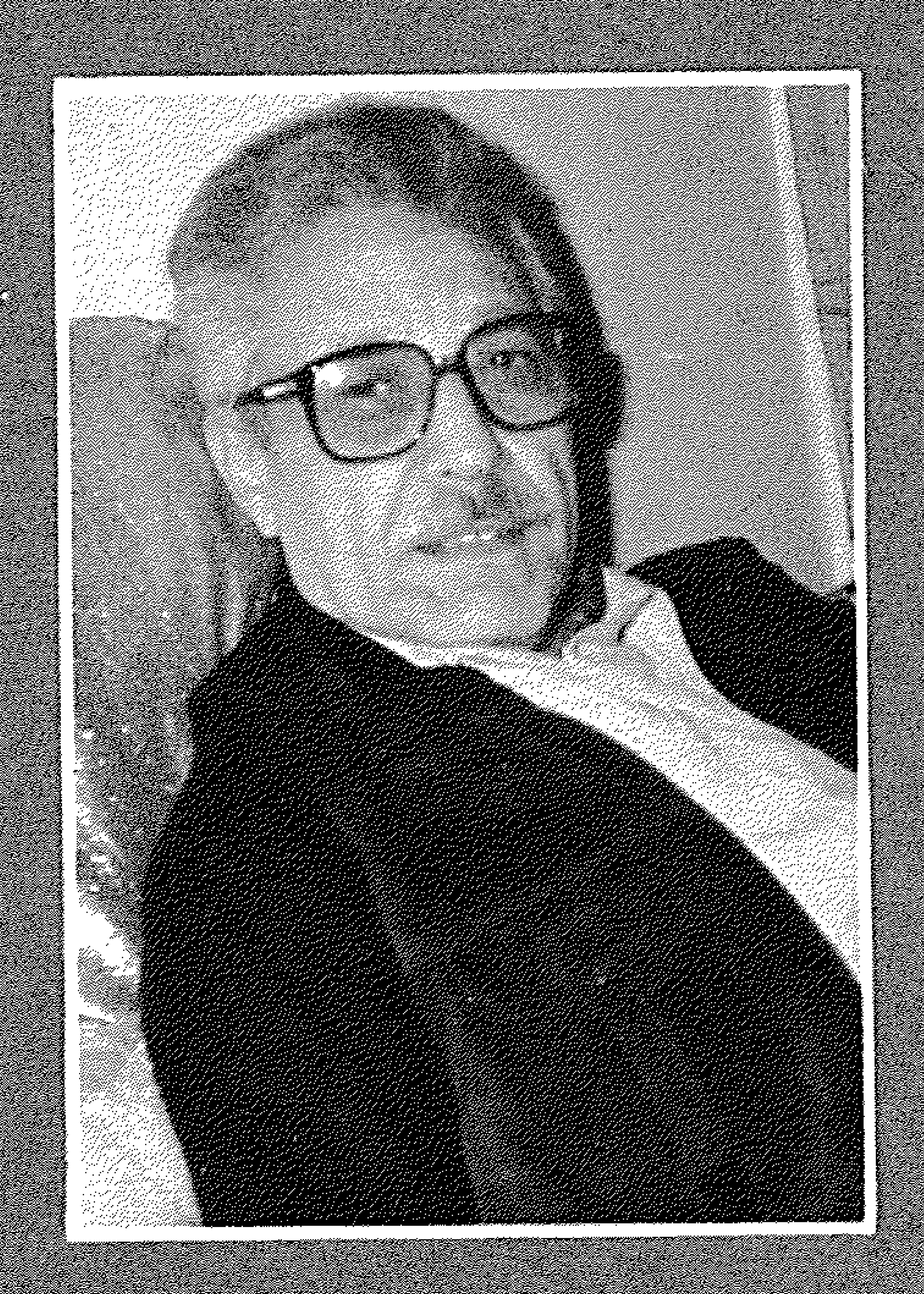
أحمد طلعت





من هوجة عرابي ... إلى الحركة المباركة!

مِن هزيمة عرابي
... إلى الحركة المباركة!

أحمد طلعت

مِن هوجة عرابي ... إلى الحركة المباركة !

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ ۖ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ
وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ

صَدَقَ ٱللَّهُ ٱلْعَظِيمُ



إهـــداء

في مايو من عام ١٩٨٨ اكمل كاتب هذه السطور خمسة وخمسين عاماً من عمره..

وقد اراد ـ كاتب هذه السطور ـ وهو يودع الاكثر، ويستقبل الاقل، ان يسجل للاجيال القادمة كلمة يعتقد في انها حق، ويثق في انها امانة.. وصدق..

ويهدي كاتب هذه السطور كلماته الى ولديه: **« شادي وياسر »**.

كما يهديها الى شريكة عمره **« وجدان »** التي صاحبته في رحلة حياته، واستمد من قناعتها، وبسالتها، نصف شجاعته في احلك الساعات.

احمد طلعت



قبل البداية

كنت اسمع جدتي ـ وانا طفل صغير ـ تتحدث عن «هوجة» عرابي، اذا ما ارادت ان تروي لنا جانبا مما جرى في مصر ايام الاحتلال البريطاني..

ولم تكن جدتي تتحدث ـ بفطرتها ـ عن ثورة او انقلاب..

وفيما بعد يوليو من عام ١٩٥٢، سمعت الرئيس محمد نجيب يخطب في احد الاجتماعات الشعبية، فقاطعته الجماهير هاتفة: تحيا الثورة..

ورد محمد نجيب على الفور ـ عبر مكبر الصوت يقول:

ـ لا تقولوا ثورة.. بل قولوا الحركة المباركة..

ومن كلمات جدتي، وكلمات محمد نجيب، اخترت عنوان هذا الكتاب..

احمد



عن الدّيموقراطيـّة .. نتحدّث

في عهد الرئيس انور السادات، ومن خلال حملته لاظهار الحكم بمظهر ديموقراطي، اعلن عن تشكيل لجنة « لاعادة كتابة التاريخ » برئاسة حسني مبارك، نائب رئيس الجمهورية في ذلك الوقت..

وكانت بداية اعمال اللجنة ـ ككل اللجان ـ مليئة بالحيوية، محاطة بهالة من البريق الاعلامي، وتصور الكثيرون من ابناء الشعب انه قد حانت ساعة الانصاف للاموات قبل الاحياء، وللوطنية قبل الادعاء..

وانتقلت اللجنة بالفعل الى بعض زعماء ما قبل الثورة من الاحياء في ذلك الوقت، ومنهم ابراهيم عبد الهادي وفؤاد سراج الدين، كما انتقلت الى بعض اعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين، ممن اعتبرهم السادات من المعتدلين، او المتعاطفين مع قيادته الجديدة.

وجمعت اللجنة بعض المستندات، وسجلت عشرات الاشرطة، روى فيها من انتقلت اليهم اللجنة معلوماتهم عن الفترة السابقة ليوليو من عام ١٩٥٢، والفترة اللاحقة لقيام ثورة العسكريين.

ثم توقفت اعمال اللجنة لانشغال اعضائها، او لأن موضوع اللجنة قد استنفد أغراضه الاعلامية، او ـ ربما ـ لان ما تم تسجيله من احاديث كان ينبيء بما سوف يجيء بعده، وهو ما لم يقدره الذين اعلنوا عن تشكيل اللجنة، او على الاقل لم يتوقعوه..

ودارت الايام ـ والاحداث ـ وتولى حسني مبارك رئاسة الجمهورية، فانشغل او تشاغل، عن لجنة اعادة كتابة التاريخ، فلم يبعثها من مرقدها، ولم يعين لها رئيساً جديداً، وانتهى امرها ـ هي ذاتها ـ الى صحائف التاريخ..

ومع اننا ممن يؤمنون بان التاريخ لا تكتبه لجان، وانما التاريخ نسيج يغزل كل كاتب او صاحب رأي خيطا في سداه او في لحمته، إلا اننا كنا ـ مثل الكثيرين غيرنا ـ نعلق املا على هذه اللجنة في تصحيح بعض الوقائع التي زيفتها حملات الدعاية، وشوهتها الكتابات المغرضة، وحاول ان يطمس معالمها اولئك الذين كان همهم ـ منذ البداية ـ او يحتكروا الحقيقة ليكونوا ـ هم وحدهم ـ الوطنيين ويكون كل من سبقهم خونة منحرفين..

كنا ننتظر من اللجنة ـ مثلا ـ ان تسجل ان سعد زغلول كان زعيماً وطنياً كبيراً، وانه لم يكن كما وصفه الميثاق انتهازياً «ركب الموجة الثورية»..

وكنا ننتظر من اللجنة ـ مثلا ـ ان تسجل لاحمد ماهر دوره الوطني في محاربة الاستعمار، الذي وصل الى قمته من خلال موقفه في احداث يوم ٤ فبراير من عام ١٩٤٢..

وكنا ننتظر من اللجنة ـ مثلا ـ ان تسجل دور محمود فهمي النقراشي في تنظيم المقاومة السرية ضد قوات الاحتلال في ايام شبابه، ودوره في تحدي الامبراطورية البريطانية فوق منصة مجلس الامن الدولي في عام ١٩٤٦..

وكنا ننتظر من اللجنة ـ مثلا ـ ان تسجل المواقف الوطنية لمصطفى النحاس منذ نفته قوات الاحتلال الى جزيرة سيشل وحتى الغائه للمعاهدة المصرية مع بريطانيا في عام ١٩٥٠..

وغير هؤلاء كثيرون، وصف الميثاق بعضهم بالعمالة للانجليز، والبعض الآخر بتشكيل حكومات من الاقلية تأتمر باوامر السراي الملكية، وتخدم مصالح الاقطاع..

ولأن التاريخ لا تكتبه لجان، ولأن اللجان لم تكتب شيئاً على الاطلاق، فان المسؤولية تفرض على كل صاحب قلم ان يغزل خيطا في نسيج التاريخ، على امل ان تتجمع يوما هذه الخيوط فتكشف عن الحقيقة التي ارادوا ان يسدلوا عليها ستار النسيان.

وليست محاولة تزييف التاريخ بظاهرة جديدة على حكام مصر، فاحجار معبد انس الوجود الرابض على صخور جزيرة «فيلة» في اسوان، تشهد بان بعض حكام مصر في عصرها الفرعوني قد ارادوا - هم الاخرون - ان يزيفوا التاريخ. فاخذوا معاولهم يحاولون بها محو نقوش المعبد التي تسجل تاريخ من سبقوهم، ولينحتوا مكانها تاريخا كذبا يحتكرون - من خلاله - النصر والفخار..

واذا كان البعض من حكام مصر قد حاول هذه المحاولة مع صخور المعابد القديمة، ولم تعقهم - في ذلك العصر - صلابتها، فأي غرابة في ان يكرر البعض منهم نفس المحاولة في ايامنا هذه، التي لا تستلزم فيها المحاولة نحتا في صخر، وانما يكفي لها الالحاح في الكلمات المطبوعة، والتكرار في الاحاديث المسموعة والمرئية..

ان هتلر - في المانيا - لم يضطر الى نحت الصخور لتزييف الحقيقة، وكذلك البعض من حكام مصر، ممن تأثروا بهتلر أو اعجبوا به، فطبقوا اساليب النازية، حتى وهم يتمسحون بالديموقراطية ويدعون الانتماء اليها.

لذلك فان هذه الصفحات سوف ترجع الى احداث التاريخ القريب، بقدر ما تستدعي الحاجة الاستشهاد بالتاريخ، ثم تعود الى سياقها من جديد لتتحدث عن الديموقراطية التي - اشرقت وغابت - عن ارض مصر على مر العصور، فكانت في اشراقها على مصر أسبق من اشراقها على كثير من دول العالم المتحضر، وكانت في مغيبها احلك من سواد ليل بهيم.

وليس مقصدنا ان تكون هذه الصفحات كتاب تاريخ، وان كنا سوف نضطر

ـ من خلال السياق ـ الى تصحيح بعض وقائع التاريخ، لكن مقصدنا ان نتحدث عن الديموقراطية التي ارتبطت ـ منذ بداية الحركة الوطنية ـ في وجدان الشعب المصري بقضية الاستقلال، بحيث اصبحت المطالبة بالاستقلال تعني ـ في نفس الوقت ـ المطالبة بالحكم الديموقراطي.

وكان وجدان الشعب صادقاً ـ كما هو دائماً وجدان الشعوب ـ فان الاستعمار معناه ببساطة ان تفرض قوة ـ او دولة ـ اجنبية ارادتها على شعب من الشعوب، وغياب الديموقراطية معناه ـ دون لف او دوران ـ ان يفرض شخص ـ او جماعة ـ ارادتها على هذا الشعب، وفي الحالين يصبح الشعب بلا ارادة وان اختلفت المسميات..

ولقد ظلت الديموقراطية في مصر مرادفة للاستقلال، ومقترنة به، حتى جاءت مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين جماعة انفردت بالسلطة، وسلبت الشعب ـ على مراحل ـ ارادته وحقه في التعبير، مرة بحجة « فترة انتقال » تكفي لوضع دستور جديد، ومرة اخرى في ظل الحكم بدستور « مؤقت » ومرة ثالثة باعلات دستور « دائم » لا يحمل من الدساتير الا شكلها دون اي مضمون.

والاخطر من هذا كله ان الذين زيفوا الديموقراطية ـ هم انفسهم ـ الذين استولوا على الحكم تحت شعار خادع يقول: « نحن نحمي الدستور ».

وكان هذا الشعار هو الذي حملته منشوراتهم التي ملأوا بها جدران الابنية والعمارات بمجرد نجاح حركتهم في ٢٣ يوليو من عام ١٩٥٢.

وكان هذا الشعار هو الذي اسموه « المبدأ السادس من مبادىء الثورة » مع ان الشعب المصري قد ظل ـ منذ الاحتلال البريطاني في عام ١٨٨٢ ـ يعتبره مطلبه الاول بعد مطلب الاستقلال مباشرة.

وليت الامر قد اقتصر على التسويف في اقامة الديموقراطية، لكن الاخطر من ذلك هو ان الحكم لم يكف منذ بداية الخمسينات عن « مسخ » وتشويه فكرة

الحكم الديموقراطي ذاتها، حتى اصبحنا نجد اليوم من بين المثقفين من ابناء الشعب من لا يلحون على عودة الديموقراطية الحقيقية، أو على الاقل يقفون من عودتها موقفاً سلبياً.

ولا شك في ان جانباً من الاحباط الذي انتاب بعض المواطنين حيال قضية المطالبة بعودة الديموقراطية، انما يعود الى الحملة المكثفة التي قام بها نظام الحكم - على مدى اكثر من ثلاثين عاماً - بهدف تجريد فكرة الديموقراطية من محتواها الحقيقي.

وبدأت الحملة بتصوير ديموقراطية ما قبل « الحركة المباركة » بانها ديموقراطية زائفة إقتصرت على التنازع بين مجموعة من الاحزاب على تحقيق مصالحها الذاتية المحدودة، حتى وان دعاها ذلك الى التسابق على الارتماء في احضان الملك والانجليز.

ثم امتدت الحملة لتستحدث تعبيرات غريبة على المعنى الحقيقي للديموقراطية، بل وعلى الفكر الديموقراطي ذاته، فنرى الميثاق - مثلا - يقول:

« ان الذي يحتكر رزق الفلاحين والعمال ويسيطر عليه، يقدر بالتبعية ان يحتكر اصواتهم وان يسيطر عليهم ويملي ارادته. ان حرية رغيف الخبز ضمان لا بد منه لحرية تذكرة الانتخابات.. ».

ومع ان حرية الحصول على رغيف الخبز شيء، وحرية اختيار الحكومة شيء آخر، إلا ان الذي يدعو الى السخرية - بل الاشمئزاز - هو ان من قالوا بهذا الرأي وسجلوه في مواثيقهم هم انفسهم الذين سلبوا العامل والفلاح حريته في الحصول على رغيف الخبز، منذ ابتدعوا فكرة التوسع في القطاع العام - بغير مبرر - ومنذ جعلوا من الجمعيات التعاونية، وبنوك التسليف، والتسويق التعاوني، في الريف المصري احتكاراً حقيقياً لرزق الفلاح وارادته، وبالتالي حريته في التصرف في تذكرة الانتخابات.

وبدلا من خضوع « بعض » الفلاحين لارادة « بعض » كبار ملاك الاراضي الزراعية فيما قبل « الحركة المباركة » اصبح الفلاحون جميعاً، في جميع قرى مصر ونجوعها، يخضعون لارادة السلطة الحاكمة « والمتحكمة » بواسطة اجهزتها الشيطانية في البذور.. والاسمدة.. والمبيدات.. ومياه الري.. وكل ما تقوم عليه حياة الفلاح ورزقه..

حقيقة انه كانت هناك قبل « الحركة المباركة » بعض التجاوزات من بعض رجال الاحزاب، وحقيقة كانت هناك قبل تلك « الحركة المباركة » بعض المظالم من جانب قلة من كبار ملاك الاراضي الزراعية، لكن هذه التجاوزات المحدودة، والمظالم الفردية، لم تكن تبرر بأي حال من الاحوال هدم الديموقراطية من اساسها بحجة تصحيح خطأ أو تقويم انحراف.

كان يكفي ان تقوم حكومة تنتصف للمظلوم من الظالم بالتطبيق العادل لاحكام القانون، وكان يكفي لقيامها ان تعدل مادة في الدستور، أو نص في القانون، اما هدم الديموقراطية من اساسها واقامة نظام حكم الحزب الواحد مكانها بحجة رفع المظالم وتصحيح الاخطاء فهي حيلة لن تنطلي على فطنة الشعب ووجدانه، حتى وان سخروا للترويج لها - بالالحاح والتكرار - كل اجهزة الدولة الاعلامية، سواء منها الحكومية، او ما يسمونه بالقومية.

والحقيقة - في بساطتها - تقول بان من تصدوا لحكم هذا الشعب - بعد الحركة المباركة - قد عجزوا عن مواجهة شعب يملك كل مواطن فيه زمام حريته، فنصبوا له شركاً، له من الديموقراطية شكلها الظاهري، وهو في حقيقته بئر عميقة سحيقة.

وفي عمق هذه البئر يستطيع الشعب ان يتحرك، بل هو يستطيع ان يصرخ - او يعارض - لكن ابعاد حركته واصداء صراخه، محدودة دائماً بجدران هذه البئر السحيقة.

وعندما اقف امام « جبلاية القرود » في حديقة الحيوان، يأخذني التأمل بعيداً مع هذه القرود، التي تستطيع ان تعدو وتقفز، وان تصرخ وتتصايح، لكنها - ابداً - لا تستطيع ان تتجاوز اسوار - « الجبلاية » او تتخطاها.

ومن حسن حظ « قرود الجبلاية » ان احداً لا يهددها او يرهبها، طالما هي مشغولة بقفزاتها وصراخها داخل الاسوار، اما الشعب المصري، فان هناك من يقفون له وراء اسوار الديموقراطية الممسوخة ليرهبوه ويفزعوه، ان هو حاول ان يقترب من الاسوار او يتعداها، فيقولون له في لغة الناصح ورقة المرشد الامين:

- اياك ان تقترب، فاعداؤك في انتظارك، انهم هنا، المتطرفون الدينيون يريدون ان يطبقوا قبضتهم عليك.. بقايا الرأسمالية والاقطاع تريد ان تنشب اظافرها في لحمك.. الامبريالية تتحين الفرصة لتوقعك من جديد في مناطق نفوذها...

ويبتعد الشعب عن الاسوار، ويتلهى بشيء آخر، ليس لانه خائف من اعدائه أو لأنه قد صدّق اولئك الناصحين من خلف الاسوار، لكنه يبتعد لسبب آخر فالاسوار عالية.. عالية...

وحاشاي ان اقارن شعب مصر العظيم بقرود « الجبلاية » ولكن من وضعوا هذا الشعب العظيم خلف اسوار الديموقراطية الزائفة هم الذين فرضوا هذا التشابه.

ومما يدعو حقيقة للفزع ان يكون بعض الواقفين خلف الاسوار ممن « يمتطون » صهوة منصة عالية، او يكونوا قد حصلوا من بعض الجامعات على لقب « الدكتوراه » في القانون..

ومما يدعو حقيقة للاسف، ان يكون بعض « المحذرين » وعلى وجوههم دموع التماسيح، هم من اصحاب الاقلام الذين كان الشعب يدخرهم للدفاع عن حريته،

ولم يتصور يوما انهم يمكن ان يساهموا ـ ولو بالكلمة ـ في تشجيع من يسلبون حقه وارادته..

ولكن، ماذا يمكن ان يتوقع الشعب من هؤلاء، بعد ان اصبحت مواقع مثل رئاسة مجلس الشعب، او مشيخة الجامع الازهر، او رئاسة تحرير الصحف مجرد وظائف بالتعيين لها مرتبات ودرجات، وحوافز ومكافآت..؟.

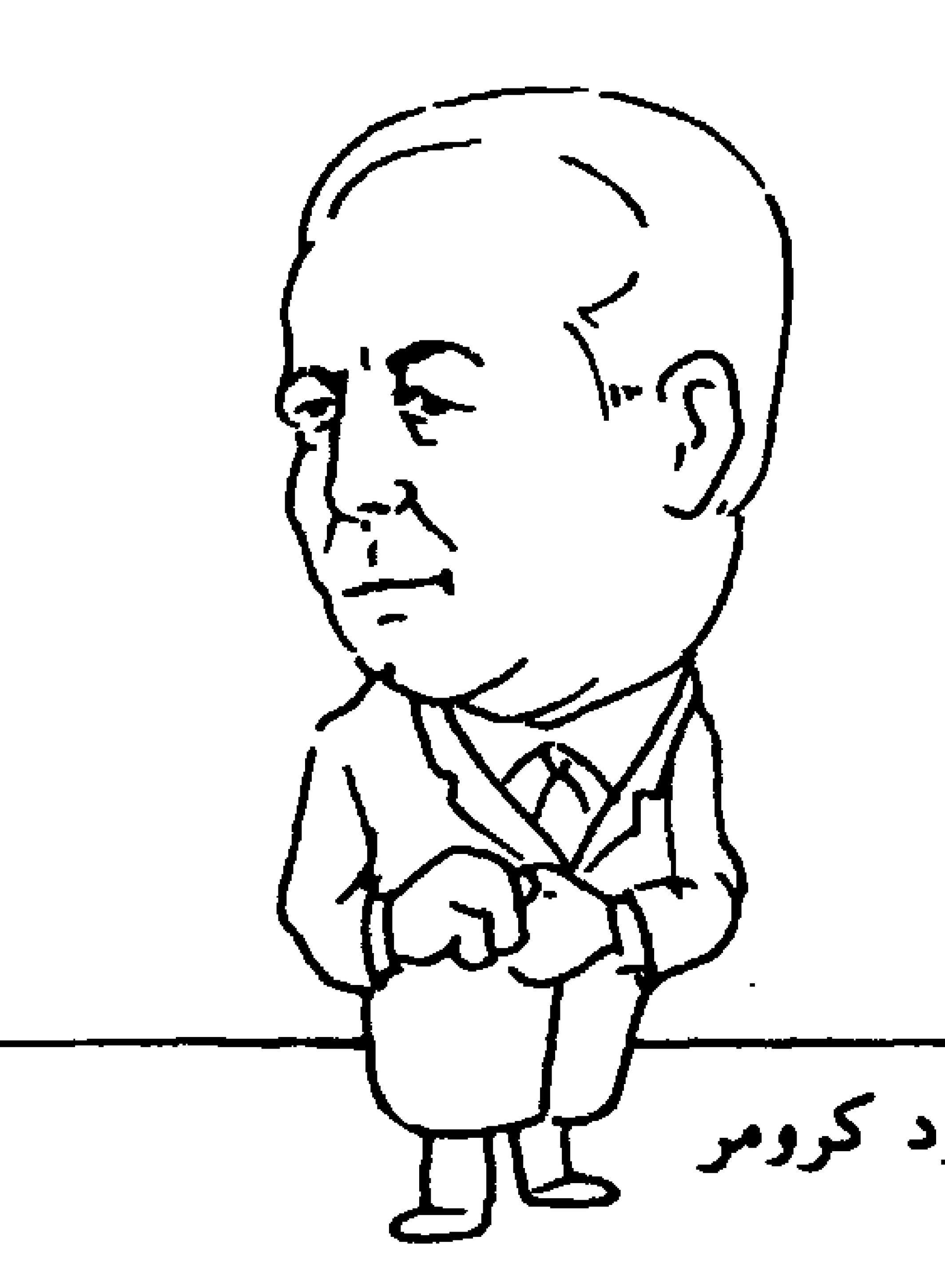
ان حديثنا ـ عن الديموقراطية ـ هو تذكير لكل من غابت عنه الحقيقة ـ او ضاعت منه ـ في غمرة البحث والتسابق على الوظائف والمكافآت، وهو ـ في نفس الوقت ـ تحذير لكل من يستمرىء حكم الشعب على غير ارادته، او يحلم بان يفرض عليه وصايته.

ونحن نزعم ـ وان خالفنا البعض ـ ان جميع ما تواجهه مصر من مشكلات، وما يعاني منه الشعب من ازمات، ابتداء من ظاهرة التطرف وانتهاء بكارثة الديون الخارجية انما يرجع في اساسه الى غياب الحكم الديموقراطي، وهو ما سوف نحاول ـ فيما يلي من صفحات ـ ان نقيم عليه الدليل.

والله من وراء القصد هو الموفق، ومن اجل حرية الكلمة ـ التي كرم بها بني آدم ـ هو المعين.

المؤلف

قبل مائة عام



اللورد كرومر

قبل مائة عام

في الحادي عشر من شهر يوليو عام ١٨٨٢ ضربت مدافع الاسطول البريطاني مدينة الاسكندرية، ونزلت الجيوش البريطانية الى الاراضي المصرية، لتخوض عدة معارك مع الجيش المصري ـ بقيادة احمد عرابي ـ تنتهي باحتلال بريطاني لمصر استمر اربعة وسبعين عاماً..

وتناول المؤرخون مقدمات ضرب الاسكندرية بالتفصيل، وانقسموا ـ كما هي عادة المؤرخين ـ الى عدة مجموعات، بعضها يضع المسؤولية الكاملة على عاتق احمد عرابي وانقلابه على الخديوي الذي ادى الى الاحتلال، وبعضها جعل من عرابي زعيماً وثائراً وطنياً لم تتحقق هزيمته واحتلال بلاده، الا نتيجة لخيانة البعض من المصريين، او لنصيحة خبيثة اسداها له فردنان ديلسبس، او لتآمر بين الخديوي والقوات الغازية [1].

وبين المتحاملين على عرابي والمدافعين عنه اجتهادات كثيرة، وآراء كثيرة، كلها لا تغير من النتائج في شيء، فالهزيمة قد تحققت، والاحتلال قد وقع، وثلاثة ارباع قرن من الزمان قد مضت والشعب المصري يكافح الاستعمار ويبذل دمه وجهده من اجل التخلص منه.

هذه هي حقيقة لا يستطيع احد ان ينكرها، مهما كانت المحاولات لتبرير اسبابها، ذلك ان اسباب المصائب الكبرى التي تحل بالشعوب، سواء كانت الجهالة وحسن النية، او كانت التآمر وسوء القصد، قد تصلح لاغراض الدراسة العلمية، او لتصفية الحسابات الشخصية، لكنها ـ اي هذه الاسباب ـ لا يمكن ان تغير من

---

(١) ـ محمود الخفيف: عرابي المفترى عليه.
ـ صلاح عيسى: الثورة العرابية.

النتائج.. او حتى ان تبررها.

ان تحليل اسباب المصائب الكبرى التي تحل بالشعوب قد يصلح لتوزيع صفات البطولة والخيانة على هذا الشخص او ذاك، لكنه لا يستطيع مهما تعمق ان يمحو من ذاكرة التاريخ ان هزيمة قد وقعت أو ان محنة قد تحققت..

ولا يمكن للنوايا - مهما صدقت - ان تشفع عند شعب استغرق كفاحه ثلاثة ارباع قرن من الزمان حتى يزيل عن كاهلة اثار استعمار اجنبي نهب ثرواته، واستباح حرماته، وكبل حرياته..

لذلك فسوف نترك احمد عرابي للمؤرخين يحكمون له او عليه، ونبدأ حديثنا بمصر التي وقعت فريسة للاحتلال البريطاني، وظلت تقاومه بالعنف تارة وبالمداراة تارة اخرى، حتى اتاح لها كفاحها الذي لم ينقطع ان تتخلص منه، وان تستنشق من جديد هواء الاستقلال والحرية.

وعند هذه النقطة من الحديث لا بد ان نسجل ان شعب مصر لم يستقبل الاحتلال البريطاني مستسلماً أو منهاراً، لكن شعب مصر قد قاوم جيوش الاحتلال وخاض امامها معارك، ربما لم تنته بانتصاره، لكنها - بكل تأكيد - قد اثبتت انه شعب حي، وانه لم يكن جثة هامدة.

وحارب شعب مصر جيوش الاحتلال في كفر الدوار والتل الكبير بقدر ما كان متاحاً لديه من امكانيات، وما وضعته له قيادته من العرابيين من مخططات، وبقدر علم - او جهل - تلك القيادة بالفنون العسكرية الحديثة، والتوازنات والقوى التي كانت تسود العالم في ذلك الزمان، وتحكم بحركتها - وتتحكم - في نتائج الصراعات الاقليمية المحلية.

فالشعب كان يعرف انه أمام غزو اجنبي يستهدف استقلاله، والعرابيون كانوا يظنون ان الوطنية وحدها كافية لتحقيق الانتصار.

وفي ذلك يقول الشيخ محمد عبده في مذكراته:

« فكان الرجال والنساء تحت مطر الكلل ونيران المدافع ينقلون الذخائر ويقدمونها إلى بعض بقايا الطوبجية الذين كانوا يضربونها، وكانوا يغنّون بلعن الأميرال سيمور ومن أرسله »[1].

ويقول مؤرخ آخر:

« هذا إلى أنه يجب الاعتراف بأخطاء عرابي ورفاقه، وإهمالهم، إذ يكفي أنهم قضوا الليلة السابقة لموقعة التل ساهرين في الذكر ومعهم أرباب الطرق، ونسوا أن اليقظة والتأهب لملاقاة العدو أهم في مثل ذلك الموقف عند الله من الذكر والصلاة »[2].

ونعود الى القول بان الهزيمة قد تحققت، والاحتلال قد وقع ـ مهما كانت الاسباب ـ ونضيف الى ذلك حقيقة ثابتة هي ان شعب مصر لم يستسلم في مواجهة جيوش الاحتلال، وانه رغم الهزيمة لم يكن جثة هامدة بغير حراك.

وكانت مصر ـ من الناحية الواقعية ـ قد استقلت عن الدولة العثمانية، منذ عهد محمد علي، لكنها ظلت من الناحية النظرية، ومن وجهة نظر القانون الدولي جزءاً من الامبراطورية العثمانية، لذلك فان الاحتلال البريطاني لمصر لم يكن يقوم على حق يقره المجتمع الدولي وتسمح به توازناته في ذلك العصر، الامر الذي دعا بريطانيا الى البحث عن وسائل يكتسب بها احتلالها لمصر المشروعية الدولية، وبدأت بفرنسا التي عقدت معها في عام ١٩٠٤ ما سمي بالاتفاق الودي، الذي تعهدت فرنسا بمقتضاه « بان لا تعرقل عمل انجلترا في مصر، لا بطلب تحديد

---

(١) دكتور سعيد عبدالفتاح عاشور: ثورة شعب ص ٧٢.

(٢) المرجع السابق، ص ٧٦.

اجل للاحتلال البريطاني، ولا بأية صورة اخرى». وتعهدت انجلترا - من جانبها - بان لا تعرقل عمل فرنسا في المغرب..

وعندما اشتعلت نيران الحرب العالمية الاولى في عام ١٩١٤، واشتركت فيها تركيا - صاحبة الحق الشرعي في مصر من وجهة النظر الدولية - الى جانب المانيا، وجدت بريطانيا في ذلك ضالتها المنشورة لقطع آخر خيط يربط مصر بالدولة العثمانية، ولو من الناحية الشكلية، فاعلنت في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ حمايتها على مصر، وقالت في التصريح الذي اذاعته وزارة خارجيتها:

«نظراً لحالة الحرب الناشئة عن اشتراك تركيا، وُضعت مصر تحت حماية جلالته (ملك انجلترا) وأصبحت بمقتضى ذلك دولة تحت الحماية البريطانية، وبذلك تنتهي سيادة تركيا على مصر، وستتخذ حكومة جلالته كل الاجراءات اللازمة للدفاع عن مصر، وحماية سكانها ومصالحها».

وهكذا تغير مركز مصر الدولي، واصبحت تحت الحماية البريطانية بعد ان كانت جزءاً من الدولة العثمانية.

وليس يعنينا - في هذا السياق - تسجيل احداث التاريخ، بقدر ما يعنينا ان نبحث عن اجابة لسؤال يطرح:

- هل استطاع الاحتلال بكل ضراوته، والحماية بكل قسوتها، ان يقضيا على الروح الوطنية لشعب مصر، وان يخمدا روح الثورة المشتعلة في صدره..؟.

الواقع انه رغم ظلام الفترة الممتدة ما بين الاحتلال البريطاني، واعلان الحماية على مصر والتي استغرقت اثنين وثلاثين عاماً، كان الشعب المصري يضمد جراحه من جهة، ويبحث عن معالم حركته من جهة اخرى.

ولأن الزعماء دائماً هم التعبير الانساني عن ضمائر الامم وامال الشعوب، فقد كان ظهور مصطفى كامل في هذه الفترة الحالكة من التاريخ المصري هو التعبير

عن عزم الشعب المصري على مكافحة الاستعمار الاجنبي واستعادة الاستقلال الوطني.

وهكذا اخذ مصطفى كامل منذ عام ١٨٩٥ يكرس كل جهده لخدمة القضية الوطنية، فقام بحملة دعاية واسعة النطاق في اوروبا كشف من خلالها اساليب السياسة البريطانية في مصر، ونادى بحق مصر في الحرية والاستقلال.

وهكذا اخذ مصطفى كامل يجوب المدن المصرية لالقاء الخطب الوطنية ليستحث المصريين على الجهاد، ويستثير فيهم روح الامل ويذكرهم بحقهم في الحرية والاستقلال.

وفي يناير من عام ١٩٠٠ اصدر مصطفى كامل صحيفة « اللواء » التي كان لها اثر كبير في تحريك الروح الوطنية في قلوب المصريين، والتي كانت تدعو الى امور ثلاثة على وجه الخصوص:

- التوسع في التعليم.
- احياء مجد الصناعة المصرية.
- المطالبة بالحكم الدستوري.

ثم جاءت حادثة « دنشواي » المشهورة في عام ١٩٠٦ والتي ادت الى الحكم على اربعة مصريين بالاعدام، وبالاشغال الشاقة على اثنين، وعلى غيرهم بالجلد والسجن لمدد متفاوتة، لاتهامهم بالتسبب في قتل ضابط انجليزي خلال قيامه برحلة صيد، رغم ان الطبيب الشرعي - وهو انجليزي - قد اثبت ان الموت كان بسبب ضربة الشمس.

وقد نفذت احكام الاعدام بصورة وحشية، اذ نصبت المشانق داخل قرية « دنشواي » واعدم الابرياء علنا امام ذويهم[١].

---

(١) محمود كامل: حادثة دنشواي.

وكان مصطفى كامل وقتئذ في اوروبا، فنشر المقالات في كبرى الصحف الفرنسية، القى فيها الضوء على وحشية الانجليز وفظاعة اعمالهم في مصر، ثم انتقل مصطفى كامل الى بريطانيا ذاتها ليدافع عن القضية المصرية، في بيت الاستعمار، ويطلع الشعب الانجليزي على وحشية سلطات الاحتلال في مصر.

وكان لحملة مصطفى كامل اثرها الهائل في اوساط الرأي العام العالمي والشعب البريطاني نفسه، حتى ان بعض الصحف الانجليزية طالبت بضرورة استقلال مصر، كما تعرض اللورد كرومر - المعتمد البريطاني في القاهرة - لحملة نقد شديدة داخل البرلمان البريطاني، ترتب عليها استقالته من منصبه في عام ١٩٠٧.

ويرجع الفضل الى مصطفى كامل في خلق جيل من الوطنيين المصريين، خلال تلك الفترة المظلمة من تاريخ البلاد.

واليه يرجع الفضل في الدعوة الى فكرة انشاء الجامعة المصرية [١].

واليه يرجع الفضل ايضاً في اصدار صحيفتين في مصر احداهما باللغة الانجليزية، والاخرى بالفرنسية، لاطلاع الرأي العام في أوروبا على اماني الشعب المصري، والدعاية لقضيته الوطنية.

كل ذلك الى جانب تأسيس «الحزب الوطني» في عام ١٩٠٧.

واذا كان القدر لم يمهل مصطفى كامل لمواصلة الكفاح - باسم الشعب المصري - اذ وافاه اجله في العاشر من فبراير عام ١٩٠٨، إلا ان رفيق جهاده - محمد فريد - قد رفع الراية من بعده.

وبدأ محمد فريد رئاسته للحزب الوطني بتبني مطلب اساسي للجماهير هو: الدستور والحياة النيابية.

---

(١) مصطفى كامل: مجلة اللواء، عدد ١٩٠٤/١٠/٢٦.

ووزع الحزب الوطني عشرات الآلاف من المنشورات التي تطالب بالدستور والديموقراطية، ونشرت صحيفة الحزب عشرات المقالات التي تدعو الى الحياة النيابية، وتهاجم الخديوي والانجليز معاً لوقوفهم في وجه مطالب الشعب.

ثم سافر محمد فريد الى اوروبا حيث زار فرنسا وبريطانيا وسويسرا داعياً للقضية الوطنية، عارضا مطالب مصر على الرأي العام العالمي، والتي لخصها في ثلاثة مطالب:

- الجلاء التام عن مصر.
- انشاء مجلس نواب.
- اقامة حكومة وطنية صرفة.

وهنا يجب ان نتوقف قليلا لنؤكد على امر هام هو ان الحزب الوطني بقيادة مصطفى كامل ومن بعده محمد فريد، قد ربط ـ في تعبيره عن المطالب الوطنية ـ بين الاستقلال والديموقراطية.

وليس في هذه الحقيقة غرابة لأيّ فكر عاقل، فالاستعمار معناه سلطة الحاكم الاجنبي، وغياب الديموقراطية معناه سلطة الحاكم الفرد.

فالاستقلال ـ اذن ـ ومن خلال هذا المفهوم معناه ان تكون السلطة للشعب وحده دون سيطرة من اجنبي أو وصاية من فرد.

والشعب المصري الذي طالب بالديموقراطية منذ بداية القرن العشرين، أو هو في الواقع قد طالب بعودة الديموقراطية، وربط بينها وبين مطلبه بالاستقلال، بحيث جعل منها شيئاً واحداً، هذا الشعب نفسه يواجه ـ في نهاية القرن العشرين ـ بمن يقولون له بانه لم يصل بعد الى مرحلة من النضج تكفي لاعطائه ديموقراطية كاملة!!

* * *

الاستقلال والديموقراطية

فشل العرابيون في تحقيق أي هدف من أهدافهم، فلا هـم زحـزحـوا الخديـوي من مكانه، ولا هم استطاعوا ان يردوا جيوش الاحتلال البريطاني عن البلاد، وانتهى بهم الامر الى المحاكمات والنفي، تاركين مصر تواجه استعمارا اجنبيا، طويلا ومريرا، استمر اكثر من اربع وسبعين سنة.

لكن فشل العرابيين ـ مع ذلك ـ ساعد الى حد كبير في تعبئة الشعور الوطني لدى المصريين، وتنبيه الاذهان الى كثير من المفاسد والمظالم التي كانوا يعانون منها، فضلا عن تصميمهم على التخلص من الاستعمار.

وظلت الآمال في الاستقلال والحكم الديموقراطي عالقة بقلوب الناس وعقولهم، وبعد ان كانوا في عام ١٨٨١ ينادون بالحكم النيابي والتحرر من استبداد الحكام، اصبحوا بعد عام ١٨٨٢ يطالبون ـ الى جانب ذلك ـ بالحرية والاستقلال.

ولم تكن ثورة الشعب المصري العظيمة في عام ١٩١٩ الا تعبيراً عن مطلبين اساسين، ظل الشعب متمسكاً بهما منذ هزيمته في عهد العرابيين وهما:

اولاً: الاستقلال واجلاء المستعمر الاجنبي.

ثانياً: عودة الحكم النيابي الديموقراطي.

وكانت الفترة الواقعة فيما بين الاحتلال البريطاني واعلان الحماية على مصر هي فترة الغضب الشعبي، التي استطاعت في خلالها زعامة مصطفى كامل، والحزب الوطني ايقاظ الشعور الوطني وبلورة الآمال القومية.

فرغم مرارة الهزيمة، وضراوة الاستعمار، ومظالم السلطات العسكرية البريطانية وكبتها للانفاس وللحريات، استطاع المواطن المصري ان يضمد جراحه، وان يستعيد عزيمته، ليواجه المستعمر في جولة جديدة تشد اليه انظار العالم ـ واعجابه ـ في عام ١٩١٩.

وجاءت الشرارة، عندما اعتقلت سلطات الاحتلال سعد زغلول ورفاقه، وقامت بنفيهم الى جزيرة مالطا، وذلك في الوقت الذي تفتحت فيه عقول الناس على التيارات الفكرية التي صاحبت الحرب العالمية الاولى، وما اثارته المبادىء التي اعلنها خلال الحرب الرئيس الامريكي ولسون، من آمال في نفوس الشعوب المتطلعة الى الحرية والاستقلال.

وكانت السلطات البريطانية قد رفضت السماح لوفد مصري برئاسة سعد زغلول بالسفر الى باريس لعرض مطالب مصر امام مؤتمر الصلح الذي عقد هناك مع نهاية الحرب، الامر الذي دفع الوفد الى اصدار نداء لممثلي الدول الاجنبية في مصر، موضحاً اهداف الوفد، ومطالب الشعب التي يعبر عنها، وموقف سلطات الاحتلال منه.

ولخص الوفد مطالب مصر في ندائه بانها:

« الحصول على الاستقلال التام، وإقامة حكومة وطنية دستورية في مصر ».

ومرة اخرى ربط الشعب بين مطلبه بالاستقلال ومطلبه بالديموقراطية، وجعل منهما كلاً لا يتجزأ.

وتصاعد الزعماء الوطنيون في حملتهم ضد الاستعمار، وفي عقد الاجتماعات الشعبية والخطابة فيها، مما دعا قائد القوات البريطانية في مصر الى استدعاء سعد زغلول ورفاقه حيث وجه اليهم في يوم ٦ مارس عام ١٩١٩ انذاراً باجراءات شديدة اذا هم استمروا في سياستهم المؤدية الى اثارة الخواطر ومهاجمة السلطات البريطانية.

ولم يمض يومان على هذا الانذار حتى نفذ القائد البريطاني تهديده، فاعتقلت السلطات البريطانية سعد زغلول وثلاثة من رفاقه في ٨ مارس، ونفتهم في اليوم التالي الى جزيرة مالطا.

وكان هذا النفي هو الشرارة التي اوقدت نيران الثورة الشعبية العظيمة، التي بدأت باضرابات الطلبة في اليوم التالي - ٩ مارس - وانضم اليها الشعب بمختلف طوائفه بعد ذلك، فاضرب المحامون يوم ١١ مارس، وكذلك عمال المنابر وغيرهم.

ولم تفلح القوة الغاشمة في وقف المظاهرات، وانما ضحى الناس بارواحهم، وسقط عدد من الشهداء، مما زاد المجاهدين تمسكا بحقوقهم ومطالبهم الوطنية.

وكان للمرأة المصرية دورها البارز في تلك الحركة الوطنية فشهدت القاهرة - ولاول مرة في تاريخها - مظاهرة للسيدات في يوم ١٦ مارس، واخرى في يوم ٢٠ مارس طافت بشوارع العاصمة تهتف بسقوط الاحتلال وتطالب بالدستور والاستقلال.

ولم تلبث نار الثورة ان امتدت الى بقية المدن والاقاليم، فقامت المظاهرات في الاسكندرية وطنطا ودمنهور والمنصورة وشبين الكوم وبني سويف والمنيا واسيوط وغيرها، ولجأ الثوار الى قطع خطوط السكك الحديدية وتعطيل المواصلات السلكية واللاسلكية وتخريب مكاتب البريد.

وقد فزعت السلطات البريطانية لهذه الاحداث، فهددت بحرق القرى، ومنعت التجول ليلاً، وبعثت القيادة البريطانية بدورياتها تجوب البلاد في محاولة لاخماد لهيب الثورة، التي ظلت مشتعلة رغم قسوة البطش وضراوة القمع.

واضطرت الحكومة البريطانية الى ادراك ان سياسة القوة والبطش لن تجدي مع شعب مؤمن بحقه، فاصدرت قراراً بالافراج عن سعد زغلول ورفاقه في اوائل ابريل من عام ١٩١٩، بل وسمحت للوفد المصري بالسفر الى باريس.

حقيقة ان بريطانيا قد استطاعت ان تقنع حلفاءها في مؤتمر الصلح الذي عقد في مدينة فرساي بفرنسا خلال شهر مايو من عام ١٩١٩ بالاعتراف بالحماية البريطانية على مصر، لكنها اضطرت ـ في نفس الوقت ـ الى ارسال لجنة الى مصر برئاسة اللورد ملنر وزير المستعمرات للتحقيق في اسباب الثورة المصرية، ومحاولة ايجاد مخرج من الازمة.

واضطرت بريطانيا التي قامت بنفي سعد زغلول خارج بلاده في عام ١٩١٩ ان تدعوه في عام ١٩٢٠ الى لندن للتفاوض معه.

وقبل الوفد المصري الدعوة، وارسل ثلاثة من اعضائه هم محمد محمود وعبد العزيز فهمي وعلي ماهر الى لندن ليقفوا على مدى استعداد الحكومة البريطانية للاستجابة للمطالب الوطنية المصرية، إلا ان المفاوضات قد طالت وانتهت بالفشل في ٩ نوفمبر من عام ١٩٢٠.

وعاد سعد زغلول الى زيارة الاقاليم، واستثارة الشعور القومي في البلاد ضد الحماية البريطانية، فقام الانجليز ـ مرة اخرى ـ باعتقاله وعدد من رفاقه في ديسمبر من عام ١٩٢١ ونفيهم الى جزيرة سيشيل في المحيط الهندي.

ولقد اثار اعتقال سعد ورفاقه، ونفيهم، المشاعر الوطنية بدرجة خطيرة، وخلق حالة من الغليان، وقامت مظاهرات الاحتجاج في القاهرة وبقية المدن تطالب بالاستقلال والافراج عن الزعماء المعتقلين، ولجأ الوفد الى تنظيم المقاومة السلبية ضد الانجليز فنادى في يناير من عام ١٩٢٢ بألّا يتعاون المصريون افراداً وجماعات مع الانجليز، كما نادى بمقاطعتهم ومقاطعة مؤسساتهم التجارية ومصارفهم وسفنهم وشركاتهم وبضائعهم.

وتصاعدت الحملة، فتعرض بعض الانجليز المقيمين في مصر للاغتيال.

واضطرت هذه المقاومة الباسلة من الشعب المصري الحكومة البريطانية الى اصدار تصريح ـ من جانب واحد ـ سمّي تصريح ٢٨ فبراير من عام ١٩٢٢

ونصه كما يلي: « بما ان حكومة جلالة الملك ـ عملا بنواياهـا التي جاهرت بها ـ ترغب في الحال بالاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة. وبما ان للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر اهمية جوهرية للامبراطورية البريطانية، فبموجب هذا تعلن المبادىء الآتية:

١ ـ انتهت الحماية البريطانية على مصر، وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة.

٢ ـ حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات نافذ المفعول على جميع ساكني مصر، تلغى الاحكام العرفية التي اعلنت في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤.

٣ ـ الى ان يحين الوقت الذي يتسنى فيه ابرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتي بيانها، وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين، تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولي هذه الأمور وهي:

(أ) الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء او تدخل اجنبي.

(ب) تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية في مصر.

وحتى تبرم الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الامور على ما هي عليه ».

وقامت الحكومة البريطانية بابلاغ بقية الدول باستقلال مصر، وتحول لقب رئيس الدولة من سلطان الى ملك.

وعرف تصريح ٢٨ فبراير بأنه وثيقة استقلال مصر مع التحفظات الأربعة.

حقيقة ان الاستقلال كان مقيداً بشروط اربعة، أو قيود اربعة، لكنه كان استقلالا يُعْطي لمصر حرية واسعة في الحركة على عدة محاور.

ويكفي ان الدولة التي احتلها الانجليز بالقوة المسلحة في عام ١٨٨٢ ثم فرضوا

عليها حمايتهم في عام ١٩١٤ قد اصبحت بعد اقل من ثماني سنوات ـ وباعتراف الامبراطورية البريطانية ذاتها ـ دولة مستقلة وذات سيادة.

يكفي ان الدولة التي كانت جزءاً من الامبراطورية العثمانية، تتمتع بقدر محدود من الحكم الذاتي وتحولت الى محمية بريطانية ليست لها شخصية دولية، يكفي ان هذه الدولة قد اصبحت دولة مستقلة ذات سيادة، تتبادل التمثيل السياسي مع غيرها من الدول، وتعبر عن رأيها وسط المجتمع الدولي.

وحققت ثورة الشعب المصري العظيم في عام ١٩١٩ ، وزعامة سعد زغلول، القادرة الواعية، استقلال مصر قبل اقل من ثلاث سنوات من انطلاق شرارة تلك الثورة.

حقيقة انه كان استقلالا مقيداً ببعض التحفظات التي فرضتها بريطانيا من جانب واحد ، لكن كفاح الشعب المصري ـ وزعمائه الوطنيين ـ لم ينقطع ، حتى تبددت هذه القيود واحدة بعد الاخرى واغرقت في أعماق مياه قناة السويس.



دستور.. بإرادة الشعب

صدر التصريح البريطاني باستقلال مصر في ٢٨ فبراير من عام ١٩٢٢، فلم يضيع الشعب المصري - وزعماؤه الوطنيون - وقتهم في البكاء والعويل على التحفظات الاربعة التي تضمنها التصريح البريطاني، لكن شعب مصر - وقادته - انطلقوا مدفوعين بشعور هائل من المسؤولية، وبتراث عميق الجذور من الحضارة، الى تحقيق المطلب الثاني الذي قامت عليه الحركة الوطنية منذ اليوم الاول للاحتلال، وحتى اليوم الاول للاستقلال، وهو اقامة الحكم الديموقراطي النيابي وما يمثله من حكومة وطنية يختارها الشعب.

ولم يقل احد - في عام ١٩٢٢ - ان الشعب الذي استقل لتوه ليس جديرا بحكم ديموقراطي كامل، أو انه لم يصل بعد الى درجة من النضج تجعله اهلا لحكومة يختارها بنفسه وتعمل تحت رقابته.

ولو كان احد قد قال بمثل هذا اللغو في عام ١٩٢٢ لكان الشعب قد قطع لسانه واخرس صوته الى يوم الدين.

ونادت الاصوات جميعاً - وعلى اختلاف آرائها واتجاهاتها - بتشكيل لجنة لوضع دستور يساير احدث نظريات الفكر الديموقراطي في العالم المتحضر، ومحققا لاقصى ما تأمل به الشعوب المتقدمة من ضمانات الحرية والسيادة

واجتمعت لجنة الدستور التي مثلت كافة الاتجاهات الفكرية السائدة في المجتمع المصري وقتها، الى جانب عدد كبير من فقهاء القانون ورجاله، ووضعت خلال

عام واحد مشروع الدستور الذي صدر في ١٩ ابريل من عام ١٩٢٣ والذي كان ـ بكل المقاييس ـ مفخرة من مفاخر الديموقراطية وتأكيداً لسلطة الشعب.

ولو ان البعض (١) قد اخذ على دستور ١٩٢٣ بعض الملاحظات الشكلية، منها على سبيل المثال ما جاء في مقدمة الدستور من انه منحة من الملك، او بعض الملاحظات الفقهية على سلطة الملك غير المقيدة في حل البرلمان، إلا ان هذه الملاحظات ـ الشكلية والفقهية ـ لا تقلل من شأن ذلك الدستور بأي حال، او من السلطات الواسعة ـ والحقوق ـ التي يمارسها الشعب بمقتضاه، وانما نحن نعتبر ان هذه الملاحظات لم تكن الا طموحاً من الشعب لكل ما هو افضل واكمل، حتى بالنسبة للدساتير التي كانت مطبقة في ارقى الدول الديموقراطية في ذلك الوقت.

ومحاضر جلسات اللجنة التي قامت بوضع الدستور ـ وهي مطبوعة ومنشورة ـ تشهد للزعماء والخبراء العظام من اعضاء اللجنة بمدى احترامهم للشعب، وحرصهم على سيادته وتأكيد سلطته، فلم يقل احدهم خلال مناقشات اللجنة ـ وهي مطبوعة ومنشورة ـ بان الشعب قاصر وبحاجة الى وصاية، ولم يتجرأ احدهم على القول بان الشعب لم ينضج بالدرجة التي تكفي لممارسة سلطته كاملة، وحرية اختياره كاملة.

ان مناقشات لجنة وضع الدستور، التي باشرت عملها في عام ١٩٢٢، هي الرد القاطع، والصفعة المدوية على صدغ اولئك الذين يتجرأون ـ في الثمانينات من القرن العشرين ـ على القول بان شعب مصر العظيم غير قادر على استيعاب الديموقراطية، لذلك فهم يعطونها له بجرعات.

ومما يؤسف له ان بعض من لا يخجلون من اعلان هذا الرأي، في الثمانينات

---

(١) يراجع:

ـ الدكتور السيد صبري: القانون الدستوري، طبعة عام ١٩٥٠.

ـ الدكتور مصطفى كامل: القانون الدستوري، ١٩٥١.

من القرن العشرين، هم من رجال القانون، بل ومن اساتذة القانون العام.

ان الملك احد فؤاد ـ ذاته ـ لم يجرؤ في عام ١٩٢٢ على ان يقول بمثل هذا الرأي، او يعترض على مشروع دستور ١٩٢٣ بمثل هذه الحجة، واضطر الى اصدار الدستور كما وضعته اللجنة، لكن الملوك الصغار لا يخجلون بعد اكثر من ستين عاماً من القول بما خجل من ان يقوله الملك احمد فؤاد في عام ١٩٢٣.

وفي هذه المناسبة، فاننا نحذر اولئك الذين يستهينون بذكاء الشعب المصري، ويتندرون على ادراكه ووعيه، نحذرهم من ان مثَل هذا الشعب كمثل جمل صبور، قد يتحمل الضيم والجور مرة بعد المرة، لكنه في انتقامه وثأره لامتهان كرامته والاستخفاف بذكائه اقوى ـ واشرس ـ مما يظنون.

وليتذكر اولئك الذين يريدون ان يفرضوا وصايتهم على الشعب، انهم قد يستطيعون ان يفرضوا انفسهم عليه فيحكمونه عدة سنوات، عن طريق القهر او التزييف، لكنهم لم ـ ولن ـ يستطيعوا في اي وقت من الاوقات ان يفرضوا عليه احترامهم.

واذا كان الشعب ـ يبدو في الظاهر ـ متعاونا معهم، او مستجيبا لهم، فانما يرجع ذلك الى طول صبره، بينما هو ـ في قرارة نفسه ـ يهزأ منهم بسلبيته التي حاروا في تفسيرها، او بتطرف بعض عناصره الذي عجزوا عن مواجهته.

ويستطيع المستهينون بذكاء هذا الشعب والمنكرون لنضجه ان يتحكموا في مصائره عاما او اعواما، لكنهم لن ينالوا شرف احترامه لهم في يوم من الايام.

ولقد كانت الديموقراطية في مصر في بداية القرن العشرين، نموذجا احتذته كل الدول التي استقلت من حولها في تلك الفترة.

وكانت «الحركة المباركة» ملهما لكل «الحركات المباركة» التي قامت في تلك الدول في منتصف هذا القرن.

وستعود مصر - بعون الله - منارة للديموقراطية، واحترام سلطة الشعب، وحريته في الارادة والتعبير، تستلهمها جميع الشعوب العربية مع اشراقة القرن الواحد والعشرين.

لقد كانت مصر - وستظل - قدوة في غياب الديموقراطية.. وفي اشراقها من جديد.



الخطأ.. والخيانة

بعد صدور الدستور المصري في ١٩ ابريل من عام ١٩٢٣، اجريت الانتخابات، وفاز حزب الوفد فيها باغلبية كبيرة، فدعي سعد زغلول ـ رئيس حزب الوفد ـ الى تشكيل اول حكومة ديموقراطية في ظل الدستور.

سعد زغلول ـ الزعيم الوطني ـ الذي نفته سلطات الاحتلال البريطاني مرتين، الاولى الى مالطة سنة ١٩١٩، والثانية الى سيشيل سنة ١٩٢١، قد اصبح في عام ١٩٢٣ رئيساً لاول حكومة وطنية ديموقراطية في ظل الاستقلال والدستور.

واتخذ العمل الوطني في مصر مساراً جديداً بعد تصريح ٢٨ فبراير، فبعد ان كانت اهداف العمل الوطني هي الاستقلال والحكم الوطني الدستوري، اصبحت تلك الاهداف بعد تصريح ٢٨ فبراير واعلان الدستور وقيام الحكومة الوطنية هي:

- استكمال الاستقلال، والتخلص من التحفظات الاربعة.
- اعادة بناء الوطن من الداخل، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، والتخلص من الديون التي كانت بقاياها لا تزال في ذمة مصر منذ عصر اسماعيل وتوفيق، والتحرر من الاستعمار الاقتصادي.

وعلى هذا الطريق، اسس طلعت حرب «بنك مصر» في عام ١٩٢٠، وهو اول بنك مصري يقوم باموال مصرية، وادارة مصرية، وزاد من اهمية هذا البنك انه لم يقصر نشاطه على الاعمال المصرفية، وانما انشأ عدة شركات صناعية وتجارية

كبرى كان لها اعمق الاثر في انعاش الاقتصاد القومي وصبغه بالصبغة الوطنية.

وعلى هذا الطريق ايضاً، بدأ التخلص تدريجياً من الموظفين والمستشارين الاجانب في الجهاز الاداري للدولة، واحلال المصريين محلهم.

أما الهدف الاول، وهو استكمال الاستقلال، فقد اختلفت بشأنه آراء القوى الوطنية في ذلك الوقت، فالحزب الوطني، رفض تصريح ٢٨ فبراير منذ البداية، واصدر بيانا نبّه فيه الى خطورة الاعتماد على هذا التصريح لانه « لا يقصد غير التغرير بالأمة، واستمالة نفر من ابنائها للاستعانة بهم في تنفيذ سياستها ».

كذلك فقد اختلف بعض اعضاء الوفد مع سعد زغلول، واستقالوا من الوفد، وكان منهم علي شعراوي، محمد محمود، حمد الباسل، عبداللطيف المكباتي، احمد لطفي السيد، محمد علي علوبة. وفي اكتوبر من عام ١٩٢٢ اسس هؤلاء المنشقون حزبا جديدا - هو حزب الاحرار الدستوريين - الذي كان ينادي بسياسة اكثر مرونة مع بريطانيا من تلك السياسة التي ينتهجها حزب الوفد، واعتبروا هذه المرونة نوعاً من « الكياسة » التي تقتضيها امور السياسة.

وفي يناير من عام ١٩٢٥ اسس بعض المنشقين على الوفد ايضاً حزباً جديداً، هو حزب الاتحاد الذي كانت سياسته تقوم على كسب الملك الى جانب القضية الوطنية، بدلا من المواجهة التي قامت عليها سياسة سعد زغلول مع السراي.

وكان حزب الاتحاد يرى ان « الولاء للعرش » يكسب الملك الى جانب القوى الوطنية من جهة، ويفوت على الانجليز فرصة الاستفادة من الصراع بين القوى الوطنية والملك، من جهة اخرى، وهو ما كانوا يعتبرون انه يمثل خطراً بالغاً على مسار الحركة الوطنية.

ومهما كان الرأي في صواب - او خطأ - نظرة كلّ من هذه الاحزاب لمسار العمل الوطني، فان ما ينبغي تأكيده، بعد ان مضت السنين، وانزاح غبار المعارك السياسية التي قامت بين تلك الاحزاب الاربعة، ما ينبغي تأكيده هو ان اجتهادات

هذه الاحزاب انما كانت تتعلق بطريقة تحقيق الاهداف الوطنية، دون ان يكون لهذا الخلاف علاقة ـ من اي نوع ـ بالاهداف في حد ذاتها.

واذا كانت الحركة الوطنية ـ في مراحلها الاولى ـ قد تطلبت وحدة كلمة الامة، فان استكمال تحقيق الاهداف، بعد قيام الدستور والحكم الديموقراطي، ربما كان يستلزم قدراً من المناورة والاجتهاد يتفق مع الظروف الجديدة.

بل ان ظاهرة التعددية الحزبية، في الدول الديموقراطية، هي ضرورة يقوم عليها النظام الديموقراطي ذاته، واضافة تسهم بقدر اكبر من المناورة من اجل تحقيق الاهداف.

فالامر اذن لا يتعلق بالخيانة والوطنية، كما يحلو للبعض من كتاب هذا العصر ان يصوره، لكنه خلاف في الرأي، واجتهاد، من اجل تحقيق الاهداف باسرع ـ واسلم ـ طريقة ممكنة، داخل نظام ديموقراطي، يقوم اساساً على اختلاف الاجتهادات.

لذلك فاننا نرى ان الرأي الذي انتهى اليه الميثاق في تحليله لظاهرة تعدد الاحزاب في تلك الفترة، هو رأي لا يتصف بالإنصاف، او لعله يتسم بالقصور، ويعبر عن رغبة واضعي الميثاق في تشويه فترة ما قبل «الحركة المباركة» وطمس معالم الوطنية المصرية في تلك الفترة.

وهذا كله ـ بطبيعة الحال ـ الى جانب الجهل العميق بطبيعة الحكم الديموقراطي، الذي يقوم على تعدد الرأي والاجتهاد، ولا يقوم على فرض الرأي واحتكار الحقيقة، وتوزيع التهم بالخيانة في كل اتجاه.

لقد قامت الاحزاب ـ في تلك الفترة ـ على اساس اختلاف الرأي والاجتهاد، وهو الميلاد الشرعي لكل الاحزاب في البلاد الديموقراطية، ولم تقم بقرار من الحاكم، أو بارادة السلطة الحاكمة، كما حدث بالنسبة لقيام الاحزاب في عهد «الحركة المباركة».

ولم يكن الميثاق منصفاً، ولا أميناً، عندما قال:

« ثم انتهى المطاف بهذه الاحزاب « جميعاً » إلى الحد الذي دفعها للارتماء في أحضان القصر تارة، وفي أحضان الاستعمار تارة اخرى، وفي الواقع كان القصر والاستعمار بحكم مصالحهما في صف واحد، وإن بدت الخلافات السطحية بينهما في بعض الظروف، ولكن الحقيقة (الكبرى) أنّ كليهما كان يقف في الصف المعادي لمصالح الشعب، والمضاد لاتجاه التقدم ».

ان هذا التعميم، وهذه الاحكام المطلقة، لا تعبر - في حقيقتها - الا عن الامعان في تشويه التاريخ، ومجافاة الواقع، وهي في احسن الظروف جهل بمفهوم التباين، واختلاف الرأي في الانظمة الديموقراطية.

ولأن اصحاب الفكر الديموقراطي، ليسوا كمفكري « الحركة المباركة » فهم لم يقولوا بان التعاون الوثيق بين نظام الحكم والاتحاد السوفيتي، - في عهد من العهود - خيانة وعمالة للاتحاد السوفيتي، ولم يقولوا بان التعاون الوثيق بين نظام الحكم والولايات المتحدة الامريكية - في عهد آخر - خيانة وعمالة للولايات المتحدة.

كل ما يمكن ان يقول به اصحاب الفكر الديموقراطي ان هذا التعاون أو ذاك، كان اجتهاداً يحتمل الخطأ والصواب، أو انه كان انحيازاً باكثر مما يستلزمه الحياد الوطني لقوة من القوى العظمى.

يمكن ان يقول اصحاب الفكر الديموقراطي عن حاكم مصر - حتى ولو كان من حكام الحركة المباركة - انه اخطأ، لكنهم لا يمكن ان يقولوا ابداً بانه قد خان.



دستور أسقطه الشعب

مما يؤيد القول بان الاحزاب المصرية في العشرينات والثلاثينات من هذا القرن، كانت تختلف على الوسائل، وتتفق على الاهداف، ان هذه الاحزاب قد دخلت مرتين في ائتلاف حزبي، مرة في عام ١٩٢٦ استمرت الى ما بعد وفاة سعد زغلول في عام ١٩٢٧ ، ومرة اخرى في عام ١٩٣٢ .

ثم عادت الى الائتلاف ـ مرة ثالثة ـ في ديسمبر من عام ١٩٣٥ ، فقامت « الجبهة الوطنية » التي ضمت في عضويتها ـ الى جانب هذه الاحزاب ـ عدد كبير من المستقلين.

وتشكل من هذه الجبهة في ١٣ فبراير عام ١٩٣٦ وفد لمفاوضة الانجليز، وبدأت المفاوضات يوم ٢ مارس بقصر الزعفران، واستمرت بالاسكندرية في قصر انطونيادس، حتى انتهت بوضع المعاهدة التي وقعت في لندن يوم ٢٦ اغسطس من عام ١٩٣٦ .

كما ترتب على قيام الجبهة الوطنية، ووحدة الشعب، ان اضطر الملك فؤاد الى اصدار امر ملكي في ديسمبر من عام ١٩٣٥ ـ وبعد قيامها بايام ـ يعيد العمل بدستور سنة ١٩٢٣ الذي كان قد صدر قرار بالغائه في عام ١٩٣٠ وإعلان دستور آخر بدلا منه.

فالاختلاف في الرأي والاجتهاد بين الاحزاب لم يمنعها في اللحظة المناسبة من

الائتلاف لمواجهة الانجليز برأي واحد، أو لفرض رأي اغلبية الشعب في الغاء دستور، واعادة العمل بدستور آخر يرضى به الشعب.

وما دمنا قد اشرنا الى دستور عام ١٩٣٠، فانه من المناسب أن نلقي الضوء على ظروف اصدار هذا الدستور، ثم الاسباب التي ادت الى الغائه.

فلقد اثبتت الممارسة الديموقراطية، منذ اعلان دستور ١٩٢٣، ان هذا الدستور قد فرض قيوداً شديدة على سلطات الملك، ومكّن الشعب من ممارسة سيادته الى الحد الذي استطاع معه ان يرفض المعاهدة التي اقترحها المستر «تشمبرلن» وزير خارجية بريطانيا في عام ١٩٢٧، ثم ان يقطع المفاوضات التي اجراها وفد بريطاني برئاسة المستر «هندرسن» مع مصطفى النحاس رئيس الوزراء المصري في ذلك الوقت، رغم أنَّ قوات عسكرية بريطانية هائلة كانت لا تزال ترابط فوق ارض مصر.

وأراد الملك فؤاد ان يتراجع عما قبل به في عام ١٩٢٣ فأصدر في صيف عام ١٩٣٠ امراً ملكياً بالغاء دستور ١٩٢٣ واعلان دستور آخر هو المعروف بدستور ١٩٣٠.

وتضمن الدستور الجديد عدة قيود على سيادة الشعب وحرياته كان من اخطرها:

- اعطاء الملك حق الاعتراض على اي قانون يقره البرلمان عن طريق عدم التصديق عليه في مدى شهرين.
- الحد من سلطة البرلمان في محاسبة الوزراء.
- تخفيف القيود على سلطة الحكومة في تعطيل الصحف.
- زيادة عدد الاعضاء المعينين في مجلس الشيوخ الى ثلاثة اخماس بدلا من الخمسين.
- رفع سن الناخب الى ٣٥ عاماً بدلا من ٢١.

- حرمان من يزاول احدى المهن الحرة خارج العاصمة من حق الترشيح لعضوية البرلمان.

ولم يقبل الشعب بهذه القيود، وظل يناضل من اجل اسقاطها، حتى استطاع في ظل الجبهة الوطنية ان يسقطها في ديسمبر من عام ١٩٣٥ فتم الغاء الدستور برمته واعادة العمل بدستور ١٩٢٣.

ونجاح الشعب المصري في كفاحه هذا يؤكد حقيقتين على اكبر درجة من الاهمية:

الاولى: أنّ الأحزاب السياسية - على اختلاف اجتهاداتها - قد اتفقت على كلمة واحدة فيما يتعلق بإسقاط القيود التي فرضت على سلطة الشعب وحرياته، وأنّ الشعب في عام ١٩٣٠ لم يقبل بأي قيد من أي نوع على إرادته وسلطته، بينما البعض يطلب منه في الثمانينات أن يقبل بأضعاف تلك القيود، وينكر عليه حقه في المطالبة بتعديل الدستور القائم الآن، رغم أنّ مادة واحدة في هذا الدستور - هي المادة ٧٤ - تعطي رئيس الدولة سلطة بغير حدود، بحيث وصف البعض - بحق - هذه المادة بأنها قد جرّدت الدستور بأكمله من كل محتواه.

الثانية: ان دستور عام ١٩٢٣ كان دستوراً تقدمياً - بكل المقاييس - حقّق قدراً هائلاً من الحرية للشعب، بحيث أصبحت المطالبة بإعادته مطلبا وطنياً يُجمع عليه الشعب كله.

فليس صحيحاً - إذن - ما تحاول مواثيق «الحركة المباركة» ان تلصقه به من نقائص وما تدمغه به من زيف، حتى تزين للشعب دستوراً ممسوخاً أطلقوا عليه اسم الدستور «الدائم».

كانت عودة الدستور هي احدى الثمرات التي جناها الشعب من كفاحه تحت

لواء «الجبهة الوطنية»، وكانت معاهدة ١٩٣٦ هي الثمرة الثانية، رغم ما كان [illegible] قد وجه اليها من نقد.

فقد جرت المفاوضات بين مصر وبريطانيا لابرام معاهدة ١٩٣٦ في جو دولي ملبد بالغيوم، ومليء بالتوتر، فالنازية في المانيا في قمة قوتها، تفصح عن نواياها في اجتياح ما حولها من الدول الاوروبية، وتطالب بتغيير خريطة العالم.

والفاشية في ايطاليا تحشد الجيوش لتنضم الى حليفتها المانيا النازية في اجتياح اوروبا، والحصول على نصيبها - في حالة النصر - من المستعمرات.

اما بريطانيا فكانت مهددة في مصالحها، وفي طرق مواصلاتها مع مستعمراتها - التي تمر بمصر - بل ان الوجود البريطاني ذاته كان مهدداً بخطر النازية والفاشية.

لذلك فقد عكس عام ١٩٣٦ - الذي سبق الحرب العالمية الثانية بثلاث سنوات فقط - مبلغ القلق البريطاني، بل والشراسة البريطانية، وهي تستعد لمعركة المصير.

وفي هذا العام - بالذات - بدأت المفاوضات بين مصر وبريطانيا، فانعكست على المفاوضات كل المخاوف والشكوك.

وانتهى الامر بابرام معاهدة ١٩٣٦ التي وضعت حداً للتحفظات الاربعة التي تضمنها تصريح ٢٨ فبراير، وان كانت قد فرضت على مصر قيوداً من نوع جديد.

ولما كانت المعاهدات هي بحق، كما وصفها الاستاذ محمد حسنين هيكل، ليست اكثر من تعبير بالكلمات عن حقيقة موازين القوى بين الأطراف التي تُوقعها، لذلك فقد جاءت معاهدة ١٩٣٦ معبرة عن حقيقة هذه الموازين.

فمصر دولة حديثة الاستقلال، محدودة القوة العسكرية، بينما بريطانيا امبراطورية مترامية الاطراف، تحشد كل قوتها وامكانياتها العسكرية والاقتصادية

لمواجهة معركة المصير.

ومصر، دولة ترابط بالفعل فوق ارضها قوات مسلحة بريطانية، تستعد لحرب عالمية، وهي - أي مصر - تريد ان تتحرر من قيودها لا ان تضيف اليها، بالدخول في مواجهة مع هذه القوات المسلحة.

لذلك فقد عكست معاهدة ١٩٣٦ هذه الأوضاع كلها، وتضمنت البنود الآتية:

١ - تنتقل القوات العسكرية البريطانية من الاماكن التي تحتلها الى منطقة تشمل منطقة قناة السويس كلها، وشبه جزيرة سيناء كلها، والجزء الجنوبي والشرقي من مديرية الشرقية، وتصل الى حدود القاهرة ثم الى حدود مديرية الجيزة.

٢ - حدد عدد القوات البريطانية بمصر في المناطق الجديدة في وقت السلم بعشرة آلاف من القوات البرية واربعمئة من الطيارين، فضلا عن الموظفين الفنيين والاداريين اما في حالة الحرب أو احتمال وقوعها، أو تأزم الوضع الدولي، فانجلترا لها ان لا تتقيد بهذه الاعداد.

٣ - تنتقل القوات البريطانية الى المناطق الجديدة بعد ان يتم بناء الثكنات والمنشآت اللازمة لتلك القوات.

٤ - يتم انشاء عدة طرق حربية لتسهيل انتقال القوات.

٥ - في حالة الحرب او خطرها تلتزم الحكومة المصرية ان تقدم داخل اراضيها جميع التسهيلات والمساعدات للقوات البريطانية، ويكون لهذه القوات حق احتلال موانيء مصر ومطاراتها وطرق مواصلاتها. وعلى مصر في هذه الحالة اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لمساعدة بريطانيا وجيوشها، مثل اعلان الاحكام العرفية، واقامة الرقابة على الانباء والمواصلات السلكية واللاسلكية.

٦ - تستمر ادارة السودان وفق اتفاقية عام ١٨٩٩، وان يواصل الحاكم العام البريطاني ادارة شؤون السودان بالنيابة عن مصر وبريطانيا.

ولسنا نريد ان ننحاز مع المعاهدة - او عليها - فهذا امر نتركه للتاريخ، لكننا اردنا فقط ان نسجل ان توقيع المعاهدة جاء ثمرة من ثمار «الجبهة الوطنية»، وان نلقي الضوء على الظروف الدولية التي كانت تسود العالم وقت توقيعها، والتي القت بظلالها دون شك على نصوص المعاهدة والالتزامات المترتبة عليها.

ونريد ايضاً ان نسجل ان توقيع المعاهدة - في دولة ديموقراطية كمصر وقتها - قد ولّد ردود فعل متباينة لدى الجماهير والزعماء، بالرغم من انه يمكن القول بوجه عام ان المعاهدة قد حظيت بنوع من القبول العام.

وللمرة الثانية، ولدت احزاب جديدة في مصر، نتيجة لاختلاف الآراء حول المعاهدة، ونتيجة لاختلاف الرؤية لصورة العمل الوطني بعد توقيعها، وهو ما يؤكد من جديد ان اختلاف الرأي وقيام الاحزاب، هو من قواعد «اللعبة الديموقراطية» كما يقولون.

كما تبين طريقة قيام هذه الاحزاب الفارق بين الولادة الطبيعية للاحزاب قبل «الحركة المباركة» والولادة «القيصرية» - نسبة الى القيصر - او الحاكم - بعد تلك الحركة وحتى الآن.

وينسى معظم من كتبوا عن معاهدة ١٩٣٦ - او هم يتناسون - بعض النتائج الهامة التي ترتبت على تلك المعاهدة، رغم ما لها وما عليها، ومن هذه النتائج انعقاد مؤتمر دولي في عام ١٩٣٧ في مدينة مونترو بسويسرا لبحث مسألة الامتيازات الاجنبية في مصر.

ولقد نجحت مصر في هذا المؤتمر في الغاء هذه الامتيازات الغاء تاماً واعترفت الدول صاحبة الامتيازات - وهي اثنتا عشرة دولة - بخضوع رعاياها في مصر

للتشريع المصري، بعد ان كانت تطبق على هؤلاء في مصر قوانين بلادهم الاصلية.

كما ترتب على ابرام المعاهدة دخول مصر عضوا في عصبة الامم في مايو ١٩٣٧، ثم عقد اتفاقية بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس لتحديد قواعد لجباية الرسوم المفروضة على الاشخاص والبضائع المارة بالقناة.

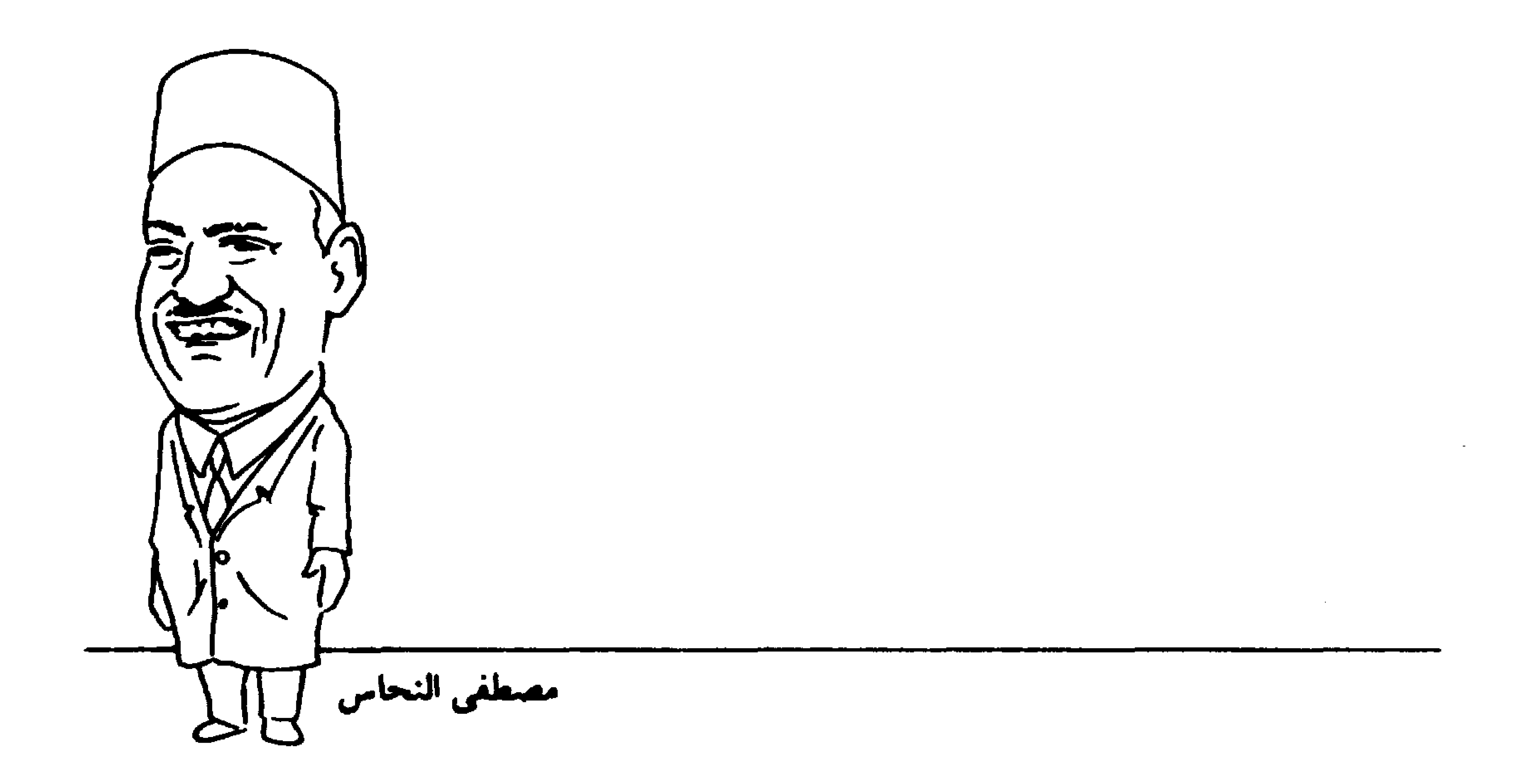
وهذه النتائج كلها تؤكد على استقلال مصر وسيادتها، رغم بعض القيود التي التزمت بها طبقاً لنصوص المعاهدة.

وفي هذه المناسبة، فاننا نعتبر ان العيد الحقيقي للقضاء المصري، يجب ان يكون ذكرى الغاء المحاكم المختلطة وسيادة التشريع المصري، وليس اي يوم آخر اختاره الحاكم ليحتفل فيه القضاء بعيده.





خطوة على الطريق



خطوة على الطريق

كان توقيع المعاهدة بداية لعهد جديد في تاريخ الحزبية المصرية قبل يوليو سنة ٥٢، وهو عهد يستحق ان نتوقف عنده، وان نطيل التوقف، قبل ان ننتقل الى حديث الديموقراطية والحزبية فيما بعد يوليو من عام ١٩٥٢.

فبعد توقيع المعاهدة ـ في لندن ـ استقل وفد المفاوضات المصري برئاسة مصطفى النحاس باخرة اقلعت به في اتجاه الاسكندرية، حيث كان الملايين من ابناء الشعب المصري ينتظرون الوفد ورئيسه في الميناء للترحيب بهم، والتعبير لهم ـ وللعالم من خلالهم ـ عن الفرحة بتوقيع المعاهدة، وعن التأييد للزعماء الذين وقعوها.

وازدانت الاسكندرية بالأضواء وبالاعلام، وبدت وكأنها في يوم عرس كبير..

وعلى ظهر الباخرة، هناك مشهد آخر، لا تعرف به الملايين من ابناء الشعب المصري، الذين كانوا يرقصون وينشدون في شوارع الاسكندرية وميادينها، انتظاراً لوصول الباخرة ومن عليها، كان مصطفى النحاس في جناحه، يستقبل كل صباح، بعد ان يتناول طعام الافطار، زملاءه من اعضاء وفد المفاوضات، حيث يدعوهم الى فنجان من القهوة في الصالون الملحق بالجناح، ويتحدث اليهم عن الميزات التي حصلت عليها مصر بموجب احكام المعاهدة التي وقعت في لندن، والتي كان يصفها بانها «معاهدة الشرف والاستقلال».

ولأن النحاس باشا كان يحب أنْ يأوي الى فراشه مبكراً في المساء ـ امعانا في المحافظة على صحته ـ فان الزعماء من اعضاء وفد المفاوضات كانوا يقضون السهرة ـ بعد العشاء ـ في الصالون الملحق بجناح الدكتور احمد ماهر، رئيس

مجلس النواب، وواحد من ابرز الزعماء الذين وقعوا المعاهدة الى جانب النحاس.

وكان حديث المساء ـ في صالون الجناح الخاص باحمد ماهر ـ يدور احيانا حول المعاهدة، ويتطرق في احيان اخرى الى شتى الموضوعات العامة.

وفي حال ورود ذكر المعاهدة، فان احمد ماهر كان يصفها بانها « خطوة على طريق الاستقلال » وهو وصف يختلف عن وصف رئيس الوفد للمعاهدة، ويتواضع عنه كثيراً.

وعبر المسافة التي تفصل بين جناح مصطفى النحاس وجناح احمد ماهر، انتقل بسرعة حديثُ وصْفِ احمد ماهر للمعاهدة، وهو الوصف الذي اعتبره النحاس تجريحاً له شخصياً، وتقليلا من شأن الجهد الذي بذله، والنتيجة التي وصل اليها.

ولم يكن ما فهمه مصطفى النحاس هو بالضبط ما قصده احمد ماهر.. لكن الذين نقلوا الحديث كانت لديهم من الدوافع والاسباب ما جعلهم ينقلون حديث احمد ماهر بطريقة تثير حفيظة النحاس وتملأ نفسه بغضب شديد.

كان احمد ماهر يعلم بان كفاح الشعب المصري من اجل الاستقلال الكامل، قد مر بطريق طويل، وينتظره أيضاً طريق طويل.

فمنذ ثورة ١٩١٩، ثم الغاء الحماية على مصر بموجب تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، وحتى توقيع معاهدة ١٩٣٦ خطت مصر خطوات واسعة على الطريق، لكنها لم تصل بعد الى نهايته.

تصريح ٢٨ فبراير الذي اعترف باستقلال مصر مع تحفظات اربعة قد حقق لها اعلان الدستور، واقامة حياة برلمانية ديموقراطية اتت بسعد زغلول الى مقعد رئاسة الوزارة.

ومعاهدة ١٩٣٦ اعترفت باستقلال مصر ـ واكدته ـ وهي معاهدة معقودة بين دولتين كلتيهما ذات سيادة، وليست كتصريح ٢٨ فبراير الذي صدر من

جانب واحد.

ومعاهدة ١٩٣٦ نصت على ان تنتقل القوات العسكرية البريطانية من الاماكن التي تحتلها وقت توقيع المعاهدة الى منطقة قناة السويس وبعض المواقع في جزيرة سيناء فقط، وبحيث لا يتجاوز عدد القوات البريطانية في مصر عشرة آلاف من القوات البرية واربعمئة من الطيارين.

ومعاهدة ١٩٣٦ قررت باستمرار ادارة السودان وفق اتفاقية ١٨٩٩، وان يواصل الحاكم العام البريطاني ادارة شؤون السودان نيابة عن مصر وبريطانيا، باعتبارهما دولتي الحكم الثنائي.

ومعاهدة ١٩٣٦ تحددت مدتها بعشرين عاما، لكنه مع ذلك إذا اتضحت اثناء تلك المدة تطورات الموقف الدولي واستقرت، فانه من حق مصر - بعد عشر سنوات من توقيع المعاهدة - ان تطلب من بريطانيا الدخول في مفاوضات من اجل النظر في تعديل احكامها.

وكان هذا كله - في رأي احد ماهر - خطوة على طريق الاستقلال، تستحق ما بذل فيها من جهد، ويستحق الموقعون عليها كل ثناء، دون ما يدعو الى ان توصف بانها معاهدة الشرف والاستقلال..!!.

وبعد ان اقر البرلمان المصري تلك المعاهدة، ودخلت حيز التنفيذ الفعلي، اجتمع مجلس الوزراء - برئاسة مصطفى النحاس - للنظر في بعض مشروعات الاصلاح والتنمية، وكان في مقدمتها مشروع كهربة خزان اسوان.

وتقدمت مجموعة من الشركات البريطانية - عن طريق ممثلها في مصر احمد عبود باشا - بعرض لتنفيذ المشروع بتكلفة تقدر بمليونين من الجنيهات، وهو مبلغ كبير بمقاييس ذلك العصر، وهي:

- **The Imperial Chemical Engineering.**
- **English Electric.**
- **Crompton Parkinson.**
- **British Nitrogen Industries.**

واتجه مصطفى النحاس، خلال مناقشات مجلس الوزراء، الى قبول عرض الشركات البريطانية واسناد العملية اليها بالأمر المباشر.

وطلب الكلمة محمود فهمي النقراشي وزير المواصلات، واعترض على اسناد العملية الى هذه الشركات عن طريق الامر المباشر، وقال ان هذا التصرف ليست له سابقة في تاريخ المشروعات الكبرى في مصر، التي كانت تطرح عادة في مناقصة عالمية تتقدم اليها الشركات من مختلف الجنسيات، وتقارن السلطات المصرية بين العروض المقدمة من هذه الشركات، والاسعار التي يتضمنها كل عرض، ثم تختار من بينها العرض الذي يتوفر فيه السعر المناسب والضمانات الكافية لسلامة ومواعيد التنفيذ.

واستطرد النقراشي يقول:

- وفضلا عن ان اسناد العملية بالامر المباشر الى شركة بذاتها يتعارض مع السوابق في مثل هذة الاعمال، فانه قد يوحي بانه يستهدف مجاملة شركات تحمل جنسية معينة، أو على الاقل ان وراء قبول هذا العرض بالذات تحقيق مصلحة شخصية لبعض الافراد.

ولم يكن النقراشي في حاجة الى مزيد من الايضاح، فقد فهم النحاس جيداً معنى هذه الاشارات العابرة، وقرر ان يجري التصويت داخل مجلس الوزراء على اقتراحه باسناد العملية بالامر المباشر.

وجاءت نتيجة التصويت مؤيدة لرأي مصطفى النحاس بإجماع اصوات اعضاء مجلس الوزراء، فيما عدا صوتين اثنين هما صوت محمود فهمي النقراشي، وصوت حامد محمود.

ولم يكتف الرئيس بهذا النصر المبين، وانما تقدم - في اليوم التالي - الى السراي الملكية بمشروع مرسوم لتعديل الوزارة واخراج وزيرين منها.. هما محمود فهمي النقراشي وحامد محمود..

واحدث خروج النقراشي وزميله من الوزارة انقساماً حاداً داخل صفوف الوفد، فليس من المعقول ان يخرج من الوزارة رجل مثل محمود فهمي النقراشي بتاريخه الطويل والعريض في الحركة الوطنية، وبدوره المعروف والمشهور في ثورة ١٩١٩ وفي كل كفاح الوفد بعد ذلك.

كما ان السبب الذي اخرج من اجله النقراشي من الوزارة، قد سمح للشائعات ان تسري داخل صفوف الوفديين حول نزاهة الحكم، وسلامة العمل الوطني خصوصاً وان النقراشي كان معروفاً باستقامته، والى حد التزمت..

واراد النحاس ان يحتوي آثار الازمة، وان يطيب الخواطر، فرشح النقراشي ممثلا للحكومة في مجلس ادارة شركة قناة السويس.

وكان عقد امتياز الشركة يقضي بان يكون للحكومة المصرية ممثلا في مجلس ادارتها يتقاضى راتباً يصل الى ثلاثة اضعاف راتب الوزير، اي تسعة آلاف جنيه سنوياً، بخلاف الميزات الأخرى - المالية والعينية - التي يتمتع بها اعضاء مجلس ادارة الشركة.

ولم يخفَ على فطنة النقراشي - وشرفه - ان هذا الترشيح انما هو في حقيقته رشوة مقنعة اراد بها من فكروا فيه شراء ذمته وضميره..

وكان النقراشي يعيش على مرتبه، وعلى معاشه عندما يخرج من الوزارة، دون ان يمتلك طوال حياته، فدانا واحداً، او عقاراً واحداً، او سهماً واحداً في شركة من الشركات..

ويوم اغتيال النقراشي - وهو رئيس الوزراء - في ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ اثبت تقرير الطبيب الشرعي الذي عاين جثمانه الطاهر ان حافظة نقوده كانت تحمل مبلغ ثلاثة جنيهات، هي كل ما بقي من مرتبه في اليوم الثامن والعشرين من الشهر الحزين..

ومع ذلك، ومع حاجة النقراشي واولاده الى كل دخل اضافي، فقد اعتذر الرجل الشريف عن قبول منصب ممثل الحكومة في مجلس ادارة شركة قناة السويس، مفضلا ان يعيش هو واولاده بمعاش لا يتجاوز تسعين جنيهاً شهرياً..

وغضب النحاس لأن النقراشي قد رفض قبول العرض، فاستصدر قراراً من الوفد في سبتمبر ١٩٣٧ بفصل النقراشي من عضويته بحجة خروجه على « الالتزام الحزبي»...

وخرج مكرم عبيد باشا - سكرتير عام الوفد المصري في ذلك الوقت - بتصريح نشرته صحف الحزب يقول فيه:

« طاعة رئيس الوفد واجبة.. وعلى من يخالفه الرأي ان يقبع في عقر داره..»!!.

وكان هذا التصريح الغريب، هو القشة التي قصمت ظهر البعير كما يقولون، واصابت الوفد بشرخ غائر ظل يعاني من آثاره الى ان حلت الاحزاب بعد « الحركة المباركة».

ووقف احمد ماهر - رئيس مجلس النواب الوفدي - الى جانب محمود فهمي النقراشي، وانضمت اليه نخبة من اعضاء الوفد، وهم جميعاً من الرعيل الاول في الحركة الوطنية، واحتجوا على فصل النقراشي وعلى تصريح مكرم عبيد..

ولم يكن مقبولا لرجال كافحوا سلطات الاحتلال البريطاني، ووهبوا حياتهم في سبيل الحركة الوطنية التي قامت على اساس حرية الرأي، وحرية المواطن، ان يسلموا بمنطق يخيرهم بين طاعة رئيس الوفد وبين ان « يقبعوا » في عقر دارهم..

لقد قال الرجال رأيهم في مواجهة حراب الاحتلال البريطاني، فسجنوا او نفوا، وها هم اليوم - بعد استقلال بلادهم - لا يستطيعون ان يقولوا رأيهم في مواجهة رئيس حزبهم..

ولم تهدأ العاصفة..

فتذكر النحاس حكاية الباخرة التي عادت به من لندن، بعد توقيع المعاهدة، وذكره الحواريون بوصف احمد ماهر للمعاهدة وبانها «خطوة على طريق الاستقلال»..

واجتمع الوفد المصري، واصدر قراراً في اوائل عام ١٩٣٨ بفصل احمد ماهر رئيس مجلس النواب من عضويته..

والتقى الشرفاء من اعضاء الوفد بالزعيمين المفصولين ـ احمد ماهر والنقراشي ـ واعلنوا عن قيام حزب جديد باسم «الهيئة السعدية» نسبة الى سعد زغلول، وعودة بالوفد وبالحركة الوطنية الى نهج سعد، بكل ما تميز به من شجاعة ابداء الرأي، ومن ديموقراطية القول والعمل..

وهكذا ولد «الحزب السعدي».

ويأخذ بعض «الاساتذة الدكاترة» على احزاب ما قبل يوليو انها كانت «تتصف بالفرقة والانقسام وتغلب الاغراض الشخصية على السياسة، ورغبة كل حزب في التسلط والرئاسة واحتلال مقاعد الحكم، مما الحق كثيراً من الاضرار بالقضية الوطنية، ومكن المستعمر من البقاء، والسراي من الاستبداد...»[1].

ولم يقل لنا الاساتذة الدكاترة ماذا كان مطلوبا من الزعماء السياسيين حتى يتجنبوا الفرقة والانقسام. هل كان مطلوبا منهم ـ مثلا ـ ان يطيعوا رئيس الوفد، ام ان يقبعوا في عقر دارهم..؟!.

* * *

(١) الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور: ثورة شعب، الطبعة الثانية، ١٩٦٥.

درس التاريخ

يبدو ان الذين يتحدثون عن الديموقراطية « بجرعات » لم يقرأوا التاريخ.. لا تاريخ الشعب المصري، ولا تاريخ الشعوب الأخرى.

فلو قرأوا تاريخ الثورة الفرنسية - مثلا - لعرفوا انه بمجرد اسقاط الملكية ونجاح الثورة، صدر اول دستور يعيد للشعب الفرنسي سلطته كاملة، ودفعة واحدة، ولا يستطيع احد ان يدعي ان الشعب الفرنسي كان عند قيام ثورته في عام ١٧٨٩ - من ناحية مستواه الحضاري والثقافي - في مرتبة اعلى من حالة الشعب المصري عام ١٩٨٨ ..!!.

وبالرغم من ان الدستور الاول للثورة الفرنسية قد جرى عليه التعديل من وقتها حتى الآن عدة مرات، إلا انه كان يتضمن في كل مرة يتم تعديله - في العهد الجمهوري - تأكيداً اكبر على حقوق الشعب، وسلطة اكثر في يد الشعب..

هذا بالنسبة لتاريخ الشعب الفرنسي - لمجرد المثال - فماذا عن الشعب المصري..؟.

من يقرأ التاريخ يعلم ان الحياة النيابية في مصر قد سايرت سنة التطور، والاطراد، والرقي منذ عرفتها مصر في عام ١٨٢٤، وحتى قيام الحركة المباركة، وقد اتخذت في هذه الحقبة الطويلة مظاهر مختلفة، واسماء متباينة، كما عصفت بها الاهواء فعطلتها سنوات عديدة، قبل ان تبلغ اقصى درجات رقيها في ظل دستور سنة ١٩٢٣.

فقد تقلد محمد علي الولاية على مصر في ٩ يوليو سنة ١٨٠٥ ، فلما استتب له الامر ، رأى ان ينشىء مجلسا للمشاورة سماه « المجلس العالي »، وقد تم انشاء هذا المجلس في سنة ١٨٢٤ ، وكان مقصوراً على مأموري الاقاليم المعينين لادارة البلاد وعددهم ٢٤ مأموراً[1] ، فلما نجحت المشاورة، قرر الوالي التوسع فيها، ولذلك فقد ضم المجلس في السنة التالية ٤٨ شيخاً من « اخطاط » كل قسم، فبلغ اعضاء المجلس ٧٢ عضواً . وفي سنة ١٨٢٩ رأى الوالي زيادة الاعضاء بطريق الانتخاب الحر ، فبلغ عدد اعضاء المجلس :

٩٩ عضواً منتخباً عن القرى..
٣٣ عضواً معيناً من قبل الوالي..
٣٤ عضواً من مأموري الاقاليم..
هذا عدا رئيس المجلس، وكان ابراهيم باشا..

وكان اعضاء المجلس يجتمعون كل يوم في القصر العالي، لمدة شهرين في العام، وقد منحهم الوالي سلطة واسعة في تصريف جميع الامور، وكانت محاضر جلسات اجتماعهم تنشر في الجريدة الرسمية، ويتقاضى كل عضو مكافأة مقدرها ١٥٠٠ قرش شهرياً.

وفي ١٣ مايو سنة ١٨٣٧ أصدر محمد علي امره بحل هذا المجلس اكتفاء بالدواوين الحكومية التي انشأها.

وظلت الحياة النيابية معطلة من ذلك التاريخ، وطيلة عهدي عباس الاول وسعيد، حتى تولى الخديوي اسماعيل الحكم في ١٨ يناير ١٨٦٣ ، فرأى ان يعيد الحياة النيابية للبلاد ، كوسيلة من وسائل النهضة والرقي، ولذلك انشأ « مجلس شورى النواب »، وافتتحه في ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٦ ، والقى خطاب الافتتاح

---

(١) ما يقابل المحافظين الآن.

بنفسه، اذ لم يكن حتى ذلك الوقت قد اخذ بنظام الوزراء (النظار).

وقد بلغ اعضاء هذا المجلس ٧٥ عضواً، انتخبوا انتخاباً حراً، وجعلت مدة الهيئة ثلاث دورات، على ان يجتمع المجلس يومياً مدة شهرين في العام، وتنشر محاضر الجلسات في الجريدة الرسمية، اما الاجتماع فكان يعقد في «قصر القلعة».

وقال الخديوي اسماعيل في خطاب الافتتاح:

«وكثيراً ما كان يخطر ببالي ايجاد مجلس شورى النواب، لأنه من القضايا المسلمة التي لا ينكر نفعها ومزاياها، ان يكون الامر شورى.. كما هو مرعيّ في اكثر الجهات، ويكفينا كون الشارع حث عليه بقوله تعالى ﴿وشاورهم في الامر﴾ وبقوله تعالى ﴿وامرهم شورى بينهم﴾ فلذا إستنسبت افتتاح ذلك المجلس بمصر، يتذاكر فيه المنافع الداخلية، وتبدى به الآراء السديدة، ويكون اعضاؤه متركبة من منتخبي الأهالي، ينعقد بمصر في كل سنة مدة شهرين»..

وفي ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ اعلن اسماعيل رغبته في حكم البلاد بواسطة مجلس نظار يضطلع بالمسؤولية، وعهد الى نوبار باشا بتأليف اول حكومة مصرية فتألفت من ٣ نظار مصريين، وناظر انجليزي، وناظر فرنسي، وراحت تباشر الحكم في ظروف حرجة، حتى اثارت خواطر الشعب، لإيثارها المصالح الاجنبية على المصرية مما اضطرها الى الاستقالة في ١٩ فبراير سنة ١٨٧٩.

وفي ١٠ مارس عهد الخديوي الى ولي عهده الامير «محمد توفيق باشا» بتأليف الوزارة الثانية.

وفي ٢٧ مارس ١٨٧٩ استصدر رئيس النظار «دكريتو» بفَضّ دورة مجلس شورى النواب، وحله..

واشتدت الازمة بين النواب والحكومة، ورفض المجلس الرضوخ لهذا «الديكريتو» مما ادى الى استقالة الوزارة في ٧ ابريل.

وفي نفس اليوم عهد الخديوي الى «محمد شريف باشا» تأليف الوزارة الثالثة، فاشترط لتأليفها الغاء «الديكريتو» السابق، فوافق الخديوي وعاد المجلس يستأنف جلساته..!!.

وفي ١٥ مايو سنة ١٨٧٩ وضع مجلس النظار لائحة اساسية للمجلس، كما وضع - بموافقة الاعضاء - لائحة انتخاب النواب، وبعد ان اقرها المجلس، توالت الازمات بسببها، وانتهى الامر بعزل الخديوي اسماعيل في ٢٦ يونيو ١٨٧٩.

وتولى الخديوي توفيق الحكم في ظروف مضطربة عصيبة، فاصدر امره بالغاء مجلس النظار، ومجلس شورى النواب، الذي ظل يعمل ويجتمع بانتظام زهاء ثلاثة عشر عاماً.

ولم يستطع توفيق مواجهة الازمات الحادة بمفرده، فرأى العدول عن اوامره السابقة وعهد في ٢١ سبتمبر ١٨٧٩ الى «مصطفى رياض باشا» بتأليف النظارة، وقد استمر يحكم البلاد حكما مطلقاً مدة عامين، فأثار باستبداده ثائرة الشعب، مما اضطر معه الى الاستقالة في ١٠ سبتمبر سنة ١٨٨١.

وعندما دعي «شريف باشا» الى تشكيل الحكومة الجديدة، اشترط لتأليفها اعادة الحياة النيابية للبلاد، فوافقه الخديوي على مطلبه[١].

وفي ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ افتتح الخديوي المجلس وسماه «مجلس النواب المصري» والقى بنفسه خطاب الافتتاح.

وكان مقر هذا المجلس القاعة التي يجتمع فيها الآن مجلس الشورى، وقد حددت مدة «نيابة» الهيئة بخمسة اعوام، ومدة الدورة بثلاثة اشهر في العام،

---

(١) نعرف الآن لماذا اطلق اسم شريف باشا على شارع كبير بوسط القاهرة.

وكان العضو يتقاضى مكافأة سنوية قدرها مائة جنيه عدا مصاريف السفر، اما الاعضاء فكان عددهم ثمانين نائباً، انتخبوا انتخاباً حراً، وعين رئيساً للمجلس «محمد سلطان باشا».

ولم تلبث ان هبت الأعاصير.. ونشبت «هوجة» عرابي، وانتهى الأمر بالاحتلال البريطاني..

وبعد ان هدأت الحالة، اتجه توفيق الى الغاء مجلس النواب السابق، واستبداله بثلاث هيئات:

مجالس المديريات، مجلس شورى القوانين، الجمعية العمومية..

وفي ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٨٣ افتتح الخديوي «مجلس شورى القوانين» ومقره ايضاً قاعة مجلس الشورى الحالية، وكان مؤلفاً من ثلاثين عضواً، منهم ١٤ معيناً بينهم الرئيس[1] وأحد الوكيلين، و ١٦ عضواً منتخباً منهم الوكيل الثاني..

وكان العضو المعين، يعيَّن لمدى الحياة، اما العضو المنتخب فتسقط عضويته بعد ست سنوات..

وكانت دورة المجلس تبدأ في ١٥ نوفمبر وتنتهي في آخر شهر مايو من كل عام، وقد استمر ثلاثين عاماً تقريباً حتى ٣١ مايو سنة ١٩١٣.

اما «الجمعية العمومية» فقد افتتحت في ٢٨ يوليو سنة ١٨٨٣، وكانت تؤلف من ٨٤ عضواً هم: «النظار» الثمانية، واعضاء مجلس شورى القوانين وعددهم ثلاثين، و ٤٦ عضواً منتخباً، وكان المقصود من انشائها ان تكون المجلس الأعلى للشورى، وبلغ عدد جلساتها ـ منذ افتتاحها ـ حتى حلها في ٣١ مارس سنة ١٩١٢ اربعاً وستين جلسة، وبلغت جلسات مجلس شورى القوانين ٦٥٧ جلسة.

---

(١) تكرر الامر بالنسبة للدكتور رفعت المحجوب..!!.

وفي عهد الخديوي عباس حلمي الثاني، توسعت سلطة مجلس شورى القوانين، فحل المجلس السابق، وانشئت « الجمعية التشريعية » بحيث تتألف من ٨ « نظار »، و ١٧ عضواً معيناً منهم الرئيس وأحد الوكيلين، و ٦٦ عضواً منتخباً منهم الوكيل الثاني، وحددت مدة الاعضاء جيعاً بست سنوات، على ان يتجدد ثلث كل من الفريقين كل سنتين.

وفي ٢٢ يناير سنة ١٩١٤ افتتح الخديوي عباس حلمي الدور الاول للجمعية التشريعية، التي تولى رئاستها احمد مظلوم باشا، وعين عدلي يكن وكيلاً، ثم خلفه سعيد باشا ذو الفقار، أما الوكيل (المنتخب) فكان سعد زغلول باشا [1].

وتوالت الاحداث.. فنشبت الحرب العالمية الاولى، واعلنت الحماية البريطانية على مصر، واندلع لهيب الثورة المصرية عام ١٩١٩، حتى صدر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢..

وخلال ذلك اجتمعت الجمعية التشريعية ـ من تلقاء نفسها ـ في بيت الأمة ـ بيت سعد زغلول ـ في ٩ مارس سنة ١٩٢٠، وظلت الجمعية قائمة قانوناً طوال هذه السنوات، حتى صدر قانون حلها في سنة ١٩٢٣.

وفي ١٩ ابريل ١٩٢٣ أصدر الملك فؤاد « الامر الملكي رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ » بوضع نظام دستوري للدولة المصرية، كما اصدر قانون الانتخاب رقم ٤ لسنة ٢٤، واجريت الانتخابات في عهد وزارة يحيى ابراهيم، ففاز حزب الوفد المصري بأغلبية المقاعد، واسندت الوزارة في ٢٨ يناير ١٩٢٤ الى سعد زغلول.

وافتتح البرلمان في ١٥ مارس ١٩٢٤، والقى سعد زغلول اول « خطاب عرش » في البرلمان الحديث نيابة عن الملك، وفيه يقول:

---

(١) الذي قيل عنه انه ركب الموجة الثورية..!!

« حضرات الشيوخ.. حضرات النواب..

اهديكم اطيب سلامي، وأحيي فيكم ممثلي الشعب الكريم، واهنئكم بالثقة العظمى التي احرزتموها لتؤلفوا اول برلمان مصري تأسس على المبادىء العصرية، واحمد الله ان تحققت بتأسيسه امنية من اعز اماني، (وأول) رغبة من رغبات امتي الشريفة..

لقد وضعت البلاد فيكم ثقة عظمى، والقت بها عليكم مسؤولية كبرى، فامامكم مهمة من ادق المهمات واخطرها، اذ يتعلق بها مستقبل البلاد، وهي مهمة تحقيق استقلالها التام بمعناه الصحيح..

ومن اهم وظائفكم ايضاً ان تساعدوا الحكومة وتشتركوا معها في ادارة البلاد على الطريقة التي رسمها الدستور، وهي الطريقة المؤسسة على التعاون بين سلطات الدولة، وعلى مبدأ المسؤولية الوزارية (!!) ولقد وضعت هذه الطريقة على الحكومة وعلى البرلمان واجبات، فعليها تنفيذ مبادىء الدستور وتطبيق احكامه بروح تامة من الحرية والديموقراطية »..

وكان البرلمان يتألف من مجلسين نيابيين، مجلس النواب، ومجلس الشيوخ، ويتألف الأول من ٢٦٤ عضواً يختارون (جميعاً) بطريق الانتخاب العام، وينوب كل نائب عن ٦٠ الفاً من المواطنين، ومدة المجلس خمس سنوات.

اما مجلس الشيوخ فيتألف من ١٤٧ عضواً، خمسيهم بالتعيين وينتخب الباقون انتخاباً حراً، وينوب كل شيخ عن ١٨٠ الف مواطن ومدة العضوية عشر سنوات، ويتجدد اختيار نصف الاعضاء كل خمس سنوات.

هذه ـ اذن ـ هي التجربة الديموقراطية الطويلة في مصر قبل الحركة المباركة، فاذا اضفنا اليها تجربة الديموقراطية في عهد الحركة، فهل يبقى مجال للقول بان الشعب المصري لا يستحق الديموقراطية كاملة، وانما هو يستحقها ـ فقط ـ بجرعات؟..

إلى الأمام يا روميل



الملك فاروق

إلى الأمام يا روميل

في الوقت الذي كانت القوات النازية بقيادة روميل قد وصلت فيه الى مدينة العلمين، على الساحل الشمالي الغربي لمصر، وأخذت تستعد لاحتلال مدينة الاسكندرية، كانت المظاهرات في القاهرة، وعدد من المدن الاخرى تطوف الشوارع هاتفة: الى الامام يا روميل..

وقيل في ذلك الوقت ان علي ماهر باشا ـ رئيس الوزراء ـ كان يميل الى عدم مقاومة جيش النازية، او هو على الاقل لم يتخذ الاجراءات الكافية لمواجهة هذا الغزو..

وفي صفوف القوات المسلحة المصرية، كان بعض الضباط الشبان يفكرون في مساعدة القوات الالمانية على دخول مصر، بشرط ان تتعهد المانيا باستقلال مصر عقب انتهاء الحرب، وانتصار المحور..

وكان من بين هؤلاء الضباط الشبان انور السادات من سلاح الاشارة، وحسن عزت من القوات الجوية، وقد حاولا بالفعل ان ينقلا الفريق عزيز المصري باشا على متن طائرة حربية الى ما وراء خطوط الالمان للتفاوض معهم بشأن هذا الاقتراح، الا ان الطائرة قد اصيبت بعطب، وهبطت اضطرارياً وسط خطوط الجيش الثامن البريطاني في الصحراء الغربية بقيادة الجنرال مونتجومري..

وادركت بريطانيا، وهي تواجه احلك ساعات واجهتها خلال الحرب العالمية الثانية، ان هناك تياراً في مصر يمالىء المحور، وان ذلك يشكل خطراً شديداً على موقفها ومجهودها الحربي..

ودارت مشاورات عاجلة بين السفير البريطاني في مصر ـ السير مايلز لامبسون ـ والجنرال ستون قائد القوات البريطانية في مصر من جهة، والحكومة البريطانية في

لندن من جهة اخرى، واستقر الرأي على ضرورة اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لازاحة رئيس الوزراء عن الحكم، وتعيين رئيس جديد للوزارة يقف في وجه التيار المعادي للانجليز والمتعاون مع المحور..

واستقر في خاطر الانجليز - وقتها - ان افضل من يصلح لتشكيل الوزارة الجديدة هو النحاس باشا رئيس حزب الوفد، وكان هذا الاختيار قائماً على سببين هامين:

الاول: أن حزب الوفد يتمتع بالأغلبية الشعبية في مصر، وبالتالي فإن أي قرار يتخذه سوف ينال تأييد غالبية الشعب المصري، فضلاً عن أن أغلبية الشعب - في هذه الحالة - سوف تتجاوز عن الطريقة التي تتّبعها بريطانيا لتغيير الحكومة في مصر..

الثاني: أن النحاس باشا هو الذي وقّع مع بريطانيا معاهدة الصداقة «والتحالف» في عام ١٩٣٦، والتي تنصّ على التزام مصر - في حالة الحرب - بتقديم كافة التسهيلات للقوات البريطانية، وأن تتّخذ جميع الإجراءات اللازمة لمساعدة بريطانيا وجيوشها..

وكان تقدير الانجليز ان من وقّع هذه المعاهدة هو اقدر الزعماء على تطبيق احكامها، خصوصاً اذا كانت ظروف الحرب قد جعلت بريطانيا في موقف الدفاع امام جيوش روميل الزاحفة نحو الاسكندرية وبقية المدن المصرية، مما يهدد خطوط المواصلات والامداد للقوات البريطانية، ويقطع طريق الاتصال بين انجلترا ومستعمراتها في الهند، وفي افريقيا وغيرها..

ولم تكن بريطانيا - في تلك الايام - في موقف يسمح لها بان تطيل النظر فيما عزمت الاقدام عليه، ولم يكن لديها الوقت لدراسة ردود الفعل المحتملة من جانب المصريين في مواجهة الخطة البريطانية لتغيير الحكومة في مصر، بل ان بريطانيا لم يتسع وقتها لدراسة آثار اختيارها للنحاس باشا بالذات لرئاسة

الحكومة، على سمعة وشعبية النحاس نفسه..

وفي يوم ٤ فبراير من عام ١٩٤٢ اتجه السفير البريطاني وبصحبته الجنرال ستون الى قصر عابدين ـ المقر الرسمي للملك فاروق ـ في موكب يحيط به عدد من الدبابات البريطانية، التي اقتحمت ابواب القصر، ونزل السفير والقائد البريطاني من السيارة ليصعدا سلم القصر، ويتجها مباشرة الى غرفة مكتب الملك.

ودخل الملك غرفة مكتبه، ليجد السير مايلز لامبسون واقفاً، والى جواره الجنرال ستون، وما لبث ان فض ورقة اخرجها من جيبه وقرأ منها انذاراً بريطانياً هذا نصه:

«اذا لم اسمع ـ قبل الساعة السادسة مساء ـ ان النحاس باشا قد كلف بتشكيل الوزارة فان جلالة الملك فاروق سوف يتحمل شخصياً التبعات».

وطلب الملك من السفير البريطاني ان يعطيه مهلة للتشاور مع زعماء البلاد..

فالملك فاروق رغم التهديد الموجه اليه شخصياً، وظروف الحرب، والتحدي البريطاني الظاهر، لم يكن يستطيع في ظل الدستور ـ الذي الغته الحركة المباركة فيما بعد ـ ان ينفرد برأي في قبول الطلب البريطاني أو رفضه

ودُعي الزعماء وممثلوا الاحزاب السياسية جميعاً لمقابلة الملك، واجتمع عقدهم في قاعة العرش بقصر عابدين في انتظار الملك،، الذي دخل القاعة، واضعا يده اليسرى في جيب سترته، وتقدم اليه الزعماء يصافحونه، ثم جلس الجميع في اماكنهم.

وبدأ الزعماء يتكلمون، وكان بادياً من حديثهم شبه اجماع على رفض الانذار الذي يعتبر اعتداء صارخا على السيادة المصرية والارادة المصرية، وعلى تأليف وزارة قومية انقاذاً للمظاهر، ولوجه مصر، وحتى لا يقال انها خضعت للانذار البريطاني ونفذته حرفياً..

لكن النحاس باشا أعلن انه يرفض الاشتراك في وزارة قومية، وانه لا يرأس الا وزارة وفدية خالصة..

وطلب الكلمة احمد ماهر باشا رئيس الحزب السعدي، وقال:

- إنّ الطلب البريطاني اعتداء خطير على السيادة المصرية، وهو في نفس الوقت يحمل نذر شر، لذلك فانني أقترح ان يكلف جلالة الملك النحاس باشا بتشكيل الوزارة، وأن يرفض النحاس باشا نفسه تأليفها، حتى يجنّب جلالة الملك أي حرج، ويثبت للانجليز أن أمور مصر بيدها وليست بيدهم..

وقاطعه النحاس باشا قائلاً:

- ولكنني اخشى في هذه الحالة على العرش من نوايا الانجليز.

وابتسم الملك ابتسامة باهتة، وقال موجهاً حديثه للنحاس باشا:

- انني اقبل شخصياً بتحمل المسؤولية.

وكان معنى هذه العبارة - بطبيعة الحال - ان الملك يوافق على اقتراح احمد ماهر، وانه مستعد لمواجهة النتائج، فقد كانت الاهانة البريطانية اكبر من ان يتحملها الملك، حتى ولو كان متمسكاً بعرشه..

ومرة اخرى يتحدث النحاس باشا فيقول:

- ولكن ظروف الحرب التي تمر بها بريطانيا سوف تجعلها مستعدة لارتكاب اي «حماقة» وانا اخشى على شخص جلالة الملك، واستقرار العرش..

وبهدوء شديد عاد الملك يقول:

- قلت لك يا باشا انني شخصياً اقبل بتحمل المسؤولية..

واجاب النحاس باشا:

- لكن مسؤولية حماية العرش هي مسؤولية المصريين جميعاً..

وابتسم الملك مرة ثانية، وقال بهدوء:

ـ اذن فأنا اكلفك رسمياً ـ يا باشا ـ بتشكيل الحكومة، على ان تعرض علينا قائمة باسماء الوزراء قبل الساعة السادسة مساء، لاصدار المراسيم اللازمة..

وقال الملك:

ـ كما ارجوك ـ يا باشا ـ وانت في طريق عودتك، ان تمر بالسفارة البريطانية لتبلغ السير مايلز لامبسون بأنني قد كلفتك بتشكيل الحكومة..

ولم يكن مغزى هذه العبارة خافياً على بقية زعماء مصر من الحاضرين في هذا اللقاء..

وصاح أحمد ماهر منفعلاً:

ـ إن النحاس باشا ـ بقبوله تشكيل الوزارة بهذه الصورة ـ يكون قد تولى الحكم على أسنّة الحراب البريطانية [1]..

وقال اسماعيل صدقي باشا:

ـ نعم على أسنّة الحراب البريطانية حقيقة لا مجازاً، وقد رأيناها بأعيننا في الميدان عند حضورنا للقصر..

وانفعل النحاس، وعلا الصياح، وتبادل الزعماء الاتهامات، فلم يسع الملك الا ان يدير ظهره، وان يتجه ناحية باب القاعة ليخرج منها دون تحية لاحد..

وهكذا قامت حكومة الوفد في ٤ فبراير من عام ١٩٤٢.

وفي صباح اليوم التالي، كان النحاس باشا جالساً في مكتبه في مبنى رئاسة مجلس الوزراء، يتلقى التهاني من اعضاء حزبه ومن بعض الرسميين..

وحضر الى مبنى مجلس الوزراء ـ بين من حضروا ـ السير مايلز لامبسون

---

(١) ـ محمد التابعي: من اسرار الساسة والسياسة، دار الهلال فبراير ١٩٧٠.
ـ كمال عبد الرؤوف: الدبابات حول القصر (مذكرات لورد كليران) فبراير ١٩٧٤.

السفير البريطاني لتهنئة رئيس الوزراء، فما ان رآه بعض شباب الوفد ممن احتشدوا منذ الصباح في حديقة المبنى، حتى حملوه على اكتافهم وهتفوا بحياته، ولم يتركوه يمشي على الارض الا وهو يدخل غرفة مكتب رفعة الرئيس..

ولقد اختلف المؤرخون والسياسيون حول حادثة ٤ فبراير هذه، فمنهم من إتهم النحاس باشا بارتكاب خطأ كبير بقبوله تشكيل الوزارة في هذه الظروف، وبهذه الطريقة، ومنهم من برر موقف النحاس بأنه قد فوت على الانجليز غايتهم لخلع الملك عن العرش، كما خلعوا أجداداً له من قبل.

ومهما كان من امر تقدير ـ او معارضة ـ موقف النحاس، فان هذه الحادثة كانت لها عدة دلالات:

- فالملك في ظل دستور ١٩٢٣ لم يكن يستطيع ان ينفرد برأي في مثل هذه الظروف، قبل ان يتشاور مع زعماء البلاد.
- ان الاحزاب السياسية في مصر، وان اختلفت حول طريقة معالجة الازمات، كانت تتفق على هدف واحد هو تأكيد السيادة الوطنية، وان العرش في تلك الفترة كان رمز هذه السيادة.
- ان نجاح حزب الاغلبية في تشكيل حكومة ٤ فبراير لم يمنع احزاب المعارضة بان تصفها بانها حكومة جاءت على اسنة حراب الانجليز.. فقد كان الرأي والرأي الآخر هما عماد الحياة السياسية في ذلك الوقت.

ونريد ان نسجل في هذا السياق ان بريطانيا نفسها قد اعترفت بتدخلها السافر في الشؤون المصرية، واعتدائها الصارخ على السيادة الوطنية في حادث ٤ فبراير، فخلال عرض النقراشي باشا للقضية المصرية على مجلس الامن الدولي، اعاد تذكير اعضاء المجلس بحادثة ٤ فبراير، وقال في خطابه الذي القاه امام المجلس في ١١ اغسطس ١٩٤٧:

« ووجود هذه القوات يمكن البريطانيين من الضغط على الحكومة المصرية بصورة لا تتفق مع مركز مصر بوصفها دولة مستقلة ذات سيادة.

وقد لجأ البريطانيون في عامي ١٩٣٨، ١٩٤٢ الى الحد من السلطة التشريعية التي يمثلها البرلمان المصري، بل تسبب البريطانيون في اسقاط الحكومات المصرية ».

واضطر السير الكسندر كادوجان ممثل الحكومة البريطانية في مجلس الامن الى الاعتراف باتهام النقراشي لبريطانيا فقال في جلسة المجلس بتاريخ ١٣ اغسطس سنة ١٩٤٧:

« وفي يوم الاثنين الماضي حاول النقراشي باشا تجسيم هذا (الزعم) بقوله ان البريطانيين عملوا على اسقاط الوزارات المصرية.. فهذه الحوادث - وحادث ١٩٤٢ بوجه خاص - قد تحمل في طياتها - الى حد ما - نوعا من التدخل في شؤون مصر الداخلية، بيد انه لم يكن في غيرها شيء من هذا القبيل.. ولكن ذكر رئيس الوزارة المصرية لسنتي ٤٠، ٤٢ يرمي الى الاشارة الى ازمتين من ازمات الحرب، كانت قوات المحور تتقدم خلالها صوب مصر كما هو معروف. ففي خلال هاتين الفترتين كانت بعض الشخصيات المصرية التي تحتل مراكز عالية جداً تبدي عواطفها نحو المحور، عاملة على عرقلة جهود الحلفاء الحربية ».



زعامة .. وأمانة



محمود فهمي النقراشي

زعامة .. وأمانة

مسألة عرض القضية المصرية على مجلس الامن الدولي، التي اشرنا اليها في الفصل السابق، تستحق وقفة قصيرة، مع ان النقراشي الذي قام بعرض القضية على المجلس يحتاج ـ وحده ـ الى وقفة طويلة وعريضة..

وقفة يستلهم منها كل فتى ورجل في مصر اسمى معاني الوطنية، واروع امثلة النزاهة والشرف، واصدق نماذج العمل الجاد والمخلص من اجل الوطن..

فالنقراشي شاب من الاسكندرية، استثار الاستعمار البريطاني، والحماية البريطانية مشاعره قبل ثورة عام ١٩١٩، واتهم بانه بالاشتراك مع زميله احمد ماهر قد نظما في ذلك الوقت «جماعة اليد السوداء» التي قامت باغتيال عدد كبير من جنود الاستعمار البريطاني في مصر، واقضت مضاجع سلطات الاحتلال..

وعندما قدم النقراشي واحمد ماهر للمحاكمة كان سعد زغلول يشرف بنفسه على الدفاع عنهما، ويشترك مع المحامين في اعداد الدفاع ووضع خطته، حتى صدر الحكم ببراءتهما..

وعندما نفي سعد زغلول الى خارج بلاده، قام النقراشي بدور هائل ـ من خلال الثورة ـ في تنظيم صفوف الثوار، وتوزيع المنشورات عليهم، حتى امتدت شرارة الثورة الى كافة انحاء الوطن..

وعند قيام حزب الوفد بزعامة سعد زغلول، كانت مقدرة النقراشي على التنظيم وراء نجاح الوفد في نشر لجانه وانشائها في كل قرية ونجع..

ولقد استعرضنا في فصل سابق، موقف النقراشي وهو وزير للمواصلات، برفض مجاملة الشركات البريطانية، حتى وان كانت هذه المجاملة تأتي في اعقاب توقيع معاهدة ١٩٣٦.

وخرج النقراشي من الوزارة، ورفض منصب عضو مجلس ادارة قناة السويس، بكل ما يمكن ان يدره عليه هذا المنصب من دخل يسيل له لعاب الآخرين، وفضل ان يعيش هو واولاده على بضع جنيهات هي كل معاشه الشهري..

وتولى النقراشي الوزارة، في اعقاب اغتيال احمد ماهر يوم ٢٨ فبراير من عام ١٩٤٥.

ولأن النقراشي كان ممن يؤمنون بان معاهدة ١٩٣٦ «خطوة على طريق الاستقلال» فقد طلب، بعد توليه الوزارة مباشرة، الدخول في مفاوضات مع الانجليز من اجل تعديل احكام المعاهدة، مستنداً الى نص المادة ١٦ من المعاهدة الذي يقول:

«ويمكن قيام مفاوضات برضاء الطرفين وقبولها بعد انقضاء عشر سنوات على تنفيذ المعاهدة او في اي تاريخ خلال الفترة التي تبدأ من ديسمبر عام ١٩٤٦ وذلك لاجراء ما يتفقان عليه من تعديل في شروطها بما يناسب الظروف التي تكون قائمة في ذلك الحين».

ولم تكد تنتهي الحرب العالمية الثانية، وترفع حالة الطوارىء في اكتوبر عام ١٩٤٥، حتى اجتمع مجلس الوزراء المصري وطالب بالجلاء ووحدة وادي النيل، وبعث للحكومة البريطانية في ٢٠ ديسمبر من نفس العام يطلب الدخول في مفاوضات لاعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦.

واضطرت الحكومة البريطانية الى الاستجابة لهذا الطلب ـ المستند الى المادة ١٦ من المعاهدة ـ وبدأت المفاوضات مع الحكومة المصرية في ابريل سنة ١٩٤٦، وكانت الحكومة البريطانية ـ كبادرة لحسن النية ـ قد نقلت سفيرها في مصر السير مايلز لامبسون ـ رمز حادثة ٤ فبراير ـ الى منصب الحاكم العام في استراليا، قبل ان تبدأ المفاوضات..

وطالت المفاوضات مع الوفد البريطاني برئاسة اللورد ستانسجيت، واضطر

رئيس الوزراء الى السفر الى لندن ومعه وزير خارجيته - ابراهيم عبد الهادي - حيث عقد جولات من المفاوضات المكثفة مع وزير الخارجية البريطاني المستر ارنست بيفن، وانتهت المفاوضات الى مشروع لمعاهدة جديدة وقعت بالاحرف الاولى، الا انه بعد عودة وفد المفاوضات المصري الى القاهرة، اصدرت وزارة الخارجية البريطانية تفسيراً لنص من نصوص مشروع المعاهدة، وهو المتعلق بوحدة مصر مع السودان، يختلف عن تفسير الحكومة المصرية للنص، فلم توقع المعاهدة وقطعت المفاوضات.

وقررت الحكومة المصرية عرض خلافها مع انجلترا على مجلس الامن الدولي..

ومع ان عرض اي نزاع في ايامنا هذه على مجلس الامن او الجمعية العامة للامم المتحدة، قد اصبح من الامور العادية التي نسمع بها في كل يوم، الا انه من المناسب ان تعود بنا الذاكرة الى عام ١٩٤٧ الذي عرضت فيه قضية مصر على مجلس الامن، لنرى صورة العالم، وعلاقاته الدولية في تلك الفترة، كما نرى الصورة الحقيقية لطرفي النزاع انذاك.

- فبريطانيا « العظمى » كانت خارجة لتوها منتصرة في الحرب العالمية الثانية، واستطاعت ان تفرض مع حلفائها في الحرب « التسليم بلا قيد او شرط » على اعدائها.. المانيا.. وايطاليا.. واليابان..

- وبريطانيا العظمى امبراطورية « لا تغرب عنها الشمس » كما كانوا يصفونها في تلك الايام، تجوب جيوشها الشرق والغرب وتحتل عاصمة كبرى مثل برلين..

- وانجلترا وحلفاؤها اقاموا هيئة الامم المتحدة، واحتفظوا لانفسهم في اخطر اجهزة الهيئة - مجلس الامن الدولي - بحق الفيتو، اي حق نقض اي قرار للمجلس حتى ولو صدر باغلبية الاصوات، او باجماع الاصوات فيما عدا صوت احدى الدول الخمس الكبرى..

- وبريطانيا مشغولة بتضميد جراح الحرب، واقتسام غنائمها، مع حلفائها، الذين يشاركونها العضويـة الدائمـة في مجلس الامـن، ويتبـادلـون معهـا المصالح، وينصروها ظالمة أو مظلومة..

- وبريطانيا كانت لا تزال تحتفظ فوق الاراضي المصرية، باعداد هائلة من قواتها المسلحة بما في ذلك المدن المصرية الكبرى كالقاهرة والاسكندرية، والعلم البريطاني يرفرف على « ثكنات قصر النيل » في وسط العاصمة، مكان فندق هيلتون الآن..

ومع هذا كله، يقرر مجلس الوزراء المصري عرض النزاع مع « بريطانيا العظمى » على مجلس الامن الدولي ويبعث النقراشي بجلس الوزراء برسالة الى المستر تريجف لي السكرتير العام للامم المتحدة يوم ٨ يوليو عام ١٩٤٧ يقول فيها :

« جناب السكرتير العام.

تحتل القوات البريطانية الاقاليم المصرية على الرغم من ارادة الشعب الاجماعية. وان وجود قوات اجنبية في اراضي دولة من اعضاء الامم المتحدة في زمن السلم - بغير رضائها رضاء حراً - يعد امتهاناً لكرامتها وحائلاً يحول دون تقدمها الطبيعي، كما انه خرق للمبدأ الاساس - مبدأ المساواة في السيادة - وهو بذلك يناقض ميثاق الامم المتحدة في نصه وروحه وقرار الجمعية العامة الصادر بالاجتماع في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦.

...

لذلك ترفع الحكومة المصرية النزاع القائم بينها وبين المملكة المتحدة الى مجلس الامن تطبيقاً للمادتين ٣٥، ٣٧ من الميثاق طالبة:

(أ) جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاء تاماً ناجزاً.

(ب) انهاء النظام الاداري الحالي للسودان.

...

محمود فهمي النقراشي رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية

ويدرج النزاع في جدول الاعمال، ويسافر النقراشي على رأس الوفد المصري الى نيويورك.

وفي يوم ٥ اغسطس عام ١٩٤٧ يقف النقراشي فوق منصة مجلس الامن الدولي ويقول:

« وتود الحكومة المصرية ان تؤكد ان استمرار احتلال بريطانيا لاراضينا، وما تفرع عنه من التدخل فيما هو من صميم شؤوننا الداخلية، ليس مثاراً للخلاف المتجدد بين الحكومتين فحسب، بل هو الى ذلك يخلق حالة من الاحتكاك الدائم بين الشعب المصري وجنود الاحتلال، هي في ذاتها من مهددات السلم ».

ويعلو صوت النقراشي، ويمتلىء بالحماس، وهو يتحدث عن « الامبراطورية البريطانية » على مسمع من العالم كله:

« اننا لنصارحكم يا جناب الرئيس، باننا انما جئنا نتحدى مزاعم التوسع الاستعماري التي عهدها القرن التاسع عشر.

نطلب اليكم ان تقرروا اجلاء القوات البريطانية جميعها عن وادي النيل، عن السودان وعن اي جزء من الاراضي المصرية، وان يكون هذا الجلاء حالا كاملاً غير مشروط بشرط.

وليس يخلّ بمبدأ المساواة في السيادة مثل احتلال دولة من الاعضاء لاراضي دولة اخرى من اعضاء الامم المتحدة احتلالا عسكرياً في زمن السلم وبغير رضائها. ومصر لا ترضى احتلال بريطانيا القائم في اراضيها ».

ثم يقول النقراشي في لغة الثائر الحكيم:

« والحكومة المصرية لم تأت هنا لتشهر سلاحها في وجه احد، ولكنها لا تستطيع ان تغمض اعينها عن غضب الشعب المصري لاستمرار وجود القوات البريطانية في ارض الوطن ولا عما قد يقف في طريق نياتها السلمية ».

ثم يتعالى صوت النقراشي وهو يقول:

« اننا لم نعد نعيش في ظلمات القرن التاسع عشر ، بل نحن نحيا في عالم اليوم ، عالم الميثاق ، في عالم الامن الجماعي ، في عالم يرنو الى النظام والسلم ، في عالم لا يطيق مغامرات التوسع والاستعمار » . .

ومثل هذا الكلام ، يمكن ان يقال اليوم على لسان اية دولة في العالم ، مهما صغرت ، لكن هذا الكلام كان يحتاج في عام ١٩٤٧ الى قدر من الوطنية ، ومن الشجاعة ، لا يقدره الا المنصفون .

ومن العدل ان نتذكر ـ وان نذكر ـ بان سعد زغلول لم يستطع قبل ذلك بربع قرن ان يدخل قاعة مؤتمر الصلح الذي عقد في فرساي ، في اعقاب الحرب العالمية الاولى ، وجلّ ما استطاع هو ان يقدم مذكرة بمطالب مصر ، تسلمها منه احد رجال التشريفات ليوصلها الى سكرتارية المؤتمر . .

وليس معنى هذا ان سعد زغلول لم يكن يملك من الوطنية او الشجاعة ، ما كان يتمتع به محمود فهمي النقراشي ، لكن معناه ان الظروف الدولية تتغير باستمرار ، وما يصلح في عصر من اساليب الكفاح الوطني ، لا يصلح بالضرورة في عصر آخر ، فلكل عصر اساليبه ورجاله . .

ومواقف الرجال تقاس بظروف العصر الذي يعيشون فيه ، ولا يحكم عليهم الا بظروف العصر الذي عاشوا فيها . .

ولقد كانت مصر في عام ١٩٤٧ تملك قدراً من الاستقلال تحقق لها بفضل كفاحها ، وجهد زعمائها المخلصين ، منذ ثورة ١٩١٩ ، مروراً بتصريح ٢٨ فبراير ، ومعاهدة ١٩٣٦ ، ولم تكن تلك الفترة كلها هباء ، او تناحراً بين الاحزاب ، وتحقيقاً لمصالح الزعماء الشخصية ، كما قال الميثاق بغير حياء . .

بل ان السير الكسندر كادوجان ، ممثل بريطانيا في مجلس الامن قد لاحظ هو نفسه هذه الملاحظة فقال في جلسة المجلس يوم ٥ اغسطس عام ١٩٤٧ ما نصه :

«ليس لدي فيا يتصل بالبيان الذي القاه رئيس الوزارة المصرية صباح اليوم غير ملاحظتين فقط اود ان أدلي بها الآن:

الاولى: هي أن كثيراً من أعضاء هذا المجلس ربما يكونون قد تأثروا بشكواه في إنكار حق المساواة في السيادة. بيد أني شخصياً قد وجدت شيئاً من العزاء حين رأيت أن رئيس الوزارة المصرية يجلس هنا على مائدة مجلس الأمن يهاجم ـ دون تحفظ ـ دولة (تزامل) دولته في عضوية هيئة الأمم»...

وكانت ملاحظة السيّر الكسندر كادوجان هي كلمة حق، حتى وان كان يراد بها الباطل..

وحقيقة ان مناقشات مجلس الامن لم تنته الى قرار الى جانب مصر، للظروف الدولية التي كانت تسود العالم وتوازناته في ذلك العصر، ولسيطرة الدول العظمى على قدرة المجلس على اصدار اي قرار، وهي سيطرة لا زالت قائمة حتى اليوم، لكن التاريخ لا بد ان يسجل لمصر، ولمحمود فهمي النقراشي، انها كانت قادرة على تحدي دولة عظمى، قبل سنوات عديدة من قيام «الحركة المباركة» وقبل ان يستطيع قائد الحركة المباركة ان يقول لدولة عظمى ـ وبلغة سوقية ـ انه يمكنها ان تشرب من البحر..



التاريخ يفرض نفسه

ولقد ظل الستار مسدلا على تاريخ النقراشي طوال عهد الحركة المباركة، فلا الميثاق قد اشار اليه بكلمة، ولا جمال عبد الناصر تذكر له أي دور في الكفاح الوطني، بل لعله - حتى لو تذكر - لم يكن من السهل عليه ان يشير الى هذا الدور الوطني، فهو من جهة قد اراد ان يمحو كل دور للزعماء السياسيين في الحركة الوطنية، ومن جهة اخرى كان - استرضاء للاخوان المسلمين - لا يريد ان يتحدث عن النقراشي بالذات الذي قتله الاخوان في عام ١٩٤٨ بعد ان أصدر قراراً بحل جماعتهم لتورطها في اعمال الارهاب وتفجير القنابل في الاماكن العامة بهدف اسقاط الحكم.

أما اذا دخل عبد الناصر في مواجهة مع الاخوان - كما حدث مرتين في عهده - فان اجهزة الاعلام من خلال حملاتها المنظمة على الاخوان، كانت تذكرهم بجريمة اغتيال النقراشي.

ثم جاء انور السادات، وظل صامتا بالنسبة للنقراشي حتى اضطرته مواجهته مع جماعات التطرف الديني الى ان يقول في خطاب له امام مجلس الشعب [1] :

« النقراشي من الناس اللي في تاريخنا لا بد يكون له احترامه. كان بيقول بلاش الفساد والمحسوبية »..

---

(١) ١٤ مايو عام ١٩٨٠.

والتقطت اجهزة الاعلام كلمات السادات..

وفي يوم الخميس ٥ يونيو عام ١٩٨٠، بعد خطاب السادات بأيام، نشرت جريدة الجمهورية على صفحة كاملة مقالا بتوقيع رئيس تحريرها في ذلك الوقت ـ محسن محمد ـ بعنوان:

« من الوثائق السرية البريطانية.. النقراشي رئيساً للوزراء ».

قال محسن محمد في مقاله المنقول عن الوثائق البريطانية:

« انتقل الدكتور احمد ماهر رئيس وزراء مصر من مجلس النواب في طريقه الى مجلس الشيوخ في الثامنة من مساء ٢٤ فبراير ١٩٤٥.

ولكن رئيس الوزراء لم يصل الى مجلس الشيوخ أبداً.. بل انتقل من الدنيا كلها.. الى العالم الآخر.

في البهو الفرعوني الذي يفصل بين المجلسين أطلق عليه محام شاب اسمه محمود العيسوي عدة رصاصات قاتلة.

وقبل منتصف الليل اصبح محمود فهمي النقراشي باشا رئيساً لوزراء مصر للمرة الاولى.

ولم يستطع السفير البريطاني اللورد كيلرن ان يعترض على اختيار النقراشي فان الجريمة وملابساتها والظروف التي تمر بالبلاد فرضت ألا تبقى مصر ليلة واحدة دون رئيس للوزارة.

وكان النقراشي باشا هو الرجل الثاني في الوزارة.. والرجل الثاني في الحزب السعدي الذي يرأسه الدكتور احمد ماهر.. ولذلك فان السفير البريطاني أمضى ليلته ساهراً يفكر: ماذا سيفعل مع النقراشي.؟ وماذا سيفعل مع بريطانيا العظمى.؟ وبين الاثنين تاريخ طويل من العداء..

ولد محمود فهمي النقراشي يوم ٢٦ ابريل ١٨٨٨ ..

من اسرة فقيرة بالاسكندرية .. درس فترة بمدرسة التجارة ثم انتقل الى مدرسة المعلمين العليا حيث حصل على دبلومها.

ونظرا لتفوقه ارسله سعد زغلول ـ وزير المعارف ـ في بعثة الى انجلترا.

وبعد عودته عين مدرسا بمدرسة رأس التين بالاسكندرية وتقلب في عدة وظائف ثم استقال من الحكومة لينضم الى الوفد المصري.

وتقول تقارير رجال الأمن العام البريطاني انه نظم اضراب موظفي الحكومة عام ١٩١٩ خلال الثورة.

وكان المحرك الأول لاضرابات الطلبة عام ١٩٢٢ .

واستجوبه الانجليز بتهمة الاشتراك في قتل ضباطهم وجنودهم واعتقلوه شهراً في مايو ١٩٢٣ ثم افرجوا عنه لعدم توفر الادلة..

وعندما تولى سعد زغلول الحكم عينه ـ في يونيو ١٩٢٤ ـ وكيلا لمحافظة القاهرة فاستطاع ان يحد من نفوذ الضباط البريطانيين.

وفي اكتوبر ١٩٢٤ اختاره سعد وكيلا لوزارة الداخلية فرفض التعاون مع البريطانيين.

واتهمه الانجليز بانه منع رجال البوليس من التعرض للطلاب المتظاهرين.

واغتيل السردار البريطاني السير «لي ستاك» يوم ١٩ نوفمبر فاتهمه المندوب السامي اللورد اللنبي بعرقلة التحقيق وأمر الانجليز بالقبض عليه يوم ٢٧ نوفمبر أي بعد ١٢ يوماً من الحادث، وبقي معتقلاً حوالي شهرين بتهمة الاشتراك في الجريمة..

واعتقله الانجليز للمرة الثالثة في مايو ١٩٢٥ بتهمة الاشتراك مع الدكتور احمد

ماهر في قضية الاغتيالات السياسية الكبرى وظل معتقلاً عاماً كاملاً حتى صدر الحكم ببراءته والدكتور احمد ماهر يوم ٢٥ مايـو عام ١٩٢٦ .

وقد رفض رئيس المحكمة القاضي البريطاني « كيرشو » اعداد حيثيات الحكم وحاول اقناع زميليه المصريين بادانة المتهمين واستقال احتجاجاً على الحكم..

وانتخب النقراشي واحمد ماهر عضوين في مجلس النواب الجديد في نفس العام بعد ان رشحهما الوفد فذهب « نيفيل هندرسون » المندوب السامي بالنيابة الى عدلي يكن باشا رئيس الوزارة الائتلافية وقال له:

ـ اني في غاية الاستياء لترشيح الوفد للرجلين...

وعندما اختيرا عضوين في لجنتي المالية والتعليم لمجلس النواب توجه المندوب السامي الجديد اللورد جورج لويد وقال لعدلي باشا:

ـ علمت الحكومة البريطانية ـ مع الاسف الشديد ـ بالنبأ.

وفي أواخر ايام.. سعد زغلول سمع اللورد جورج لويد ان سعد زغلول يفكر في رئاسة الوزارة بدلا من عبد الخالق ثروت، وان الوزارة ستضم كلّا من احمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي.. فكتب اللورد لويد ـ يوم ٢٢ ابريل ١٩٢٧ ـ الى وزير خارجية بريطانيا اوستين تشمبرلين يقول:

« يجب ان نرفض قبول سعد زغلول رئيساً للوزارة، وأريد تفويضاً بان ابلغه باننا لن نسمح له بذلك ».

وجاء الرد من تشمبرلين بعد يومين..

قال وزير خارجية بريطانيا لمندوبه السامي في مصر:

« انت مفوض بإبلاغ سعد زغلول بان الحكومة البريطانية لن تسمح له بتولي رئاسة الوزارة.

وهذا المنع يمتد الى احمد ماهر والنقراشي، ممن ترى ان الشبهات في اشتراكهم في جرائم القتل ـ تبرّرُ ذلك ».

ومات سعد زغلول..

ورشح لرئاسة الوفد كل من مصطفى النحاس وفتح الله بركات.
وفتح الله بركات سياسي اكثر قدرة ودهاء من النحاس..

ومع ذلك فاز النحاس واختير رئيسا للوفد يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٢٧.

وقال الانجليز ان النحاس نجح بتأثير المتطرفين: مكرم عبيد واحمد ماهر والنقراشي.. وآخرين.

وزاد نفوذ النقراشي داخل الوفد فاختير أميناً للصندوق ومسؤولاً عن منظمات الطلبة.

وعندما تولى مصطفى النحاس باشا رئاسة الوزارة، بعد استقالة عبد الخالق ثروت كتب المندوب السامي في نفس اليوم الى لندن:

« برقية رقم ١٧٠
من اللورد جورج لويد
الى وزارة الخارجية
بتاريخ ١٦ مارس ١٩٢٨

ان تشكيل الوزارة الجديدة يؤدي لخلو منصب وكيل مجلس النواب وقد طرح اسم احمد ماهر والنقراشي كمرشحين لهذا المنصب.

ومعلوماتي ان الوفد يتجنب استفزازنا ويستبعد هذا الترشيح، ولكن علينا ان نكون مستعدين لأية طوارىء.

ان تعيين اي منهما في منصب وكيل مجلس النواب سيكون تطوراً خطيراً.

ان وكالة مجلس النواب خطوة طبيعية نحو الترقية الى منصب اعلى.

وإذا سمحنا بهذا التعيين فلست أرى ان بوسعنا ـ منطقياً ـ ان نعارض اذا انتهى الامر ـ فيما بعد ـ بتعيين أي منهما رئيساً لمجلس النواب وفضلا عن ذلك فان وكيل المجلس يرأس المجلس في غياب الرئيس.

وتُجري دار المندوب السامي اتصالاتها احياناً بـوكـالـة المجلس في مسـائـل البروتوكول والاعمال الادارية اليومية.

ومن الجدير بالبحث، أيضاً، ما إذا كان لائقاً ان يحضر مندوب سام الافتتاح السنوي للبرلمان الذي يشغل وكالة مجلس النواب فيه أحد افراد عصابة اغتيال السردار ؟.

اننا نعتقد أن هذين الشخصين تضمهما عصابة الاغتيال، وقد ابلغنا الملك بعدم السماح لهما بدخول الوزارة فاذا سمحنا، لأي منهما، أن يرأس المجلس فان ذلك قد يشجع الوفد ضدنا وينال من عزيمة العناصر المعتدلة. وسيستمد الوفد الشجاعة لاعتقاده بان تحذيراتنا مجرد اعمال مثالية افلاطونية..

اشعر ان علينا ان نحاول منع تعيين احمد ماهر أو النقراشي وكيلا لمجلس النواب أو في اي منصب اداري بالحكومة، وأي عمل نتخذه في الوقت المناسب سيصرف الوفد عن الاستمرار في ترشيحهما.

واقترح ان نجعل النحاس يعرف بشكل غير رسمي أن هذا التعيين ستنظر اليه الحكومة البريطانية على انه غير ودي من حكومة الوفد ».

وهكذا حاول الانجليز منع ترشيح النقراشي نائباً، فلما انتخب إحتجوا على اختياره عضواً في لجنة التعليم ومنعوا ترشيحه وكيلا لمجلس النواب مما يدل على أن موجة العداء لم تهدأ..

وأجريت الانتخابـات لمجلس النـواب في ديسمبر عـام ١٩٢٩ ففـاز الوفـد واصبح محتماً تعيين مصطفى النحاس رئيساً للوزارة مرة أخرى.

والتقى الملك احمد فؤاد بالسير برسي لورين المندوب السامي.

قال الملك متطوعاً:

- لا أقبل ان تضم الحكومة الوفدية.. النقراشي أو احمد ماهـر وكلاهما اتهم في قضية الاغتيالات السياسية.

وبعث السير برسي لورين الى لندن يطلب رأيها :
هل يبلغ النحاس بعدم تعيين الرجلين في الوزارة..؟.

أجابت لندن بتعليمات محددة:
(احرص على ان تتفادى أي شيء يتسم بطابع الانذار، ومن الضروري أن نحافظ على أفضل جو ممكن من أجل مقترحات المعاهدة).

وكانت بريطانيا على وشك التفاوض مع النحاس لتوقيع معاهدة بين مصر وبريطانيا.

والتقى السير برسي لورين بالنحاس يوم ١١ ديسمبر.

قال المندوب السامي:
ـ سيكون من الصعب على الحكومة البريطانية ان تجمع بين التصريحات الوفدية الودية، وبين تعيين مصريين ـ يعتقد انهما مدبرا حملة اغتيالات ضد الرعايا البريطانيين ـ في مناصب الوزراء...

أما في حالة سريان مقترحات المعاهدة التي تم الاتفاق عليها مع رئيس الوزراء السابق عبد الخالق ثروت فيمكن ـ حينئذ ـ دفن الخلافات.. ولا يكون على الحكومة البريطانية أن تفحص سجلات ماضي الوزراء في حكومة حليفة..

ألح النحاس بشدة على المندوب السامي أن يتخلى عن اعتراضه على ضم ماهر والنقراشي للوزارة قائلاً :
ـ هذا من أجل مصلحة المعاهدة..

وقال النحاس:
ـ ان استبعادهما سيعزى الى بريطانيا العظمى.. في حين ان اشتراكهما في الوزارة سيكون دليلا على أن عهداً جديداً قد بدأ في العلاقات الانجليزية ـ المصرية.

ويبلغ السير برسي لورين نص المعاهدة لوزير الخارجية، ويجيء الرد من لندن:

« التعليمات السابقة مستمرة ».

ومعناها منع اسناد الوزارة الى ماهر أو النقراشي.

ويسلم المندوب السامي الى النحاس باشا مذكرة ودية توضح آراء الحكومة ليقرأها النحاس فحسب.. ولا يحتفظ بها...

وقرأ النحاس المذكرة وأعادها الى السير برسي لورين قائلاً:

- لكني ما زلت عند رأيي بأن اشتراك ماهر والنقراشي سيساعد على تمرير المعاهدة.

ويقترح النحاس كحل وسط ضم احد الرجلين الى الوزارة.

ويكتب المندوب السامي الى لندن قائلاً:

« أوصي - اذا وافقتم - على اشتراك النقراشي في الوزارة فلم تكن هناك ادلة كافية لادانته في قضية الاغتيالات السياسية الكبرى حسب رأي رئيس المحكمة القاضي كيرشو »

ويصبح محمود فهمي النقراشي وزيراً للمواصلات يوم أول يناير ١٩٣٠ في وزارة مصطفى النحاس باشا الثانية..

ويكتب السير برسي لورين، بعد ذلك، الى وزير خارجيته قائلاً:

« لم تكن قائمة الوزراء مطمئنة.. فقد اعتبرت الجالية الأوروبية النقراشي شخصاً افلت من الاعدام.. وكان مستحيلاً مقاومة الاحساس بالقلق لأنه تولى مسؤولية الوزارة التي يعمل بها اغلبية الموظفين البريطانيين ».

وتستمر هذه الوزارة في الحكم أقل من ستة شهور.

ويختار النقراشي عضواً في الوفد الذي أجرى مفاوضات معاهدة عام ١٩٣٦.. ويعود وزيراً للمواصلات مرة أخرى في وزارة النحاس التي شكلت يوم ٩ مايو

عام ١٩٣٦ .

وتبدأ الخلافات بين النقراشي والنحاس..

وتزداد الأمور سوءاً لأن النقراشي اختلف مع مكرم عبيد أيضاً.

ويتوقع الجميع حدوث انشقاق في الوفد..

ويزور الأمير محمد علي الوصي على العرش - يوم ١٥ سبتمبر ١٩٣٦ - دافيد كيللي القائم باعمال السفير البريطاني ويقول له:

- ان وجهة النظر القائلة بان احمد ماهر والنقراشي قد ينفصلان عن النحاس ومكرم ويبدآن معارضة في الوفد ترجع الى انهما الرجلان القويان في الحزب القادران على التصدي للزعماء الراسخين.

وبقي النقراشي في الوزارة ٥ شهور اخرى ثم بدأ الانقسام يطفو مرة اخرى على السطح.

وتتتابع برقيات السفير البريطاني السير مايلز لامبسون الى لندن تصف تطورات الخلاف بين النقراشي والنحاس.. وتمرد النقراشي على النحاس..

وفي ١٦ فبراير عام ١٩٣٧ كتب السير مايلز لامبسون الذي كان مندوباً سامياً وأصبح سفيراً بعد توقيع المعاهدة في برقيته رقم ٢٠٩ الى لندن:

« فقد النحاس بعض شعبيته، ان زوجته القروية الشابة جاهلة بحياة الوزراء ورغباتها جعلت النحاس يبدو مضحكاً.

انها ـ اي قرينة النحاس ـ تتصل بالوزراء مباشرة لترقية وتعيين أقاربها.

وقد أبلغني الوصي على العرش بعد وفاة الملك فؤاد، أن النحاس أرغمه - في اغسطس ١٩٣٦ - على توزيع ٨٥٠ لقباً ووساماً على انصار الوفد وقد ادى هذا لخيبة أمل ».

وفي ١٩ مارس قالت برقية السير مايلز لامبسون رقم ٣٤٣ :

« ان رئيس الوزراء - النحاس - يحقق آمال اتباعه الذين عينهم في مناصب حساسة.

والنحاس وزملاؤه - باستثناء ماهر والنقراشي - تنقصهم الكفاءة الادارية ».

ويسافر النحاس إلى « مونتريه » حيث يوقّع اتفاق إلغاء الإمتيازات الأجنبية.

ويكتب لامبسون الى لندن يوم ٩ يونيو:

« على النحاس ان يواجه بعد عودته المنشقين في حزبه وبالذات النقراشي.

والنحاس مستعد لابقائه في الوزارة اذا أسقط - النقراشي - سياسته « الوضيعة » بمقاطعة الانجليز..

ويرى انه اذا لم يسيطر على النقراشي فان سياسة التعاون مع الانجليز ستخرب.. والنحاس ليس مستعداً لهذه المغامرة »!!.

وفي ١٦ يونيو يكتب السير مايلز لامبسون الى لندن:

« ابلغني أمين عثمان باشا انه في الوقت الذي لا يصمم فيه النحاس باشا على اخراج النقراشي من الوزارة، فانه يشعر بأنه قد يضطر الى ذلك ما لم يغير النقراشي موقفه المعطّل والمعادي للبريطانيين..

ويبدو أن النقراشي باشا مصمم على القضاء على كل الموظفين البريطانيين في ادارته وغيرها من الادارات والقضاء على كل النفوذ البريطاني حيثما وجد.

باختصار النقراشي معاد للبريطانيين في مشاعره بصورة جوهرية.

أما النحاس باشا من الناحية الاخرى، فقد جعل التعاون الانجليزي - المصري الموالي بمثابة حجر الزاوية في كل سياسته.

وهكذا كان النحاس مهتماً للغاية بالتعاون بكافة الطرق مع حكومة صاحب الجلالة، وأنه ما لم يكن النقراشي باشا مستعداً لان ينتظم في الخط، فسيكون عليه ان يمضي. قلت لأمين عثمان باشا:

- ليس فيما سبق شيء يمكنني ان اعترض عليه ».

ومعنى ذلك أن أمين عثمان يبلغ السفير البريطاني ان النقراشي ضد الموظفين الانجليز في الحكومة وفي وزارة المواصلات بالذات ويريد اخراجهم جميعاً ولذلك يرى ان النقراشي هو الذي يجب ان يخرج..!!.

ويوافق السفير البريطاني على ذلك.. بطبيعة الحال.

وفي ٢٦ يوليو يرى السفير البريطاني «أن النقراشي سيترك الوزارة بعد ان هدد ـ مرتين ـ بالاستقالة».

ويقول السفير في برقيته الى لندن:

«أظهر النحاس صفات التعقل السياسي. فهو مؤمن بالتعاون المصري ـ البريطاني الكامل. وأثبت دليلا على ذلك في مفاوضات مونتريه.

وظهر تصميم النحاس على التعاون بكل قلبه، في نيته للتخلص من النقراشي الذي اظهر رغبة محمومة في التخلص من كل انجليزي يعمل في خدمة الحكومة المصرية.

وأبلغني النحاس ـ بطريقة سرية ـ انه بعد موافقة الملك فاروق سيحدث تعديلا وزارياً يسقط به النقراشي وآخرين من الوزارة».

ويكتب السفير الى انتوني ايدن وزير الخارجية البريطاني:

«النقراشي ينتقد زعامة النحاس منذ فترة طويلة، وقد اختلف النقراشي مع مكرم مما جعل الأمور تزداد سوءاً».

ويقدم النحاس استقالة الوزارة كلها الى الملك فاروق يوم ٣١ يوليو ١٩٣٧ فيعهد اليه بتشكيل الوزارة مرة اخرى فيؤلفها بعد ٣ أيام بعد تعديلها..

أخرج النحاس النقراشي بعد ان أمضى في الوزارة ١٥ شهراً.

وقيل ونشر الكثير عن اسباب الخلاف بين النحاس والنقراشي.. فالنحاس بعد وفاة الملك فؤاد ـ أعدى اعدائه ـ وبعد توقيع المعاهدة والغاء الامتيازات وجد أن

من حقه ان يتسامى ويتكبر على زملائه القدامى في الوفد.. فاطلقوا السنتهم في انتقاده.

وقيل ان زواج النحاس غير المتكافىء من شابة صغيرة بثلاثين عاماً تقريباً جعلها تعين اقاربها في مناصب هامة.

واخيراً فان من الاسباب نفوذ مكرم عبيد وسيطرته على النحاس.

ويستطرد محسن محمد:

قال لي الكاتب الصحفي مصطفى امين:

« عين توفيق نسيم باشا عام ١٩٣٥ أبناء شقيقة النحاس موظفين في البرلمان..

والبرلمان لا يتقيد باللوائح المالية للدولة. ومن ثم يستطيع منح غير المؤهلين مرتبات عالية.

ورأت قرينة النحاس تعيين أشقائها واقاربها أيضاً.

ومن البرلمان انتقلت الاستثناءات لوظائف الدولة..

ومن أشقاء قرينة النحاس الى اقارب زوجات الوزراء.

واحتج محمود فهمي النقراشي داخل مجلس الوزراء فقال النحاس:

- ان سعد زغلول أعطى استثناءات للوفديين واراد تعيين اقاربه وقال انه كان يتمنى ان تكون الحكومة كلها زغلولية.

رد النقراشي:

- سعد زغلول اراد تعويض ثوار عام ١٩١٩، الذين سجنوا، والذين حرموا من التعليم، أو منعوا من استكمال دراستهم بسبب الاعتقالات والمحاكمات.. أما تعيين اقارب الوزراء، واقارب زوجات الوزراء فلا أوافق ».

وكانت هذه هي البداية..

وكتب الاستاذ عبد الرحمن الرافعي في الجزء الثاني من كتابه (في اعقاب الثورة المصرية):

« كان النقراشي.. دعامة كبرى من دعائم الوفد.. وحجة النحاس في إخراجه أنه كان كثير المعارضة داخل الوزارة، وأن سير العمل يقتضي تجانساً.

وكان النقراشي يعارض في تصرفات تمس سمعة الحكم وسلامته فعارض في الاستثناءات والمحسوبيات، وكان على حق في هذه المعارضة.

والنحاس بعد زواجه وعقد معاهدة ١٩٣٦ تساهل فيما تقتضيه النزاهة والاستقامة.

وقد عارض النقراشي في تنفيذ مشروع توليد الكهرباء من خزان اسوان بالطريقة التي ارتأها النحاس.

طلب النحاس الى الوزراء - في مجلس الوزراء - الموافقة على المشروع دون دراسة كافية، وان يقروا اعطاءه لشركة الكهرباء الانجليزية دون عرضه على خبراء عالميين ودون طرحه في مناقصة فاعترض النقراشي ومحمود غالب وزير الحقانية ومحمد صفوت وزير الاوقاف.

وطلبوا التريث واستيفاء الدراسة وطرح المشروع في مناقصة عالمية وعرض الموضوع على البرلمان قبل الاتفاق.

واخراج النقراشي كان نقطة التحول في سياسة الوفد فأخذ يسلك سبيلاً لا يتفق مع الروح القومية ولا مع الاستقامة والنزاهة ».

ويقول الدكتور محمد حسين هيكل باشا في مذكراته:

« إن بعض الشركات العالمية عرضت استنباط الكهرباء من مساقط المياه بخزان أسوان بمبلغ ٥ ملايين جنيه بينما طلبت الشركة الانجليزية ٧,٢٠٠,٠٠٠ جنيه ومن هنا كان تمسّك الوزراء الآخرين بالشركة الانجليزية بحجة أن لهذه الشركة سراً فنياً لا يمكن إفشاؤه.. وهذا السر يبيح للحكومة المصرية التجاوز عن المناقصة إلى الممارسة »!!..

وخطب النحاس في ٣٠ اغسطس ١٩٣٧ بالاسكندرية فشرح الخلافات

المتكررة في مجلس الوزراء بين النقراشي من ناحية ومكرم عبيد من ناحية أخرى..
فقال:

«رأيت اخراج النقراشي، برضائه مع الاحتفاظ بوفديته».

وعرض النحاس على النقراشي أن يكون عضواً في مجلس ادارة شركة قناة السويس بمرتب ضخم في ذلك الوقت.

ورأى السفير البريطاني في هذا العرض (ضربة معلم) من النحاس.

فاذا قبل النقراشي الوظيفة والمرتب الضخم فانه يتحول من سياسي الى رجل أعمال يلتزم الصمت خوفاً على مصالحه..

ويستفسر السفير البريطاني يوم ٧ أغسطس من أمين عثمان الذي يقول:

- ان النقراشي لا يريد الربط بين خروجه من الوزارة وقبول عضوية مجلس ادارة قناة السويس.

ويقول أمين عثمان للسفير:

- ان النقراشي قال للنحاس انه لن يغضب اذا عرض منصب قناة السويس على غيره.. والنحاس من ناحيته لا يرى نفسه ملزماً بشيء للنقراشي.

ولكن النقراشي يمضي في طريقه بعيداً عن قناة السويس ورجال الاعمال.. والوفد..

ويصدر النقراشي ومحمود غالب ومكرم عبيد بيانات عن اسباب الاستقالة مما ساعد على زيادة الخلافات بين النقراشي والنحاس.

وتكون النهاية بين النحاس والنقراشي عندما أصدر الوزير السابق بيانا يوم ٦ سبتمبر ذكر فيه موقفه من مشروع كهربة خزان اسوان بدون مناقصة ودعا حكومة الوفد (الى المساواة بين المصريين واحترام حرياتهم وحل جميع فرق القمصان الزرقاء المؤيدة للوفد ولخصوم الوفد ايضاً).

ورد الوفد على هذا البيان بعد ٦ ايام بقرار باعتبار النقراشي « منفصلاً » عن الوفد.

ورفض عضو واحد الموافقة على هذا القرار وهو الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب الذي اصر على انه يعتبر النقراشي عضوا في الوفد.

وفي اوائل يناير ١٩٣٨ قرر الوفد فصل الدكتور أحمد ماهر الذي انشأ مع النقراشي الحزب السعدي.

وبعد ١٠ شهور من خروج النقراشي نجده وزيراً للداخلية في وزارة محمد محمود لمدة ١٤ شهراً..

وكانت وزارة الداخلية تمنح الصحفيين وغيرهم مصروفات سرية.
وقد رفض النقراشي كوزير للداخلية أن يصافح أحداً حصل على هذه المصروفات..

وكان يترك لسكرتيره لقاء هؤلاء وتقديم المرتبات والمكافآت السرية لهم.. ولا يستقبلهم او يصافحهم.

وعين النقراشي وزيراً للمعارف في وزارة علي ماهر عام ١٩٣٩ لمدة ١٠ شهور ووزيراً للداخلية لمدة شهرين ونصف شهر في وزارة حسن صبري عام ١٩٤٠ ومنها نقل للمالية ١٩ يوماً فقط ثم استقال عندما قرر الحزب السعدي الانسحاب من الوزارة.

وعندما تولى الدكتور احمد ماهر رئاسة الوزارة في ٩ اكتوبر عام ١٩٤٤ اختار النقراشي وزيراً للخارجية وظل يشغل هذا المنصب حتى مساء ٢٤ فبراير ١٩٤٥ عندما عين رئيساً للوزارة بعد مصرع أحمد ماهر.

وهكذا جاء محمود فهمي النقراشي الى رئاسة الوزارة.

ولم يكن الملك مستريحاً للنقراشي.

التقى بالدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس مجلس الشيوخ عقب اغتيال أحمد ماهر فقال له:

ـ أخشى ان يكون النقراشي ممن لا يسهل التعاون معهم. لقد حدثت بيني وبين الدكتور ماهر الوان من الاحتكاك أول عهده بالوزارة ثم تفاهمنا. أما النقراشي فلا اظن ان فيه المرونة التي كانت في ماهر.

وكانت كل الظروف المحيطة بالنقراشي صعبة للغاية.

صديقه وزميله في الكفاح ضد الانجليز اغتيل داخل البرلمان.

والسفير البريطاني يعاديه ويرى فيه خصماً قديماً للانجليز منذ الاستقلال وعلى امتداد ٢١ عاماً متصلة.

ومصطفى النحاس يعتبر النقراشي منشقاً على الوفد.. ومن ألد اعدائه لانه تمرد على الزعامة الوفدية واتهمها وهو عضو في الوفد، بعدم النزاهة..

ولم يكن هؤلاء هم كل خصوم النقراشي ولكنهم كانوا أقوى هؤلاء الخصوم.. ويكتب الملك فاروق الى النقراشي يكلفه بتشكيل الوزارة، ويقبل النقراشي التكليف..».

★ ★ ★

هذا هو النقراشي.. واحد من الزعماء السياسيين، الذين قال عنهم عبد الناصر انهم ركعوا (جميعاً) امام القصر.. والانجليز..

رحم الله النقراشي.. وسامح الله.. عبد الناصر..

★ ★ ★

وللتاريخ كلمة

الحركة «المباركة» بدأت عهدها «المبارك» ببيان اذاعه راديو القاهرة ـ بصوت انور السادات ـ صباح يوم ٢٣ من يوليو عام ١٩٥٢، نسمح لانفسنا بان ننقل نصه فيما يلي:

«اجتازت مصر فترة عصيبة في تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم. وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش، وتسبب المرتشون والمغرضون في هزيمتنا في حرب فلسطين. وأما فترة ما بعد هذه الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد، وتآمر الخونة على الجيش، وتولى أمره إما جاهل أو فاسد، حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها. وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا، وتولى أمرنا في داخل الجيش رجال نثق في قدرتهم وفي خلقهم وفي وطنيتهم، ولا بد ان مصر كلها ستتلقى هذا الخبر بالابتهاج والترحيب.

وأما من رأينا اعتقالهم من رجال الجيش السابقين، فهؤلاء لن ينالهم ضرر، وسنطلق سراحهم في الوقت المناسب، وإني اؤكد للشعب المصري ان الجيش اليوم كله اصبح يعمل لصالح الوطن في ظل الدستور مجرداً من اية غاية. وانتهز هذه الفرصة فأطلب من الشعب الا يسمح لاحد من الخونة بان يلجأ لاعمال التخريب أو العنف، لان هذا ليس في صالح مصر، وان اي عمل من هذا القبيل سيقابل بشدة لم يسبق لها مثيل وسيلقى فاعله جزاء الخائن في الحال. وسيقوم الجيش بواجبه هذا متعاونا مع البوليس، واني اطمئن اخواننا الأجانب على مصالحهم وأرواحهم وأموالهم، ويعتبر الجيش نفسه مسؤولاً عنهم والله ولي التوفيق.

لواء أركان حرب محمد (بك) نجيب القائد العام للقوات المسلحة

وقبل هذا البيان الأول، كان ما يسمى بتنظيم « الضباط الأحرار » قد تألف من جماعة من الضباط الناقمين على الأوضاع الداخلية في الجيش، فقاموا بنشر دعوتهم داخل صفوفه عن طريق بعض المنشورات السرية التي كانوا يوزعوها في الخفاء.

وبالنسبة لهذه المنشورات، فاننا لن نكتفي بنقل نصها، وانما سنضيف الى ذلك ايضاً نشر صور لبعض منها، حتى نتبين بوضوح فكر « الضباط الاحرار »..

ايها الضباط

ان الخونة المصريين يعتمدون عليكم وعلى جيشكم لتنفيذ اهدافهم وهم يظنونكم اداة في ايديهم للبطش بالشعب ومحاولة فرض معاهدة استعمارية.

فليفهم هؤلاء الخونة ان مهمة الجيش هي الحصول على استقلال البلاد وصيانته وان وجود الجيش بالقاهرة انما هو لاحباط مؤامرات الاستعمار التي ترمي الى التخريب والحريق واننا لن نقبل ضرب الشعب واطلاق النار على المظاهرات الشعبية والتجني على الوطنيين.

يجب ان يفهم الجميع اننا مع الشعب واننا سنقف مع الشعب دائما واننا لن نستجيب الا لنداء الوطن.

ايها الضباط

ان الوطن في خطر فتنبهوا للمؤامرات التي تدبر حولكم والتفوا حول الضباط الاحرار ففي ذلك قوتكم ووسيلتكم لسحق الاستعمار.

الضباط الاحرار

صورة احدى المنشورات السريّة التي كان يوزعها « الضباط الأحرار ».

وتوضيحاً لمضمون صورة المنشورة أعلاه، فقد إرتأينا نقل نصّها الحرفيّ التالي:

ايها الضباط

ان الخونة المصريين يعتمدون عليكم وعلى جيشكم لتنفيـذ اهدافهم وهم يظنونكم اداة في ايديهم للبطش بالشعب ومحاولة فرض معاهدة استعمارية.

فليفهم هؤلاء الخونة ان مهمة الجيش هي الحصول على استقلال البلاد وصيانته وان وجود الجيش بالقاهرة انما هو لاحباط مؤامرات الاستعمار التي ترمي الى التخريب والحريق واننا لن نقبل ضرب الشعب واطلاق النار على المظاهرات

الشعبية والقبض على الوطنيين.

يجب ان يفهم الجميع اننا مع الشعب واننا سنقف مع الشعب دائماً وأننا لن نستجيب إلّا لنداء الوطن.

ايها الضباط

إن الوطن في خطر فتنَبهوا للمؤامرات التي تحيط بوطنكم والتفّوا حول الضباط الاحرار ففي ذلك قوتكم ووسيلتكم لمحاربة الاستعمار.

الضباط الاحرار

وقراءة البيان الأول، ومنشورات الضباط الاحرار، تقودنا الى عدة نتائج لا مجال لانكارها.. أو الادعاء بغيرها..

١ - ان المطالب قد انحصرت في أمور داخلية تتعلق بالجيش، وقياداته، وانها لم تكن تحمل أي بعد سياسي أو اجتماعي، تماماً كما كانت مطالب العرابيين تتعلق بسيطرة الضباط الشراكسة وبقاء عرابي في رتبة «قائمقام» لمدة تسعة عشر عاما، واقالة عثمان رفقي وزير الحربية..

بل ان اختيار الملك فاروق لصهره اسماعيل شيرين وزيراً للحربية - في الوزارة السابقة مباشرة على قيام الحركة المباركة - والذي عجّل بقيامها، يتشابه تماماً مع اختيار الخديوي توفيق لصهره داود يكن باشا، وزيراً للحربية - بدلا من البارودي - وهو الاختيار الذي أدى بعرابي ورفاقه الى القيام بمظاهرتهم العسكرية، امام قصر عابدين يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١..

٢ - ان الضباط الاحرار قد وصفوا معارك الجيش المصري في فلسطين بانها هزيمة، وارجعوا اسباب هذه «الهزيمة» الى المرتشين والمغرضين، ووصفوا قيادة الجيش بعد الحرب بانها كانت اما لجاهل او لفاسد،

تماما كما القى عرابي مسؤولية هزيمته على خيانة بعض المصريين، أو تآمر الخديوي، أو نصيحة فردنان ديليسبس؟؟..

ويلاحظ ان الجيش المصري كان مع ايقاف القتال في حرب فلسطين خارج الحدود المصرية، وكان يحتل - وقتها - ارضاً تحتلها الآن اسرائيل، اما جيش عرابي فقد توقف عن القتال بعد ان احتل الجيش البريطاني كامل الاراضي المصرية..

ويلاحظ ايضاً ان الضباط الاحرار وصفوا نتيجة حرب فلسطين في عام ١٩٤٨ بانها « هزيمة » بينما هم قد وصفوا نتيجة الحرب في عام ١٩٦٧ بانها مجرد « نكسة »..

وفي ١٩٤٨ كان الجيش المصري على بعد كيلومترات من تل ابيب، وفي ١٩٦٧ كان الجيش الاسرائيلي على بعد كيلومترات من القاهرة.!!..

٣ - ان الضباط الاحرار قد اعلنوا في بيانهم الاول انهم يعملون « في ظل الدستور »، الذي قاموا في ١٦ يناير سنة ١٩٥٣ بالغائه، واعلان فترة انتقال طويلة امتدت لأكثر من ثلاث سنوات، حكموا فيها البلاد بغير دستور على الاطلاق، الى أن اعلنوا في عام ١٩٥٦ دستوراً هزيلا يكرس حكمهم ويمنحهم سلطات لم يكن الملك فاروق يتمتع - أو يحلم - بجزء منها..

٤ - ان « هوجة » عرابي، ومضاعفاتها، كانت تسيطر على تفكير « الضباط الاحرار » منذ اللحظات الأولى لحركتهم المباركة، فجاء الحديث عن طمأنة « اخواننا » الأجانب على مصالحهم وارواحهم واموالهم، وان الجيش يعتبر نفسه مسؤولاً عنهم، مطابقاً لرسالة عرابي الى قناصل الدول الاجنبية في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ يطمئنهم « بالا خوف على

رعاياهم، وان المظاهرة انما تتعلق بامور داخلية بحتة »[1].

٥ ـ ان محمد نجيب الذي وقع البيان الأول للحركة المباركة، واصبح فيما بعد رئيساً للجمهورية، ولمجلس الوزراء ـ هو نفسه ـ الذي اتهم بالخيانة، وعزل عن مناصبه بل وقيل عن جمال عبد الناصر « في كتب التاريخ » في عهد الحركة المباركة بانه « أول » رئيس للجمهورية في مصر..

وحمد نجيب ـ هو نفسه ـ الذي قال عنه البيان الأول للحركة المباركة: « وتولى امرنا في داخل الجيش رجال نثق في قدرتهم وفي خلقهم وفي وطنيتهم ».

وليست المسألة مفاضلة بين نجيب وعبد الناصر، لكنه ـ فقط ـ مجرد دليل على ان ملوك الفراعنة لم يكونوا وحدهم الذين حاولوا طمس النقوش على احجار المعابد القديمة..



---

(١) د. سعيد عبد الفتاح عاشور: المرجع السابق.



الدّيموقراطيّـة السّـليمـة

في صباح يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢، اذاع راديو القاهرة البيان الأول «للحركة المباركة» الذي اكد للشعب المصري «ان الجيش اليوم كله اصبح يعمل لصالح الوطن في ظل الدستور مجرداً من اية غاية». وطلب اقصاء بعض رجال الحاشية الملكية[1] من مناصبهم، وكذلك بعض قادة القوات المسلحة «وقد وافق جلالة الملك على هذه المطالب جميعاً».

واتصل احمد نجيب الهلالي ـ الذي كان الملك قد كلفه في اليوم السابق بتشكيل الوزارة، بضباط الحركة المباركة من الاسكندرية تليفونياً، فابلغوه بانهم قد اختاروا علي ماهر لتشكيل الوزارة، فقدم الهلالي استقالته الى الملك الذي اصدر «امراً ملكياً» بتكليف علي ماهر بتشكيل وزارة جديدة.. واشترك في هذه الوزارة عدد من السياسيين المستقلين من رجال علي ماهر، منهم ابراهيم عبد الوهاب وزهير جرانه وغيرهم، واقسمت الوزارة ـ امام الملك في قصر رأس التين بالاسكندرية ـ يمين الولاء للملك والدستور..!!.

وفي يوم ٢٥ يوليو ٥٢، كانت الوحدات التابعة للحركة المباركة قد وصلت الى الاسكندرية، ولم تكن الوحدات الموجودة في الاسكندرية قد شاركت في الانقلاب..

---

(١) انطونيو بولي ـ محمد حسن ـ كريم ثابت ـ الياس اندراوس.. الخ..

وظهر لرجال « الحركة المباركة » ان الملك لا ينوي المقاومة، وان بريطانيا والولايات المتحدة قد اعلنتا انهما يعتبران ما حدث من الامور الداخلية، وهو ما يعني نيتهما في عدم التدخل[1]، ثم تبين لرجال الحركة ان الشعب قد بدأ يعلن تأييده لهم، بعد البيان الذي اكدوا فيه عزمهم على احترام الدستور، وبعد ان قبل الملك استقالة رجال الحاشية، ممن كان يعتبرهم الشعب سبباً في فساده..

وقوى ذلك ـ كله ـ من ثقة رجال « الحركة المباركة » في انفسهم، وجعلهم قادرين على ان يقدموا على خطوة تالية..

وفي صباح يوم السبت ٢٦ يوليو قدم بعض ضباط الحركة الى علي ماهر في الاسكندرية، انذاراً موجهاً للملك فاروق يطالبه بالتنازل عن العرش « لسمو ولي عهدكم » وعلى ان يغادر « جلالته » البلاد قبل الساعة السادسة من مساء نفس اليوم « والجيش يحمل جلالتكم كل ما يترتب على عدم النزول على رغبة الشعب من نتائج ».

وذهب علي ماهر « رجل المهام الصعبة » بالانذار الى الملك في قصر رأس التين، ومعه ابراهيم عبد الوهاب وزير الدولة وسليمان حافظ وكيل مجلس الدولة، واقنع علي ماهر الملك بالتوقيع على وثيقة التنازل التي كان قد اعدها سليمان حافظ « حرصاً على حياة جلالته وتجنيباً للشعب من ويلات اراقة الدماء ».

---

(١) اعلنت الخارجية الامريكية ان سفيرها في القاهرة ـ جفرسون كافري ـ ابلغ الحكومة المصرية ان الولايات المتحدة تعتبر الاحداث التي وقعت في مصر مسألة داخلية، كما اعلنت وزارة الخارجية البريطانية يوم ٢٦ يوليو ان بريطانيا « ترقب بحذر الموقف الجديد في مصر، ولكنها لا تنوي التدخل في تلك الحركة التي هي من صميم شؤون مصر الداخلية، الا إذا تعرضت الارواح أو المصالح البريطانية للخطر.

ثم اعلن وزير خارجية بريطانيا ـ سير انتوني ايدن ـ في مجلس العموم البريطاني يوم ٢٨ يوليو ان الحكومة البريطانية « ابلغت الحكومة المصرية بانه ليست لدى بريطانيا اية نية للتدخل في شؤون مصر الداخلية ».

ووقع الملك الوثيقة واستقل الباخرة « المحروسة » من ميناء قصر المنتزه متجهاً الى ايطاليا ، وودعه على رصيف الميناء ، علي ماهر ، واللواء محمد نجيب وجمال سالم من ضباط الحركة ، ولم يفت الملك ، قبل ان يصعد الى الباخرة ، ان يلفت نظر جمال سالم الى خطأ ارتكبه في الانضباط العسكري ، فقد كان يؤدي التحية للملك وهو يضع عصاه تحت إبطه ، وهو ما لا يتفق مع التقاليد العسكرية ..

ولربما كانت هذه الملاحظة من الملك ، موجهة الى رجال الحركة جميعاً ـ بطريق غير مباشر ـ فهم جميعاً قد سبق ان اقسموا ـ ككل رجال الجيش ـ يمين الولاء للملك ..

واعلن عن تشكيل مجلس وصاية على العرش ـ طبقاً لاحكام الدستور ـ نظراً لان الملك احمد فؤاد الثاني كان لا يزال طفلاً ، وكان المجلس برئاسة « سمو الامير » محمد عبد المنعم .. واشترك في عضويته احد اعضاء مجلس القيادة ..

وطبقاً للدستور ـ الذي اعلن الضباط احترامهم له ـ فقد كان يشترط في عضو مجلس الوصاية ان يكون وزيراً على الاقل ، لذلك فقد عدل علي ماهر تشكيل وزارته وادخل « القائمقام » رشاد مهنا وزيراً للمواصلات فيها ، وهكذا امكنه ان ينضم الى عضوية مجلس الوصاية على العرش ..

وكانت هذه هي المرة الاولى ـ والاخيرة ـ التي احترمت فيها « الحركة المباركة » احكام الدستور ..!!.

وما ان استقرت الامور لضباط الحركة بعد خروج الملك ، وعدم تدخل القوى الكبرى ، بل وسعيها للتعاون معهم ، حتى بدأت طلباتهم تنهال على علي ماهر ، ومنها اصدار قانون تحديد الملكية الزراعية فوراً ..

وكان علي ماهر قد شكل لجنة لدراسة موضوع تحديد الملكية وانتهت اللجنة الى ان تفتيت الملكية دفعة واحدة يضر بالاقتصاد الزراعي ، واقترحت بدلا من ذلك فرض ضرائب تصاعدية عالية على اصحاب الملكيات الكبيرة مما يؤدي بهم ـ

تدريجياً - الى التخلص من جانب كبير من اراضيهم بالبيع..

ولم تقتنع « الحركة المباركة » بهذا الرأي واتهمت علي ماهر بممالأة اصحاب الاراضي واصرت على ان يقوم فوراً:

- باصدار قانون تحديد الملكية الزراعية.
- باعتقال جميع السياسيين ورجال الاحزاب..

وقدم علي ماهر استقالته، فقبلها على الفور اعضاء مجلس القيادة، وكلفوا محمد نجيب بتشكيل الوزارة، التي اصدرت في اجتماعها الاول قانوناً بتحديد الملكية، وفتحت معتقل « الثانوية العسكرية » وحشدت فيه عدداً هائلاً من السياسيين ورجال الاحزاب..

وضم معتقل « الثانوية العسكرية » معظم قيادات الاحزاب السياسية، وعدداً كبيراً من المستقلين، وترددت الحركة المباركة، بالنسبة لواحد فقط من الزعماء لم تضمه قائمة المعتقلين هو مصطفى النحاس..

وبعد الافراج عن المعتقلين، اصدرت حكومة محمد نجيب في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ قانوناً اسمته « قانون تنظيم الاحزاب السياسية » فرض على من يرغب في تكوين حزب سياسي اخطار وزير الداخلية بذلك مع بيان نظام الحزب واعضائه وموارده، كما الزم القانون الاحزاب بايداع اموالها في احد البنوك، وحرم على رؤساء الاحزاب واعضاء مجالس ادارتها عضوية مجالس ادارة الشركات المساهمة، وكلها قيود لم يعرفها نظام الاحزاب السياسية في مصر في عهد الملكية..

ثم اصدر مجلس القيادة بيانا طالب فيه الاحزاب القائمة « بتطهير انفسها » في اشارة واضحة الى انه لم يكن راضياً عن قيادات تلك الاحزاب..

ورفض الوفد اجراء اي تعديل في قياداته، واعلن التمسك بزعامة مصطفى النحاس..

لكن الامر قد اختلف بالنسبة للحزب السعدي، فما ان استمع احد اعضاء الحزب الى بيان القيادة، هو سيد افندي مرعي[1] ، حتى بادر بالاتصال ببعض الاعضاء المغمورين في الحزب واتفق معهم على تشكيل قيادة جديدة، استبعدت كل الزعماء الكبار ، الذين عرفتهم ثورة ١٩١٩ ، وعرفتهم الحركة الوطنية منذ قيام الثورة، وحتى قيام « الحركة المباركة » في عام ١٩٥٢ ..

وكان سيد مرعي واسع الطموح، منذ انضمامه الى عضوية الحزب السعدي، محاولاً ان يلعب من خلاله نفس الدور الذي لعبه فؤاد سراج الدين في حزب الوفد..

والحقيقة انه كان هناك تشابه بين الرجلين، ففؤاد سراج الدين ابن عائلة ثرية من عائلات الريف، وكذلك كان سيد مرعي..

وفؤاد سراج الدين استقال من منصب وكيل النيابة الذي عين فيه بعد تخرجه من الجامعة ليتفرغ للعمل السياسي، وكذلك فعل سيد مرعي..

وفؤاد سراج الدين « حرّف » شهادة ميلاده حتى يتمكن من الترشيح لعضوية مجلس النواب قبل بلوغ السن القانونية، وكذلك كان الامر بالنسبة لسيد مرعي..

والفارق الوحيد ان احدهما انضم لعضوية حزب الوفد، والثاني انضم لعضوية الحزب السعدي..

وسارع سيد مرعي - مع زملائه الذين وزع عليهم مناصب الحزب - الى مبنى مجلس القيادة في كوبري القبة ليعبر عن ولائه للحركة المباركة، وليدّعي امام قادتها ان الحزب السعدي كان اول حزب يستجيب للنداء..!.

---

(١) وزير الزراعة ورئيس مجلس الامة ونائب رئيس الجمهورية في عهد الحركة المباركة في فترة رئاسة عبد الناصر والسادات..

والتقط المصورون صورة لقادة الحزب الجدد وهم يحيطون باللواء محمد نجيب، نشرتها الصحف جميعاً في اليوم التالي، ولم تكف اذاعة القاهرة طوال اليوم عن ترديد النبأ السعيد..!!.

وتصور سيد مرعي ان طموحه قد اوصله الى اول الطريق لتحقيق احلامه ما دام قد حظي بتأييد الحركة المباركة وقادتها.

ولقد حقق بالفعل سيد مرعي طموحه فيما بعد، لكن عن طرق اخرى غير طريق الاحزاب السياسية، كان من بينها ـ وربما من اهمها ـ مصاهرته للرئيس الراحل انور السادات..

وتلقت الديموقراطية في مصر الضربة الاولى، عندما اعلنت «الحركة المباركة» الغاء دستور ١٩٢٣ «لانه لا يحقق السيادة الشعبية»!! ثم تلقت الضربة الثانية عندما اعلن عن حل جميع الاحزاب السياسية «ومصادرة اموالها لمصلحة الشعب»، بما فيها حزب سيد مرعي..!!.

ولم تستطع الاحزاب ان تصنع شيئاً امام انياب الحركة المباركة، لان معظم قادتها كانوا خارجين لتوهم من معتقل «الثانوية العسكرية»، وكانت القلة منهم لا تزال تؤمل في رضاء العسكريين وتتمسك بالولاء لهم..

وجاءت الضربة «القاضية» للديموقراطية عندما اعلنت الحركة المباركة يوم ١٦ يناير ١٩٥٣ فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات «حتى تتمكن من اقامة حكم ديموقراطي دستوري سليم»(!!).

وفي ١٨ يونيو ١٩٥٣ صدر قرار باعلان الجمهورية وسقوط الحكم الملكي، وفيما يلي نص القرار:

«لما كانت الثورة عند قيامها تستهدف القضاء على الاستعمار واعوانه، فقد بادرت في ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ الى مطالبة الملك السابق فاروق بالتنازل عن

العرش لانه كان يمثل حجر الزاوية الذي يستند اليه الاستعمار. ولكن منذ هذا التاريخ ومنذ الغاء الاحزاب وجدت بعض العناصر الرجعية فرصة حياتها ووجودها مستمدة من النظام الملكي الذي اجمعت الامة على المطالبة بالقضاء عليه قضاء لا رجعة فيه (!!).

وان تاريخ أسرة محمد علي في مصر، كان سلسلة من الخيانات التي ارتكبت في حقوق الشعب، وكان من أولى هذه الخيانات اغراق اسماعيل في ملذاته، واغراق البلاد بالتالي في ديون عرضت سمعتها وماليتها للخراب [1]، حتى كان ذلك سبباً تعللت به الدول الاستعمارية للنفوذ الى ارض هذا الوادي الامين. ثم جاء توفيق فأتم هذه الصورة من الخيانة السافرة في سبيل محافظته على عرشه، فدخلت جيوش الاحتلال ارض مصر لتحمي الغريب الجالس على العرش، الذي استنجد باعداء البلاد على اهلها، وبذا اصبح المستعمر والعرش في شركة تتبادل النفع، فهذا يعطي القوة لذاك في نظير هذه المنفعة المتبادلة، فاستذل كل منهما باسم الآخر هذا الشعب، واصبح العرش هو الستار الذي يعمل من ورائه المستعمر ليستنزف اقوات الشعب ومقدراته، ويقضي على كيانه ومعنوياته وحرياته.

وقد فاق فاروق كل من سبقوه من هذه الشجرة، فأثرى وفجر، وطغى وتجبر وكفر، فخط بنفسه نهايته ومصيره، فآن للبلاد ان تتحرر من كل اثر من اثار العبودية التي فرضت عليها نتيجة لهذه الاوضاع.

فنعلن اليوم باسم الشعب الغاء النظام الملكي وانهاء حكم اسرة محمد علي مع الغاء الالقاب من افراد هذه الاسرة، واعلان الجمهورية ».

ومع التسليم ـ جدلاً ـ بصحة كل ما ورد في بيان الغاء الملكية واعلان الحكم الجمهوري، فاننا نتساءل:

---

(١) يراجع حجم ديون مصر الآن: دكتور جلال امين، المرجع المشار اليه.

ـ هل كانت هذه الامور جميعها مجهولة « للحركة المباركة » عند قيامها في ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ ، واحتاجت الى عام كامل حتى تتبينها ..؟.

ام ان الامر في يوليو عام ٥٢ لم يكن يزيد عن انقلاب عسكري، فلما استقر له الحكم قرروا ان يحولوه الى ثورة..؟.

ان بيان اعلان النظام الجمهوري، كان يصلح لاعلان الثورة ـ منذ اليوم الاول ـ فتاريخ اسرة محمد علي ليس جديداً، ورأي الضباط الذين قاموا بالانقلاب في الملك السابق فاروق ليس جديداً ايضاً..

والبيان مليء بالمتناقضات، فالحركة المباركة قد رأت في بداية ايامها معاقبة الملك فاروق بعزله ونفيه، وها هي الآن تعاقبه مرة اخرى باسقاط النظام الملكي من اساسه..

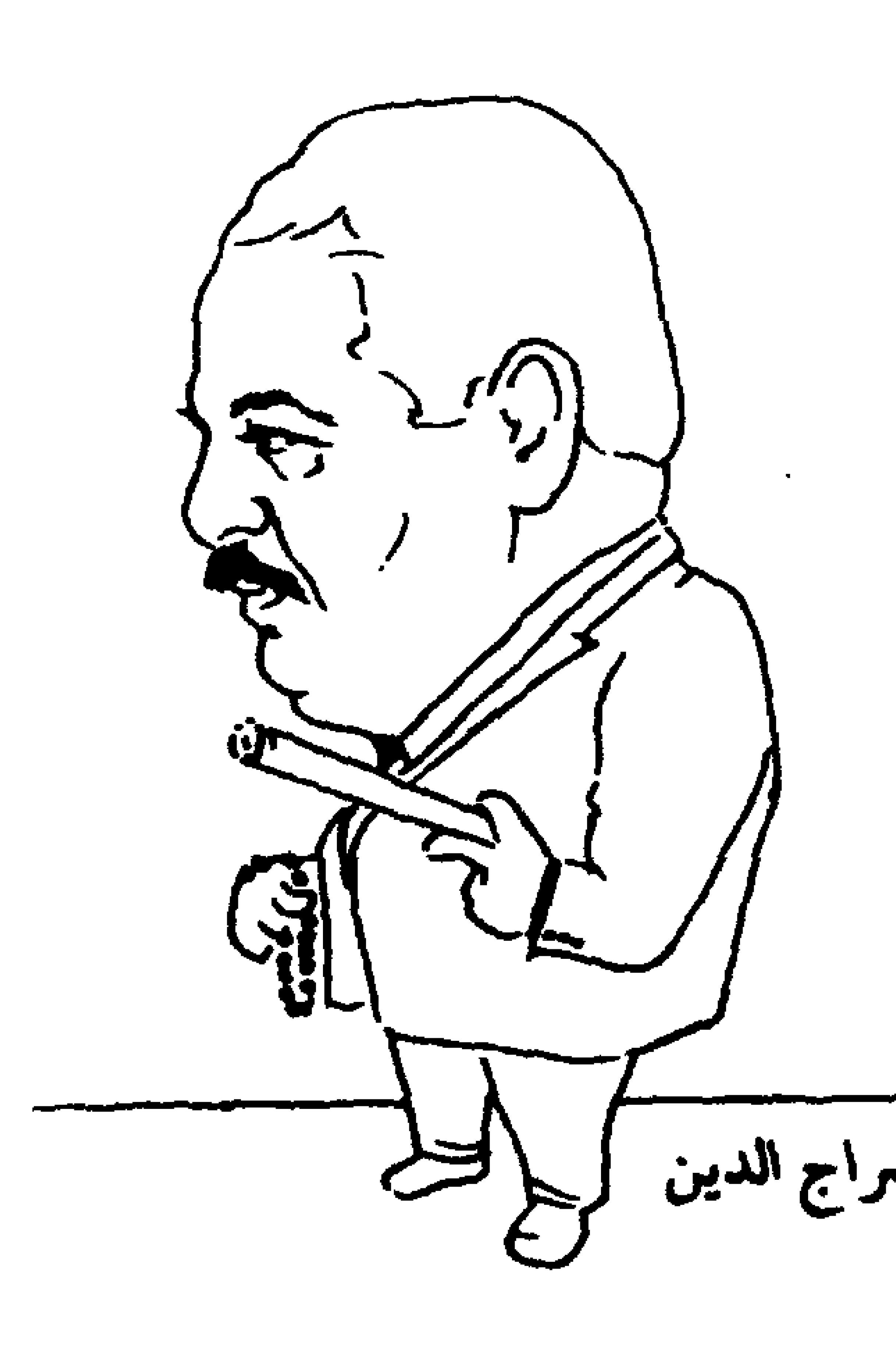
وفاروق واجداده كانوا فجرة، لكن احمد فؤاد الثاني لا يزال طفلاً، والعرش يقوم بمهامه مجلس وصاية من بين اعضائه ممثل عن الحركة المباركة..

والطفل الرضيع لا يمكن ان يكون قد صدر منه ـ وهو لا يزال تحت الوصاية ـ ما يستحق ان يعاقب عليه، فضلا عن اخذه بجريرة اجداده الذين ماتوا وشبعوا موتاً، قبل ان يولد هو بعشرات السنين..

والحقيقة ان الامر كله لم يكن فيه شيء من ذلك، كل ما في الأمر، ان قادة الحركة المباركة لا يستطيعون ان يكونوا ملوكاً.. لكنهم يستطيعون ان يصبحوا رؤوساء جهوريات..!!.



التقاط الأنفاس



فؤاد سراج الدين

ان الخطأ الحقيقي لساسة ما قبل « الحركة المباركة » هو انهم لم يتبينوا - او يفهموا - انها حركة عسكرية، استهدفت الوصول الى الحكم بالقوة المسلحة، يسهل لها الاستمرار فيه، بسبب حالة اليأس التي سيطرت على الملك، وقصر النظر الذي حكم تصرفات السياسيين.

واكبر نصيب من المسؤولية يقع على عاتق اثنين من السياسيين بالذات هما علي ماهر، ومصطفى النحاس..

والمسؤولية تقع على عاتق هذين الرجلين بالذات، بالنظر الى ما كان يتمتع به كل منهما من خبرة وحنكة سياسية طويلة، وما كانت له من منزلة في قلوب الجماهير..

فعلي ماهر، رغم انه كان من المستقلين، ولا يستند الى حزب شعبي، كان في نظر الشعب « رجل المهام الصعبة » وكان ايضاً معروفاً لديهم بشرفه ونزاهته واعتداده الشديد بالنفس..

ومصطفى النحاس زعيم حزب الوفد، صاحب الشعبية الواسعة في اوساط الجماهير، وصاحب التاريخ الطويل في الكفاح الوطني، منذ ثورة عام ١٩١٩..

والرجلان وقعا في حبائل « الحركة المباركة » عن قصر نظر، او ربما عن حسن نية، والسبب لا يهم، لان الاسباب تفسر النتائج، ولا تبررها..

المهم ان الرجلين وقعا في حبائل الحركة المباركة ويسرا لها الحكم والسيطرة، مع انهما كانا - هما فقط - القادرين على وضعها في مكانها، وتحديد الحدود لحركتها..

لكن علي ماهر، الذي اتصلت به الحركة صباح يوم قيامها، قد قبل ان يرأس

الحكومة، قبل ان يعرف اهداف الحركة بالتحديد، وان يتفق معها اتفاقاً واضحاً على الخطوات التالية..

واستفادت الحركة من خبرة علي ماهر، ومن القبول الذي لقيه من الجماهير لتحقيق اولى خطوات السيطرة على الحكم، ابتداء من تجنب اي تدخل بريطاني أو امريكي، وانتهاء بتنازل الملك عن العرش لولي عهده، وهي العملية التي استخدم فيها علي ماهر كل خبرته وحنكته.

وفيما بين ذلك اصدار قرار من مجلس الوزراء بالغاء الرتب والالقاب، وقيل وقتها ان علي ماهر دخل اجتماع المجلس يحمل لقب «صاحب المقام الرفيع»، وخرج منه وهو لا يحمل حتى لقب «افندي»..!!.

وبعد ان اجتازت الحركة ازماتها الاولى، اختلفت مع علي ماهر حول ما سمي بقانون الاصلاح الزراعي، الذي كان العسكريون يريدون تطبيقه فوراً، بينما كان علي ماهر يرى ان يتم ذلك بالتدرج، وعن طريق فرض ضرائب تصاعدية عالية على كبار اصحاب الاراضي الزراعية.

واستقال علي ماهر من رئاسة الوزارة، ليحل محله اللواء محمد نجيب، وليصدر اول قرار «ديموقراطي» للحركة المباركة، بفتح معتقل «الثانوية العسكرية» الذي حشدوا فيه رجال الاحزاب والسياسة، الى جانب كل من اتصل بالملك السابق فاروق من قريب او بعيد..

اما مصطفى النحاس ـ زعيم الاغلبية ـ فقد كان عند قيام الحركة المباركة في مدينة «اكس ليبان» في فرنسا للاستشفاء.

وبالرغم من ان مصطفى النحاس كان يخاف من ركوب الطائرات، ويفضل عليها ركوب البحر، فقد اضطر الى ركوب الطائرة لاول مرة في حياته والعودة فوراً الى القاهرة لمقابلة رجال الحركة المباركة، وبصحبته فؤاد سراج الدين السكرتير العام لحزب الوفد، واقرب رجاله اليه..

وهبطت الطائرة على ارض مطار القاهرة بعد منتصف الليل، فلم ينتظر مصطفى النحاس حتى الصباح، وانما مر في طريق عودته الى منزله بمبنى القيادة في كوبري القبة، حيث هنأ رجال الحركة المباركة «وبارك» حركتهم واجرى معهم حديثاً مطولاً سوف نعود اليه بعد قليل..

وفي ساحة مبنى القيادة، اعلن مصطفى النحاس للصحفيين المحتشدين هناك تأييده للعسكريين وثقته فيهم..

ولم يكن مصطفى النحاس يدرك ليلتها ان ضباط الحركة المباركة كانوا يتهيبون ذلك اللقاء ويحسبون له الف حساب، فقد كانوا يعرفون جيداً ان مصطفى النحاس هو القادر - وحده - على تحريك الشارع المصري باشارة من اصبعه..

وكانوا يعرفون جيداً ان اي قبول يمكن ان يكون الشعب قد استقبل به حركتهم، يمكن ان يذهب هباء - بين عشية وضحاها - اذا كان لمصطفى النحاس - بالذات - في حركتهم رأي آخر..

لذلك فقد كان الضباط الصغار يحبسون انفاسهم، قبل وصول مصطفى النحاس الى مبنى القيادة، لكن حديثه معهم، وحديث فؤاد سراج الدين على وجه الخصوص، قد اعاد لهم ثقتهم في انفسهم.. ومكن في نفوسهم ما كانوا يتصورونه عن الحزبية والاحزاب..

ولربما دفع حسن النية بمصطفى النحاس - او ربما قصر النظر - الى تصديق ما تحدث به الضباط من انهم جاءوا لحماية الدستور، وتصحيح بعض الاوضاع، وانهم سيعودون فور الانتهاء من ذلك الى ثكناتهم ليقوم حكم مدني بإرادة الاغلبية..

ولربما كان هذا الحديث - بالذات - هو الذي دفع مصطفى النحاس الى اعلان تأييده «للحركة المباركة» والثقة فيها وفي قادتها، حيث كان الحديث عن حكومة مدنية تختارها الاغلبية يعني - وقتها - عودة الوفد الى الحكم..!.

وهكذا خفي علـى مصطفى النحاس ـ بكل خبرته السياسية ـ ان العالم بأسره، وعلى مر عصوره ـ لم يشهد حركة عسكرية سلمت السلطة طواعية واختياراً للمدنيين، دون ان تكون مضطرة الى ذلك تحت ضغط شعبي هادر، أو هزيمة عسكرية شاملة[1]..

وكان حديث فؤاد سراج الدين ـ بالذات ـ عن اقتسام سلطات الملك ـ ومخصصاته ـ بين اعضاء مجلس القيادة، مدعاة لاستهانة اعضاء المجلس بحزب الوفد، وببعض زعاماته، بل انهم قد اعتبروا ـ وقتها ـ مجرد هذا العرض محاولة للرشوة تقدم لمن قاموا بحركتهم للقضاء على الفساد والرشوة..!!.

وظلت هذه الواقعة موضع تندر جمال عبد الناصر، من وقتها الى آخر ايام حياته..

فعلي ماهر لم يحاول ان يعرف الاساس الذي يقوم عليه تعاونه مع العسكريين، ومصطفى النحاس لم يحاول ـ منذ اليوم الاول ـ ان يضغط على العسكريين ليلتزموا بما اعلنوه من احترام الدستور..

وبين عجلة علي ماهر، وتهاون مصطفى النحاس، التقط العسكريون انفاسهم، حتى اكملوا مسيرة «الحركة المباركة» في اتجاه يختلف تماماً عن الاتجاه الذي اعلنوه في البداية، ويختلف ايضاً عمـا تصوره علي ماهر ومصطفى النحاس.

لذلك قلنا، ان المسؤولية تقع على عاتق هذين الرجلين بالذات، وان ما يؤكد هذه المسؤولية هو ما يتمتع به كل منهما من صفات ـ وخبرات ـ كان ينبغي ان تعصمه مما وقع فيه..

ولسنا ندري ان كان علي ماهر مخدوعاً ـ او مخادعاً ـ في تعاونه مع الحركة

---

(١) الارجنتين بعد حرب فوكلاند مثلاً..

المباركة، لكن الذي لا شك فيه ان علي ماهر كان محكوماً بعدة عقد عند قيام الحركة المباركة، جعلته يتعجل التعاون معها قبل ان يتبين نواياها، أو لعله قد تصور ـ وقتها ـ انه يستطيع ان يحتويها..

وكان من عقد علي ماهر:

- انه يعتبر نفسه فوق الزعماء، وانه وحده الذي يصلح «رجل المهام الصعبة».. ومع ذلك فلم تستمر أطول وزاراته عمراً اكثر من مائة يوم، واقصرها عمراً اكثر من ٣٥ يوماً..!!.

- انه كان مستقلاً، ليس له حزب يستند اليه، أو يتحدث باسمه، ولم يكن منذ انفصاله عن الوفد بقادر على انشاء حزب مثلما فعل محمد محمود او ماهر والنقراشي، ولم يكن يطيق ان يعيش معزولا في «عوامته» الراسية على النيل، فكان يبحث لنفسه دائماً عن دور..

- انه لم يكن ـ يقبل ـ بزعامة وشعبية مصطفى النحاس، ولم يكن ـ يقدر ـ على انكار أو مواجهة هذه الشعبية وهذه الزعامة امام الرأي العام، لذلك فقد كان يقول عن النحاس بعد ان خلفه في رئاسة الوزارة في ٢٧ يناير عام ١٩٥٢.. سلفي العظيم..!!..

ومن داخل هذه العقد ـ وبالخداع ـ حاول علي ماهر خلال الفترة التي تعاون فيها مع الحركة المباركة ان يوحي لها ببعض الايحاءات، وان يؤلبها على الزعماء والاحزاب..

وفي خطاب وجهه الى الشعب في أغسطس من عام ١٩٥٢، اظهر علي ماهر بعض عقده وهو يقول[1]:

---

(١) بيان الرئيس علي ماهر، المطبعة الاميرية، ١٣ اغسطس ١٩٥٢.

« بني وطني

الآن وقد قام الجيش الباسل قومته المجيدة في وجه الفساد والطغيان، وتم له بعون الله النصر المبين الحاسم في سرعة خاطفة ليس لها مثيل ـ الآن يسجل له الوطن بالاعجاب والتقدير ما اتسمت به حركته التاريخية من تضحية وانكار ذات ومن روح وطنية عالية..

ولا ريب ان اكبر تحية لهؤلاء الابطال ولقائدهم الكبير، هي ما نالوا من تأييد الشعب.. لان هذه « الحركة المباركة »[1] واضحة الهدف، جليلة المقصد، في ان يقوم الجيش بتطهير صفوفه من الفساد الذي استشرى وتغلغل فيه، وان تتولى الحكومة الوطنية (!!) تطهير سائر مرافق البلاد وانظمتها ومقدراتها ومصالحها واقتصادياتها وقوانينها »..

وهكذا خص علي ماهر « الحركة المباركة » بتطهير صفوف الجيش، وخص نفسه بتطهير كل ما بقي في مصر..!!.

ثم يقول علي ماهر في بيانه، موجهاً حديثه ـ هذه المرة ـ الى زعماء مصر ورؤوساء احزابها:

« أيها الزعماء..

بينوا للشعب ان الاحزاب بوضعها الحاضر مقضي عليها، فاما تنظيم وازدهار، واما انهيار وزوال (!!) قولوا للشعب ان الاحزاب بحاجة الى تنظيم جوهري، والتنظيم الجوهري اساسه ان تكون الاحزاب ملكاً للأمة لا ملكاً للاشخاص، وان يكون لها برامج محددة تختلف في مبادئها وسياستها، وإلّا انعدم سبب تعددها، واصبحت مجرد اسماء تطلق على فكرة واحدة، ووجب اندماجها »..

ثم يعود علي ماهر فيوجه الحديث الى الشعب فيقول في فقرة اخرى من بيانه:

---

(١) تعبير علي ماهر (الحركة المباركة).

« ايها المواطنون..

يجب ان نعمل جميعاً، شعباً وحكومة، هيئات واحزاباً، على ان تعود الحياة النيابية حياة مطهرة منزهة ولن تتطهر الا بتطهير الاحزاب التي هي سنادها وعمدها..

بهذا يتحرر الرجال فلا يكون الانصار على ما يريده الزعماء وحدهم، وهذه آية الدكتاتورية، بل يكون الزعماء على ما يريده الانصار، وهذه آية الديموقراطية الحقة »..

ولا يخفى على احد ان الافكار التي اوردها علي ماهر عن الاحزاب، هي بعينها التي تضمنها قانون « تنظيم الاحزاب »، الذي اصدرته الحركة المباركة في ٩ سبتمبر عام ١٩٥٢ أي بعد شهر واحد من بيان علي ماهر..!!.

فماذا كان حظ علي ماهر في عهد الحركة المباركة..؟.

أقصوه عن الحكم.. وحلوا الاحزاب قديمها وحديثها.. ومنعوا نشر اخباره في الصحف بامر من الرقابة العسكرية.. وانفردوا هم بكل السلطة..

وعندما انتقل علي ماهر الى جوار ربه لم يشترك في تشييع جنازته ـ خوفا من العسكريين ـ اكثر من بضعة اشخاص يعدون على اصابع اليدين، هم اقرب لاقرباء من أفراد اسرته..!.



أمريكا.. والحركة المباركة

ولربما تصورت « الحركة المباركة » ان الولايات المتحدة وبريطانيا قد خافتا ـ في ذلك الوقت ـ منها ومن قادتها، فلم تتدخل جيوشها واساطيلها لاجهاض الحركة، كما سبق ان تدخل الجنرال « سيمور » لاجهاض حركة عرابي المباركة..

بل ان « الضباط الاحرار » قد حاولوا فيما بعد، ان يزرعوا هذا الوهم في نفوس الشعب المصري، حتى وهم يعرفون ـ في قرارة انفسهم ـ ان احداً لم يكن خائفاً منهم..

والحقيقة ان امتناع الدول الغربية عن التدخل، انما يعود الى ثلاثة اسباب محددة:

الأول: أن مصر كانت في ذلك الوقت دولة ديموقراطية مستقلة وذات سيادة، وعضو مؤسس في هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، ولم تكن ـ كما كانت في عهد عرابي ـ ولاية من ولايات الدولة العثمانية..

ولم تكن موازين القوى العالمية، ولا طبيعة العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية تسمح بمثل هذا التدخل أو تقبّله..

الثاني: أن الحياة الديموقراطية ـ التي كانت في قمة مجدها في مصر في تلك الفترة ـ كانت تمثل قيداً كبيراً على جهود الولايات المتحدة الأمريكية

لإدخال المنطقة كلها في مناطق النفوذ الأمريكي، بعد ان بدأت الولايات المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية تشارك بريطانيا في مناطق نفوذها، بل وتحاول أن تحل محلها في بعض هذه المناطق..

وإذا كانت الديموقراطية المصرية قد أسقطت معاهدة صدقي / بيفن، رغم ما كان فيها من المزايا الكثيرة، بسبب النص الخاص بالدفاع المشترك بين مصر وبريطانيا في حالة الحرب أو التهديد بقيامها، فكيف كان يمكن أن تقبل الأحزاب الوطنية بالدخول في مناطق النفوذ الأمريكية..؟؟.

الثالث: أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت ـ بناء على ذلك ـ تشجع في تلك الفترة قيام الأنظمة العسكرية في الدول حديثة الاستقلال، وأن تحتوي هذه الأنظمة، إعتقاداً منها بأن الأنظمة العسكرية يمكن السيطرة عليها بسهولة، وكسبها إلى جانبها بحجة مكافحة الشيوعية الدولية[1].

ولقد كان الاعتقاد نفسه هو الذي سمح للنازية ان تنمو في المانيا ـ فيما بين الحربين العالميتين ـ تحت الوهم بانها ـ وحدها ـ القادرة على الوقوف في وجه الامتداد الماركسي في اوروبا.

بل ان اصواتا كثيرة قد همست، مع قيام الحركة المباركة، بانها كانت تحظى بتشجيع الولايات المتحدة وتأييدها وحمايتها، وان الحركة المباركة كانت تعتمد على الولايات المتحدة في مساعدتها للتخلّص من بقايا الجيوش البريطانية المرابطة في قاعدة قناة السويس، وهو ما ساعدت عليه الولايات المتحدة بالفعل.

---

(١) يراجع في ذلك: كوبلاند: لعبة الامم.

ونسجل بهذه المناسبة، ان الحركة المباركة قد ادعت - فيما بعد - انها قد حققت اجلاء هذه الجيوش في عام ١٩٥٦، وان ذلك كان احد انجازاتها ومفاخرها، والحقيقة تقول بان المعاهدة المصرية الانجليزية التي عقدت في عام ١٩٣٦ كانت مدتها عشرين عاماً تنتهي - من تلقاء نفسها - في عام ١٩٥٦ [١]!!.

فاذا اضفنا للاسباب الثلاثة السابقة، ان الملك السابق فاروق كان لا يتمتع في تلك الفترة بشعبية كافية، وان التخلص من شخص الملك قد يساعد على المزيد من الاستقرار من وجهة النظر الامريكية، لأدركنا الاسباب الحقيقية التي من اجلها لم تتدخل الولايات المتحدة الامريكية لاجهاض الحركة المباركة، بل ولاقناع حليفتها بريطانيا بعدم التدخل، وقصارى ما فعلته امريكا - عن طريق سفيرها «كافري» - هو ضمان خروج الملك حياً..

والقول بان حركة الضباط الاحرار كانت تحظى بتأييد وتشجيع الولايات المتحدة الامريكية رددته الصحافة العربية والعالمية في تلك الايام، واشارت اليه العناوين الرئيسية للصحف في خارج مصر.. اما الصحف المصرية فكانت تحت الرقابة العسكرية، لذلك فانها لم تقل شيئاً!!..

ولقد ظل الدور الامريكي محافظاً على حيويته الى الوقت الذي تعرضت فيه مصر للعدوان الثلاثي في عام ١٩٥٦، وهو العدوان الذي توقف بناء على مشروع قرار امريكي في مجلس الامن، وقفت به الولايات المتحدة في وجه حليفتيها انجلترا وفرنسا، وادى الى انسحاب جيوش الدول الثلاث [٢] من مصر.

ولم يشأ عبد الناصر - بطبيعة الحال - ان ينسب الفضل الى الولايات المتحدة، فحاول ان يرجع الفضل في توقف العدوان الى ما سماه بالانذار السوفيتي، والحقيقة

---

(١) الجلاء: صلاح سالم، القاهرة، ١٩٥٤.

(٢) بريطانيا، فرنسا، واسرائيل.

ان الاتحاد السوفيتي لم يصدر انذاراً من اي نوع، وانما اكتفى ببيان لشجب العدوان، تماماً كما يفعل في مثل هذه المناسبات لاغراض الدعاية، دون ان تكون لديه النية في اتخاذ اي اجراء ايجابي..

ولو كان الاتحاد السوفيتي يملك ان يوجه انذاراً بوقف العدوان لدول مثل بريطانيا وفرنسا، لكان في امكانه ـ من باب اولى ـ ان يوجه مثل هذا الانذار لاسرائيل التي اعتدت ـ وحدها ـ على مصر في عام ١٩٦٧..

ويقول احد كتاب الحركة المباركة ممن لا يشك في ولائهم لها [١]:

« ويبدو أن إنجلترا وأمريكا وقعتا عندئذ في الفخ، فظنتا أن الحركة الجديدة ربما جاءت مفيدة لسياستها في الشرق الأوسط، وأن الحكومتين الانجليزية والأمريكية ربما أفلحتا في ربط زعماء الحركة الجديدة في مصر بسياسة الحلف العسكري الذي رفضه ساسة مصر من قبل » (!!).

ولم تتأخر الحكومة الامريكية في تقديم الدعم المالي للحركة المباركة لتقوية موقفها امام الرأي العام، فبادرت في ٦ نوفمبر ١٩٥٤ ـ بعد ازمات فبراير ومارس بعدة شهور ـ الى توقيع اتفاقية خاصة بالمعونة الاقتصادية قدمت بموجبها الى حكومة جمال عبد الناصر مساعدات بلغت ٤٠ مليون دولار [٢].

وتضمنت الاتفاقية ـ الى جانب بنودها الاصلية ـ بعض النقاط التي تكشف النوايا الامريكية من الاتفاقية، وطبيعة علاقتها بالحركة المباركة.

ففي ملحق الاتفاقية المحرر في شكل خطاب من السفير الامريكي الى وزير الخارجية المصرية، ينص البند الرابع على ما يلي حرفياً [٣]:

« ٤ ـ تزود حكومة مصر حكومة الولايات المتحدة بالمعلومات والبيانات التي

---

(١) د. سعيد عبد الفتاح عاشور: ثورة شعب، ص١٧٨

(٢) بحساب القوة الشرائية عام ١٩٥٤.

(٣) خطاب السفير الامريكي المؤرخ ١٩٥٤/١١/٦.

قد تطلب منها لتسهيل دراسة المقترحات التي تقدمها حكومة مصر بطلب المساعدات.. وتقوم حكومة مصر ايضاً بالدعاية (!!) لبرامج المساعدات هذه وذلك طبقاً لما تنص عليه المادة السادسة من الاتفاقية العامة».

وفي الملحق الثاني، ينص البند الاول على ما يلي:

«كما تتعاون حكومة مصر تعاوناً كاملا مع هؤلاء الممثلين بما في ذلك تزويدهم بكل المعلومات اللازمة»..

وفي نفس التاريخ يرد وزير الخارجية المصرية ـ الدكتور محمود فوزي ـ بخطاب يقول فيه:

«صاحب السعادة

ويشرفني ايضاً ان ابلغ سعادتكم ان البنود المذكورة فيه قد قبلتها حكومتي وانها توافق على ان تعتبر مذكرة سعادتكم المشار اليها بما في ذلك الملحق المرفق، وهذا الرد بالموافقة، اتفاقاً بين حكومتينا»..

وحتى لا تضيع الحقيقة من بين ايدينا، فيما يتعلق بالدور الامريكي في وقف العدوان على مصر في عام ١٩٥٦، فاننا سوف نعود لوثائق هيئة الامم المتحدة، ننقل عنها، ونستنتج منها، بعيداً عن حملات الدعاية الموجهة التي قصد بها خلق دور سوفيتي لم يكن له وجود، وحجب دور امريكي نشيط، ولكيلا تظهر «الحركة المباركة» بمظهر المتعاون مع الولايات المتحدة، بما يعكسه ذلك من آثار سلبية على شعبية جمال عبد الناصر في العالم العربي كله، لا في مصر وحدها..

ففي يوم الثلاثاء ٣٠ اكتوبر ١٩٥٦ نهض مندوب الولايات المتحدة في الامم المتحدة ـ هنري كابوت لودج ـ وصرح في مجلس الأمن بما يلي[1]:

---

(١) مضبطة مجلس الامن الدولي، ٣٠ اكتوبر ١٩٥٦.

« لقد دعونا الى عقد هذه الجلسة العاجلة لمجلس الامن للنظر في التطورات الخطيرة التي حدثت في شبه جزيرة سيناء نتيجة لغزو اسرائيل لتلك المنطقة امس. وانني اعلن باسم حكومة الولايات المتحدة انني انوي تقديم مشروع قرار يقوم فيه مجلس الامن بدعوة اسرائيل الى الانسحاب، ويبين الخطوات التي تضمن قيامها بذلك ».

وتلا السفير عمر لطفي مندوب مصر الدائم في الامم المتحدة بيانا في نفس الجلسة قال فيه:

« ان حكومة مصر تلقت في منتصف الساعة السابعة مساء بتوقيت القاهرة تبليغاً بريطانياً وفرنسياً بدعوتها الى:

أ ـ وقف جميع الاعمال شبه الحربية في البر والبحر والجو.

ب ـ سحب جميع القوات الحربية المصرية الى مسافة تبعد عشرة اميال عن قناة السويس.

جـ ـ قبول احتلال اراضي مصرية بقوات بريطانية وفرنسية في مراكز رئيسية في بور سعيد والاسماعيلية والسويس.

ويطلب التبليغ الرد في موعد غايته منتصف الساعة السابعة صباحا بتوقيت القاهرة يوم ٣١ اكتوبر، والا فان حكومتي المملكة المتحدة وفرنسا ستتدخلان باية قوة تريانها ضرورية لضمان الامتثال لهذا التبليغ ».

ثم تلا المندوب المصري امام المجلس بيانا صادراً من وزير الخارجية المصرية يقول فيه:

« وقد اتخذت حكومتا المملكة المتحدة وفرنسا ذريعة لتدخلهما، القتال الدائر داخل الأراضي المصرية بين القوات المهاجمة الاسرائيلية والقوات المدافعة المصرية. ولا يمكن ان يقوم هذا العذر ـ أو اي عذر آخر ـ مبرراً للعمل الذي اتخذته الحكومتان البريطانية والفرنسية، فهذا التهديد باستعمال القوة من جانب الحكومتين لاحتلال الاراضي المصرية في خلال ساعات معدودة منذ الآن، كل ذلك انتهاك

لحقوق مصر ولميثاق الامم المتحدة مما يدعو مصر الى ان تطلب اجتماع مجلس الامن فوراً للنظر في العدوان البريطاني الفرنسي».

وبعد ذلك جرى التصويت على مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة الامريكية ونصه كما يلي:

« مجلس الامن

اذ يلاحظ ان قوات اسرائيل المسلحة قد توغلت كثيراً في داخل الاراضي المصرية منتهكة بذلك اتفاقية الهدنة بين مصر واسرائيل، واذ يعرب عن قلقه الشديد لهذا الانتهاك لاتفاقية الهدنة:

١ ـ يدعو اسرائيل الى سحب قواتها المسلحة فورا الى ما وراء خطوط الهدنة المقررة.

٢ ـ يدعو جميع الاعضاء:

أ ـ الى الامتناع عن استخدام القوة او التهديد باستخدامها في المنطقة باية طريقة تتنافى مع مقاصد الامم المتحدة.

ب ـ الى مساعدة الامم المتحدة على تأمين سلامة اتفاقيات الهدنة.

ج ـ الى الامتناع عن تقديم اية مساعدة عسكرية او اقتصادية او مالية الى اسرائيل طالما لا تذعن لهذا القرار.

٣ ـ يطلب من السكرتير العام ان يحيط مجلس الامن علما بالاذعان لهذا القرار وان يقدم من التوصيات ما يراه مناسباً لصيانة السلم والامن الدوليين في المنطقة بتنفيذ هذا القرار والقرارات السابقة له».

وقد استخدمت بريطانيا وفرنسا حق الفيتو ـ الإعتراض ـ على مشروع القرار الأمريكي فلم يصدر.

وفي اليوم التالي ـ ٣١ أكتوبر ـ أذاع الرئيس الأمريكي أيزنهاور نداء إلى الشعب الأمريكي وإلى العالم، في حديث خاص أذاعه بالراديو والتليفزيون قال فيه:

« في يوم الأحد أصدرت حكومة إسرائيل أمراً بالتعبئة العامة، في يوم الإثنين توغلت قواتها المسلحة في داخل مصر وعلى مقربة من قناة السويس - بمسافة تبلغ نحو مائة ميل. وفي يوم الثلاثاء سلمت الحكومتان البريطانية والفرنسية إنذاراً نهائياً مدته إثنتا عشرة ساعة إلى إسرائيل ومصر. وقد تلا ذلك الآن هجوم مسلح على مصر. ولم يؤخذ رأي الولايات المتحدة بأية طريقة من الطرق عن أية مرحلة من مراحل هذه الأعمال، كما أننا لم نحط بها علماً من قبل.

ونحن نعتقد أنّ هذه الأعمال اتخذت خطأ لأننا لم نقبل استخدام القوة كأداة حكيمة أو مناسبة لتسوية المنازعات الدولية، ... وستكرس حكومتكم كل ما في وسعها لحصر القتال وإنهاء الصراع. وقد تقدمنا إلى مجلس الأمن طالبين أن تعود قوات إسرائيل إلى أراضيها وأن يوضع حد للأعمال العدوانية في هذه المنطقة، إلا ان هذا الاقتراح لم يؤخذ به لأن بريطانيا وفرنسا إستخدمتا ضده حق الفيتو. ومع ذلك فإن إجراءات الأمم المتحدة لم تُستنفد بعد. وأن أملنا ونيتنا أن يعرض هذا الأمر على الجمعية العامة للأمم المتحدة، فهناك - حيث لا مجال لاستخدام الفيتو - يمكن الحصول على تأييد الرأي العام العالمي لتحقيق نهاية عادلة لهذه المشكلة المؤلمة ».

وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اتخذت في عام ١٩٥٠ قراراً بالاجراءات التي تُتخذ في حالة عجز مجلس الأمن عن اتخاذ قرار في حالة العدوان لاستخدام حق الفيتو، ويقول القرار:

« تقرر الجمعية العامة أنه إذا أخفق مجلس الامن - بسبب عدم توافر إجماع الأعضاء الدائمين - في ممارسة مسؤوليته الكبرى للمحافظة على السلم والأمن الدوليين في أية حال يلوح فيها تهديد السلم أو الإخلال بالسلم أو أي عمل من أعمال العدوان، فإن الجمعية العامة تنظر في الأمر على الفور بقصد تقديم توصيات مناسبة للأعضاء لاتخاذ إجراءات جماعية من بينها - في حالة الاخلال بالسلم أو القيام بعمل عدواني - إستخدام القوة المسلحة عند الضرورة للمحافظة على السلم

والامن الدوليين أو إعادتها.. وتُدعى الجمعية لعقد مثل هذه الدورة الطارئة الخاصة إذا رغب في ذلك مجلس الأمن بناء على موافقة أيّ سبعة من أعضائه »..

واستناداً إلى نص هذا القرار تقدمت سبع دول من أعضاء مجلس الأمن، هي: الولايات المتحدة وإيران وبيرو والاتحاد السوفيتي والصين وكوبا ويوغوسلافيا، باقتراح قدمه نيابة عنها ـ بوزا بريلي ـ مندوب يوغوسلافيا بطلب عقد جلسة غير عادية للجمعية العامة « لوقف الأعمال الحربية على مصر ».

وقد عارضت الطلب كل من بريطانيا وفرنسا، بينما امتنعت بلجيكا وأستراليا عن التصويت[١].

وفي نفس الوقت بعثت الحكومة المصرية إلى مجلس الأمن برسالة أخرى جاء فيها:

« في الساعة الخامسة والربع من بعد ظهر اليوم بتوقيت القاهرة، أذاع راديو قبرص الخاضع للسيطرة البريطانية والمسمى بصوت بريطانيا، أنه بدأ في هذه اللحظة هجوم جوي على الأهداف العسكرية في مصر بقاذفات القنابل التابعة للقيادة المتحالفة، وفي الساعة السابعة إلا ربعاً مساء بتوقيت القاهرة أغارت قاذفات القنابل النفاثة على القاهرة. أبلغوا مجلس الأمن أن بريطانيا وفرنسا بدأتا هجومها على الأراضي المصرية ».

وفي يوم أول نوفمبر عام ١٩٥٦، وقف جون فوستر دالاس، وزير خارجيّة الولايات المتحدة، في الجلسة الطارئة التي عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة يقول[٢]:

« .. إننا لسنا عمياناً ـ يا سيدي الرئيس ـ عن الحقيقة وهي أن ما حدث في

(١) Selwin LLOYD: SUEZ 1956, Mayflower Books, 1978.

(٢) Selwin LLOYD: SUEZ 1956, Mayflower Books, 1978.

اليومين أو الأيام الثلاثة الماضية إنما نشأ عن ظروف قائمة. ولكن النتيجة التي وصلنا اليها هي أن هذه الاستفزازات ـ وهي بهذا القدر من الخطورة ـ لا يمكن أن تبرر الالتجاء إلى القوة المسلحة الذي حدث خلال اليومين أو الأيام الثلاثة الماضية والذي ما يزال دائراً الليلة..

ويبدو لنا أن الالتجاء إلى القوة، الهجوم المسلح العنيف من جانب ثلاث من الدول الأعضاء ضد عضو رابع، لا يمكن أن يُعتبر سوى خطأ جسيم يناقض مبادىء ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، ويبدو لنا أن لا بد من القيام بعمل ما..

وأرى أن الأسبقية للامور الهامة، واعتقادي أن أول ما يجب عمله هو وقف القتال بأسرع ما يمكن لكيلا يستفحل الأمر إلى حد يعرضنا جميعاً للخطر»..

وامتدت الجلسة إلى الساعات الأولى من صباح اليوم التالي ـ ٢ نوفمبر ـ حيث قدّم جون فوستر دالاس مشروع القرار التالي:

« الجمعية العامة

إذ تلاحظ ما بدا في كثير من المناسبات من جانب الدول الأطراف في اتفاقيات الهدنة الإسرائيلية في عام ١٩٤٨ من عدم مراعاة نصوص هذه الاتفاقيات، وما قامت به قوات اسرائيل المسلحة من التوغل في الأراضي المصرية منتهكة بذلك إتفاقية الهدنة العامة بين مصر وإسرائيل.

وإذ تلاحظ ما تقوم به قوات فرنسا والمملكة المتحدة من عمليات حربية ضد الأراضي المصرية..

١ ـ تحث على أن يكون الشاغل الاول لجميع الاطراف المشتبكة الآن في الاعمال العدوانية في المنطقة، هو الاتفاق على وقف اطلاق النار فوراً والكف عن نقل القوات العسكرية والاسلحة الى هذه المنطقة.

٢ ـ تحث الاطراف الموقعة على اتفاقية الهدنة على أن تقوم في الحال بسحب جميع قواتها الى ما وراء خطوط الهدنة، وعلى ان تكف عن القيام بغارات عبر خطوط الهدنة على الاراضي المجاورة، ومراعاة نصوص

اتفاقيات الهدنة بدون تردد .

...

٦ - تقرر ان تظل الجمعية منعقدة في جلسة طارئة انتظاراً للامتثال لهذا القرار ».

وقد وافقت على مشروع القرار الامريكي ٦٤ دولة من بينها مصر ، وعارضته خمس دول هي بريطانيا وفرنسا واسرائيل واستراليا ونيوزيلانده، وامتنعت عن التصويت كندا وجنوب افريقيا .

وفي يوم ٢ نوفمبر وجهت الحكومة الامريكية مذكرة الى الحكومتين الفرنسية والبريطانية « تذكرهما بان المعدات الحربية التي حصلتا عليها من الولايات المتحدة عن طريق اتفاقيات المساعدة الدفاعية المتبادلة لا تستخدم الا في الاغراض الدفاعية ».

وفي السادس من نوفمبر قبلت بريطانيا وفرنسا واسرائيل الطلب الذي تقدم به السكرتير العام للامم المتحدة بوقف اطلاق النار ابتداء من الساعة الثانية بتوقيت القاهرة من صباح السابع من نوفمبر .

وقد رفضت اسرائيل - في البداية - قبول الانسحاب بدون قيد او شرط ، فبعث الرئيس الامريكي ايزنهاور برسالة شخصية الى رئيس وزراء اسرائيل قال فيها :

« عزيزي رئيس الوزراء

ان الجمعية العمومية للامم المتحدة - كما تعلم - قد عملت على وقف اطلاق النار في مصر ، وقد وافقت على ذلك كل من مصر وفرنسا والمملكة المتحدة واسرائيل. ويجري العمل لارسال قوة للامم المتحدة الى مصر وفقا للقرارات القوية التي اتخذتها الجمعية العامة. وقد ناشدت هذه المنظمة جميع قوات الدول الاجنبية الاخرى ان تنسحب من الاراضي المصرية، وان تنسحب القوات

الاسرائيلية على وجه التحديد الى خط الهدنة العام. وهذا القرار الذي يشمل وقف اطلاق النار والانسحاب، قدمته الولايات المتحدة وايـدتـه الجمعيـة بـالاغلبيـة الساحقة. وقد وصلت الى علمي التصريحات المنسوبة الى حكومتكم بان اسرائيل لا تعتزم الانسحاب من الاراضي المصرية كما طلبت منها الامم المتحدة. ولا بد لي ان اذكر لكم صراحة يا سيادة الرئيس ان الولايات المتحدة تنظر الى هذه التصريحات، إذا صح صدورها، بقلق شديد.

انني استحثكم ان تمتثلوا لقرارات الجمعية العمومية للامم المتحدة بشأن الازمة الحالية وان تعلنوا عن قراركم على الفور.

امضاء

(دوايت ايزنهاور)

وبناء عليه ابلغت اسرائيل السكرتير العام انها ستسحب قواتها من الاراضي المصرية، الا انها ظلت تماطل في تنفيذ الانسحاب..

وفي مساء الاربعاء ٢٠ فبراير ١٩٥٧ تحدث الرئيس ايزنهاور مرة أخـرى الى الشعب الامريكي قائلاً:

« ...

لقد تقدمت الامم المتحدة في خلال الشهور الاربعة التي انقضت منذ تحدثت اليكم عن الازمة في تلك المنطقة، تقدماً محسوساً في حل بعض المشاكل الصعبة، على اننا نواجه الآن لحظة خطيرة نتيجة لاحجام اسرائيل عن سحب قواتها الى ما وراء خطوط الهدنة، كما تقضي بـذلـك قـرارات الامـم المتحـدة المتعلقـة بهذا الموضوع.

...

وقد تحقق منذ ذلك الحين الشيء الكثير، وامكن تجنب الكثير من الاخطار التي انطوى عليها الموقف، وسحبت بريطانيا وفرنسا قواتها من مصر، وبهذا اظهرتا

احترامها لآراء الجنس البشري، التي عبرت عنها بالاجماع تقريباً الدول الثمانـون الاعضاء في الجمعية الهامة للامم المتحدة..

وقد اكد لي رئيس وزراء اسرائيل، رداً على رسالة خاصة في اوائل شهر نوفمبر، ان اسرائيل ستسحب قواتها مختارة اذا ما انشئت قوة تابعة للامم المتحدة للتحرك الى منطقة قناة السويس... ومع ذلك فان القوات الاسرائيلية لا تزال باقية خارج خطوط المدنة، وخاصة عند مدخل خليج العقبة الذي يبعد نحو ١٠٠ ميل عن اقرب ارض اسرائيلية، وفي قطاع غزة الذي يقتضي ان تحتله مصر بموجب اتفاقية المدنة، وهذه الحقيقة هي منشأ الازمة الحاضرة.

وقد بذلت جهود متكررة، ولكنها لم تفلح حتى الآن، لتحقيق انسحاب اسرائيل طواعية، وقد قامت بهذه الجهود كل من الامم المتحدة والولايات المتحدة وغيرها من الدول الاعضاء..

وقد كان مدعاة لقنوطنا الشديد، ان نرى حكومة اسرائيل لا تزال تشعر بعدم الرغبة في الانسحاب بالرغم من قرار الامم المتحدة..

.. اذا وافقنا على ان الهجوم المسلح يمكن ان يكون ملائماً لتحقيق اهداف المعتدي، نكون قد اعدنا عقارب ساعة النظام الدولي، ونكون في الواقع قد ايدنا استخدام القوة كوسيلة لتسوية الخلافات الدولية وكسب مغانم قومية/.

واشعر بانني لا اكون اميناً لمستوى المنصب السامي الذي اخترتموني له، اذا انا استخدمت نفوذ الولايات المتحدة لتأييد الرأي الذي يسمح لامة تغزو امة اخرى بان تفرض شروطاً للانسحاب..

ويجب ان لا تفشل الامم المتحدة، واعتقد لمصلحة السلام، ان ليس للامم المتحدة خيار الا ان تضغط على اسرائيل لكي تمتثل لقرارات الانسحاب.

ولا اعتقد انه يجب تجاهل تقصير اسرائيل..

ولسنا بطبيعة الحال نريد تعظيم الدور الامريكي في وقف العدوان على مصر في عام ١٩٥٦، لكننا ـ فقد ـ أردنا التأكيد على حقيقتين هامتين:

الاولى: ان نظام حكم جمال عبد الناصر كان يلقى ـ حتى عام ١٩٥٦ ـ التأييد والدعم الامريكي..

الثانية: ان اجهزة اعلام عبد الناصر قد حجبت عن الشعب المصري تفاصيل الدور الامريكي، ووجهت نظره الى دور مزعوم قام به الاتحاد السوفيتي، حماية «لاسرار» الحركة المباركة، وخدمة لاغراضها على المستويين المصري.. والعربي..

ولسنا نقصد الدفاع عن الولايات المتحدة، لكننا ـ فقط ـ اردنا ان نسجل الحقيقة..

* * *

الشَعب .. وَالحركة المبَاركة

رأينا كيف بدأت الحركة المباركة باعلان ولائها للدستور، ثم ما لبثت ان ألغت هذا الدستور، واعلنت حكم البلاد حكماً مطلقاً، لم ينته حتى مع اصدار دساتير هزيلة، احتفظت نصوصها بالسلطة المطلقة لرئيس الجمهورية..

فالحركة بدأت عهدها في حذر من رد فعل الملك واحتمالات مقاومته عن طريق قوات الحرس الملكي، وهو احتمال كان وارداً نظراً لان الحرس الملكي لم يكن قد اختُرِق بواسطة تنظيم الضباط الاحرار، ولولا دهاء علي ماهر، وتأكيده للملك بأن أي مقاومة قد تعرض حياته للخطر، لكان الأمر قد تغير، خصوصاً وان الملك كان موجوداً بالاسكندرية مع حرسه، ولم تكن القوات المشاركة في الانقلاب قد وصلت الى هذه المدينة إلا في يوم ٢٥ يوليو..

والحركة بدأت في شك من نوايا الدول الكبرى ـ خصوصا بريطانيا والولايات المتحدة ـ إلا ان هذه الدول فضلت التعاون مع الحركة بدلا من مواجهتها..

والحركة توجست من موقف الاحزاب السياسية ـ وحزب الوفد على وجه الخصوص ـ الا أن هذه الاحزاب لم تتخذ موقفاً ايجابياً، بل ان النحاس باشا زعيم حزب الاغلبية، ومعه فؤاد سراج الدين، باركا الحركة المباركة واعلنا تأييدهما لها على أمل ان تجري الحركة ـ كما وعدت ـ انتخابات عامة تعود بالوفد الى الحكم.

ثم نواجه بسؤال يقول:

ـ وماذا كان موقف الشعب من الحركة المباركة؟..

الحقيقة ان الحركة قد قوبلت بنوع من القبول العام عندما أصدرت بيانها الاول، تضافرت على خلقه عدة اعتبارات:

١ - ان تأكيد البيان الاول على احترام الدستور أدخل في روع الشعب بان الحركة لا تنوي المساس بالديموقراطية، وهو ما كان يهم الجماهير بالدرجة الاولى.

٢ - ان سمعة الملك - من الناحية الشخصية - لم تكن موضع احترام الشعب أو تعاطفه، فقد كان الملك منذ طلاقه من الملكة فريدة يعيش حياة لا تليق بمسلك الملوك، ودون ان يحاول - على الاقل - أن يحيطها بالكتمان..

وقد روى عم الملكة ناريمان - مصطفى بك صادق - ان الملك فاروق نفسه لم يكن متفائلا باستمرار حكمه، وكان كثيراً ما يقول لحاشيته مداعباً، انه في وقت قريب لن يبقى في العالم الا خمسة ملوك، اربعة هم ملوك اوراق اللعب «الكوتشينة» والخامس هو ملك بريطانيا!!..

لذلك فلم يكن الملك فاروق يحرص حتى على مجرد الكتمان في ممارسة حياته الخاصة.

٣ - ان حرية الصحافة التي كانت في قمة مجدها قبل الحركة المباركة، قد سمحت بنشر وتضخيم تصرفات الملك الشخصية، وكذلك نقد بعض السلبيات بحرية كاملة، وهو النقد الذي اخذ في بعض الحالات اكبر من حجمه الحقيقي..

فاحسان عبد القدوس يشن حملة صحفية واسعة على صفحات مجلة «روز اليوسف» على ما اسماه بتزويد الجيش المصري باسلحة فاسدة خلال حرب فلسطين، وتناول في حملته بعض رجال الحاشية - بالتصريح حينا وبالتلميح حيناً آخر - متهما اياهم بانهم كانوا وراء صفقات هذه الأسلحة، وبالتالي فهم المسؤولون أيضاً عن «هزيمة» الجيش عام ١٩٤٨..

وأحمد حسين يشن حملة مصورة في جريدته «الاشتراكية» ينشر من خلالها

صور بعض المتسولين والمعوقين تحت عنوان على صفحتين كاملتين يقول « رعاياك يا مولاي » في اشارة واضحة الى الملك فاروق..

وفتحي رضوان في جريدة « اللواء الجديد » يكتب المقالات النارية مشككا في ذمة الملك، ورجال حاشيته، وفي كل من يتولى احد المناصب العامة.. وكان فتحي رضوان نائباً لرئيس حزب مصر الفتاة، قبل ان ينضم الى الحزب الوطني، الذي انشق عليه واسس ما سمي « اللجنة العليا للحزب الوطني » وبدأ في اصدار جريدة « اللواء الجديد » باعتبارها استمراراً لجريدة « اللواء » التي اسسها مصطفى كامل في بداية الحركة الوطنية.

وابو الخير نجيب يخترع قصة « العسكري الأسود » وتعذيب الاخوان المسلمين في المعتقلات باوامر من السراي، وينشرها بعناوين مثيرة في جريدته « الجمهور المصري »، ويشترك معه في الحملة سكرتير التحرير ابراهيم البعثي..

كل ذلك يجري والملك جالس على عرشه، لا يملك في ظل احكام الدستور وسيادة القانون أن ينتقم من احدهم أو يزج به في سجن أو معتقل..

ويروي عم الملكة ناريمان ـ مصطفى بك صادق ـ ان الملك فاروق كان يبدو عديم الحيلة أمام كل ما ينشر، وكثيراً ما قال لحاشيته، في حضور مصطفى صادق:
ـ ماذا أفعل.. انهم يقدمون الى النيابة فتفرج عنهم، ثم يحصلون من القضاء على احكام بالبراءة..

ويقلب الملك شفتيه في يأس متسائلاً:
ـ هل استطاع الوفد ان « يسمم » القضاء ضدي..؟.

٤ ـ ان زعماء الاحزاب السياسية، كانوا هم الآخرون في شدة الاستياء من بعض تصرفات وممارسات حكومة الوفد الأخيرة من الفترة من يناير ١٩٥٠ حتى يناير ١٩٥٢، مما دفع ابراهيم عبد الهادي رئيس الحزب السعدي الى دعوة بقية

رؤساء الاحزاب وعدد من السياسيين المستقلين انتهى بتوجيه تحذير الى الملك في عام ١٩٥١ اسموه «عريضة المعارضة»، كشفوا فيها أخطاء حكومة الوفد، وتنبأوا فيها بما ينتظر البلاد من أحداث جسام.

وبدلا من أن يعطي الملك لهذا التحذير قدره من العناية، غضب على من وقعوا العريضة، واقسم امام حاشيته بانه لن يعطي موافقته ابداً على ان يتولى أي منهم مستقبلاً رئاسة الوزارة أو منصب الوزير..!!.

أولاً: أن العريضة قد صيغت باللغة التي كانت مألوفة في ذلك العهد، ومستخدمة في مخاطبة الملك، رغم بعض العبارات القاسية التي كانت تحمل تلميحات لها معناها..

ثانياً: أن العريضة قد حاولت تذكير الملك فاروق بفترة مضت كان فيها «الراعي الصالح والرشيد»..
فقد كان الزعماء حتى تاريخ العريضة - ١٩٥١ - لا زالوا يأملون في أن تغلب الجوانب الايجابية في شخصية الملك على الجوانب السلبية فيها..

ثالثاً: أن العريضة - مع ذلك - تنبأت بالعواقب التي يحملها المستقبل نتيجة الاستمرار في الممارسات التي كانت جارية في ذلك الوقت بواسطة بعض عناصر حكومة الوفد..

وقد يكون من المفيد - بعد ذلك - ان نورد نص عريضة المعارضة.

(يا صاحب الجلالة

ان البلاد لتذكر لكم أياماً سعيدة كنتم فيها الراعي الصالح الرشيد، وكانت تحف بكم أمة تلاقت عند عرشكم آمالها، وألتفت حول شخصكم قلوبها فما واتتها فرصة الا دلت فيها على عميق الولاء والوفاء، وما العهد ببعيد بحادث القصاصين،

وقد أنقذكم الله من مخاطره وهو أرحم الراحمين.

واليوم تجتاز البلاد مرحلة قد تكون من أدق مراحل تاريخها الحديث، ومن اسف أنها كلما أتجهت الى العرش في محنتها، حيل بينه وبينها، لا لسبب إلا لان الاقدار قد أفسحت مكانـا في الحاشيـة الملكيـة لاشخـاص لا يستحقـون هـذا الشرف، فأساءوا النصح وأساءوا التصرف، بل أن منهم قد حامت حول تصرفاتهم ظلال كثيفة من الشكوك والشبهات وهي الآن مدار التحقيق الجنائي الخاص بأسلحة جيشنا الباسل حتى ساد الاعتقاد بين الناس أن يد العدالة ستقصر حتما عن تناولهم بحكم مراكزهم. كما ساد الاعتقاد من قبل أن الحكم لم يعد للدستور وأن النظام النيابي قد أصبح حبراً على ورق، منذ أن عصفت العواصف بمجلس الشيوخ فصدرت مراسيم يونيه سنة ١٩٥٠ التي قضت على حرية الرأي فيه وزيفت تكوين مجلسنا الاعلى كما زيفت الانتخابات الاخيرة من قبل تكوين مجلس نوابنا.

ومن المحزن أنه قد ترددت على الالسن والاقلام داخل البلاد وخارجها أنباء هذه المساوىء وغيرها من الشائعات الذائعات التي لا تتفق مع كرامة البلاد حتى أصبحت سمعة الحكم المصري مضغة في الافواه وأمست صحافة العالم تصورنا في صورة شعب مهين يسأم الضيم فيسكت عليه بل ولا يتنبه اليه ويساق كما تساق الانعام والله أعلـم أن الصدور منطوية على غضب تغلي مراجله وما يمسكها الا بقية من أمل يعتصم به الصابرون.

يا صاحب الجلالة

لقد كان حقاً على حكومتكم أن تصارحكم بهذه الحقائق ولكنها درجت في أكثر من مناسبة على التخلص من مسؤوليتها الوزارية بدعوى التوجيهات الملكية وهو ما يخالف روح الدستور وصدق الشعور، ولوَ أنها فطنت لادركت أن الملك الدستوري يملك ولا يحكم كما أنها توهمت أن في رضاء الحاشية ضمانا لبقائها في الحكم وستراً لما أفتضح من تصرفاتها وما أنغمست فيه من سيئاتها. وهي هي لا تزال أشد حرصا على البقاء في الحكم وعلى مغانمه منها على نزاهته. ولهذا لم نَرَ بُدّاً

من أن ننهض بهذا الواجب فنصارحكم بتلك الحقائق ابتغاء وجه الله والوطن لا ابتغاء حكم ولا سلطان وبّراً بالقسم الذي أديناه أن نكون مخلصين للوطن والملك والدستور وقوانين البلاد وما الاخلاص لهذه الشعائر السامية إلا اخلاص الاحرار يوجب علينا التقدم بالنصيحة كلما اقتضاها الحال.

يا صاحب الجلالة

إن احتمال الشعب مهما يطل فهو لا بد منته الى حد وأننا لا نخشى أن تقوم في البلاد فتنة لا تصيبن الذين ظلموا خاصة بل تتعرض فيها البلاد الى إفلاس مالي وسياسي وخلقي، فتنتشر فيها المذاهب الهدامة بعد أن مهدت لها آفة استغلال الحكم أسوأ تمهيد.

لهذا كله نرجو مخلصين أن تصحح الاوضاع الدستورية تصحيحا شاملا وعاجلا فترد الامور الى نصابها وتعالج المساوىء التي نعانيها على أساس وطيد من احترام الدستور وطهارة الحكم وسيادة القانون، بعد استبعاد من أساءوا الى البلاد وسمعتها ومن غضوا من قدر مصر وهيبتها، وفشلوا فشلا سحيقا في استكمال حريتها ووحدتها ونهضتها حتى بلغ بهم الفشل ان زلزلوا قواعد حكمها وأمنها، وأهدروا فوق أهدار اقتصادها القومي واستفحل الغلاء الى حد لم يسبق له مثيل وحرموا الفقير قوته اليومي.

ولا ريب أنه ما من سبيل الى اطمئنان اية أمه لحاضرها ومستقبلها إلا إذا اطمأنت لاستقامة حكمها فيسير الحاكمون جميعا في طريق الامانة على اختلاف صورها، متقين الله في وطنهم ومتقين الوطن في سرهم وعلنهم.

والله جلت قدرته هو الكفيل بان يكلأ الوطن برعايته فيسير شعب الوادي قدما الى غايته.

ابراهيم عبد الهادي ـ محمد حسين هيكل ـ مكرم عبيد ـ حافظ رمضان ـ عبد السلام الشاذلي ـ طه السباعي ـ مصطفى مرعي ـ عبد الرحمن الرافعي ـ محمد

دسوقي أباظه ـ أحمد عبد الغفار ـ علي عبد الرازق ـ حامد محمود ـ نجيب اسكندر ـ زكي ميخائيل بشاره ـ السيد سليم).

وقد تضافرت هذه العناصر جميعاً ـ كما أسلفنا ـ في خلق حالة « القبول العام » بالحركة المباركة عندما أذاعت بيانها الاول معلنة أنها جاءت لاحترام الدستور وحمايته.

فإذا أضفنا حالة القبول الشعبي الى عدم مقاومة الملك، وإحجام الدول الكبرى عن التدخل، وسلبية الاحزاب وحزب الوفد على الخصوص، وما ادعته الحركة من احترام الدستور، فان حاصل جمع هذه العناصر جميعا هو الذي مهد الطريق أمام الحركة لتسمى « ثورة » ولتمارس في ظل ما سمي « الشرعية الثورية » حكما مطلقا في غيبة الدساتير أولاً، ثم في ظل دساتير تكرس ـ وتتوسع ـ في سلطات الحاكم الفرد ثانياً.





للزعامة تبعات

تعاون علي ماهر مع « الحركة المباركة » وتهادن مصطفى النحاس معها ، قبل ان يعرفا نواياها الحقيقية واهدافها الحقيقية ، وكان هذا خطأ لا يجب ان يقع فيه من هو في مثل قوة ـ وخبرة ـ الرجلين.

فماذا كانت بالفعل نظرة « الحركة المباركة » وجمال عبد الناصر لاهداف هذه الحركة ـ في بدايتها ـ وماذا كان رأيهم في الشعب، وفي الاحزاب..؟.

المؤكد ان « الحركة المباركة » لم يكن لديها اي تصور واضح لاهدافها، أو احترام حقيقي للشعب، وليس هذا الرأي وليد التجني على الحركة المباركة، او الاستنتاج من فراغ، فجمال عبد الناصر ـ نفسه ـ في كتاب فلسفة الثورة، الذي نشره بعد سنوات قليلة من استيلائه على الحكم يؤكد ذلك، واحداث فبراير ومارس من عام ١٩٥٤ هي دليل اضافي عليه.

واذا كنا قد استعرضنا ـ في فصل آخر ـ مدى التخبط وانقسام الرأي بين اعضاء مجلس القيادة في عام ٥٤ ، فماذا كان وصف عبد الناصر لاهداف الحركة، ورأيه في الشعب، من واقع ما سجله ـ بنفسه ـ في كتاب فلسفة الثورة..؟.

في احدى صفحات الكتاب يقول عبد الناصر [1] :

---

(١) جمال عبد الناصر : فلسفة الثورة، ص ٢١ ـ ٥٠ .

« وانا اشهد انه مرت عليّ بعد يوم ٢٣ يوليو نوبات اتهمت فيها نفسي وزملائي وباقي الجيش بالحماقة والجنون الذي صنعناه في ٢٣ يوليو.. ».

وفي موضع آخر من الكتاب يقول عبد الناصر:

« وهكذا لم يكن الجيش ـ كما قلت ـ هو الذي حدد دوره في الحوادث. وانما العكس كان اقرب الى الصحة، وكانت الحوادث وتطوراتها هي التي حددت للجيش دوره في الصراع الكبير لتحرير الوطن ».

ويقول جمال عبد الناصر:

« أما الاجابة على السؤال الثاني (ما طريقنا الى هذا الذي نريده؟) فانا اعترف انها تغيرت في خيالي كما لم يتغير شيء آخر (!!) واكاد اعتقد ايضاً انها موضوع الخلاف الاكبر في هذا الجيل..

.. وما من شك في اننا جميعاً نحلم بمصر المتحررة القوية.. ذلك امر ليس فيه خلاف بين مصري، ومصري.. اما الطريق الى التحرر والقوة.. فتلك عقدة العقد في حياتنا ».

ويقول عبد الناصر، في موضع آخر:

« ولقد كان من ابرز الملامح في تجربتنا الفكرية والروحية اننا لم ننهمك في النظريات بحثاً عن حياتنا، وانما انهمكنا في حياتنا بحثاً عن النظريات » (!!).

ويقول عبد الناصر:

« ولو خطر لي اننا نستطيع ان نحل مشاكل وطننا لكنت واهماً، وانا لا احب ان اتعلق بالاوهام..

.. اننا لا نملك القدرة على ذلك، ولا نملك الخبرة لنقوم به ».

وعن الشعب المصري في ٢٣ يوليو يقول عبد الناصر:

« لقد كنت أتصور قبل ٢٣ يوليو ان الامة كلها متحفزة متأهبة، وانها لا تنتظر الا طليعة تقتحم امامها السور، فتندفع الامة وراءها (!!) صفوفاً متراصة

منتظمة (!!) تزحف زحفاً مقدساً الى الهدف الكبير »..

وتصور عبد الناصر ـ هذا ـ قد ينطبق على قطيع من الاغنام، لكنه بكل تأكيد لا ينطبق على شعب يملك كل ما يملكه البشر من تباين الرأي، واختلاف الرؤية، وحرية الاجتهاد..

ويعود عبد الناصر الى تأكيد نظرته المتعالية ـ والسطحية ـ للشعب فيقول[1]:

« كانت الجموع التي جاءت اشياعا متفرقة، وفلولا متناثرة، وتعطل الزحف المقدس الى الهدف الكبير، وبدت الصورة يومها قاتمة مخيفة تنذر بالخطر »..

وفي موضع آخر يقول:

« وانهالت علينا الشكاوى والعرائض بالالوف ومئات الالوف، ولو ان هذه الشكاوى والعرائض كانت تروي لنا حالات تستحق الانصاف، او مظالم يجب ان يعود اليها العدل، لكان الامر منطقياً ومفهوماً، ولكن معظم ما كان يرد الينا لم يزد او ينقص عن ان يكون طلبات انتقام.. كأن الثورة قامت لتكون سلاحا في يد الحاقدين والمبغضين ».

« وكانت هناك بعد ذلك كله انانية فردية مستحكمة.. وكانت كلمة (أنا) على كل لسان.. كانت هي الحل لكل مشكلة، وهي الدواء لكل داء.. وكثيراً ما كنت اقابل كبراء ـ او هكذا تسميهم الصحف ـ من كل الاتجاهات والالوان (!!) وكنت اسأل الواحد منهم عن مشكلة التمس عنده حلاً لها، فلم اكن أسمع الا (أنا) »..

اما عن « تصورات » عبد الناصر عن احزاب وساسة ما قبل « الحركة المباركة » فهو يسجلها في كتاب « فلسفة الثورة » على النحو التالي:

---

(١) فلسفة الثورة، ص ٢٢ ـ ٢٣ ـ ٢٤.

« وغرائزنا جميعا واحدة، اما عقولنا فموضع الخلاف والتفاوت. وكان ساسة مصر في الماضي من الذكاء بحيث ادركوا هذه الحقيقة فاتجهوا الى الغريزة يخاطبونها، اما العقل فتركوه هائماً على وجهه في الصحراء ».

ويقول في موضع آخر:

« وانا ادرك اننا اغضبنا الساسة القدماء. ولكن هل كان يمكن الا نغضبهم ونترك وطننا فريسة لشهواتهم وفسادهم وصراعهم على مغانم الحكم؟ ».

وبعد قيام « الحركة المباركة » بعشر سنوات، يصور عبد الناصر الامور كلها تصويراً آخر، وكأنه يتحدث عن شعب غير الشعب، وبشر غير البشر، فالسلطة قد استقرت، « والزعامة » لها تبعات..!!.

فالشعب الذي وصفه عبد الناصر في « فلسفة الثورة » بالتشيع والتفرق وتعطيل الزحف المقدس في ٢٣ يوليو، هو نفسه الشعب الذي يقول عنه الميثاق:

« ان هذا الشعب « المعلم » راح اولاً.. يطور المبادىء الستة، ويحركها بالتجربة والممارسة، والتفاعل الحي مع التاريخ القومي، تأثراً به وتأثيراً فيه نحو برنامج تفصيلي يفتح طريق الثورة الى اهدافها اللامتناهية..

ثم ان هذا الشعب راح ثانياً.. يلقن طلائعه الثورية اسرار آماله الكبرى، ويربطها دائماً بهذه الآمال، يوسع دائرتها بان يمنحها كل يوم عناصر جديدة قادرة على المشاركة في صنع مستقبله ».

ثم يتحمس عبد الناصر اكثر فأكثر للشعب الذي « عطل الزحف المقدس في ٢٣ يوليو » فيقول في الميثاق:

« ان هذا الشعب « العظيم » لم يكتف بان يقوم بدور المعلم لطلائعه الثورية وانما هو فوق ذلك اقام من وعيه حفاظا عليها، يحميها من شرور الغير ومن شرور النفس..

« كذلك ان الشعب لم يكتف بان يهزم كل محاولة من اعدائه للنيل من طلائعه الثورية، وانما قاوم كل الانحرافات التي قد تأتي من النسيان او الغرور وظل دائماً يرشد طلائعه الثورية الى طريق واجبها ».

اما « الحركة المباركة » التي اتهم عبد الناصر نفسه وزملاءه بالحماقة والجنون لانهم قاموا بها، كما قال في « فلسفة الثورة »، فانه يعود في الميثاق ليقول عنها:

« ان اعظم ما في ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ان القوات التي خرجت من الجيش لتنفيذها لم تكن هي صانعة الثورة. وانما كانت اداة شعبية لها »[1].

« ولقد كانت المهمة الكبرى للطلائع الثورية التي تحركت في الجيش تلك الليلة الخالدة هي انها استولت على الامور[2] فيه. واختارت لها المكان الذي لا مكان غيره.. وهو جانب النضال الشعبي ».

وكان جمال عبد الناصر في كتاب « فلسفة الثورة » قد وصف هذه « الطلائع الثورية » بالقول:

« كان الموقف يتطلب ان تقوم قوة يقرّب ما بين افرادها اطار واحد.. وان يكون في استطاعة افرادها ان يثق بعضهم ببعض، وان يكون في يدهم من عناصر القوة المادية ما يكفل لها عملا سريعاً حاسماً.. ولم تكن هذه الشروط تنطبق الا على الجيش »..

اما الاحزاب والديموقراطية فان رأي عبد الناصر لم يتغير فيها في الميثاق، بل لعله حاول ان يجعل من « حكم » فلسفة الثورة عليها قضية مسلما بها، فيقول الميثاق:

---

(١) محاولة لنفي صفة الانقلاب.

(٢) حرص على ان يتجنب كلمة (السلطة).

« ان سيادة الاقطاع المتحالف مع رأس المال المستغل على اقتصاديات الوطن كانت لا بد ان تمكن لـهما طبيعيـاً وحتمياً من السيطرة على العمل السياسي فيه، وعلى اشكاله..

ان الديموقراطية على هذا الاساس لم تكن إلا ديموقراطية الرجعية ».

ثم يقول الميثاق:

« وفي مواجهة التزييف السياسي، الذي حاول ان يطمس معالم الحقيقة الوطنية (!!) كان الهدف السادس هو اقامة حياة ديموقراطية سليمة ».

ثم يقول عبد الناصر في الميثاق:

« ان مصر وقعت بعد الحركة الشعبية الثورية سنة ١٩١٩ [1] في الخديعة الكبرى للديموقراطية المزيفة، واستسلمت القيادات الثورية بعد اول اعتراف من الاستعمار باستقلال مصر الى ديموقراطية الواجهات الدستورية (!!) التي لا تحتوي على اي مضمون اقتصادي (!!) ».

فاذا كانت هذه هي نظرة جمال عبد الناصر الى الديموقراطية والاحزاب في عام ١٩٦٢، فماذا جرى لهذه الديموقراطيـة، وهـذه الاحـزاب خلال السنـوات العشر، التي بدأت بقيام « الحركة المباركة » وانتهت بصدور الميثاق..؟؟.

* * *

---

(١) لا يريد ان يسميها ثورة..!!.

ديموقراطية الحركة المباركة

مرت قضية الديموقراطية بثلاث مراحل في عهد الحركة المباركة، وكانت المرحلة الاولى في اعقاب قيام هذه الحركة مباشرة، وهي المرحلة التي قالت فيها الحركة المباركة انها تعمل « في ظل الدستور » وانها قامت « لتحمي الدستور ».

والدستور الذي جاءت لتحميه وتعمل في ظله، هو بطبيعة الحال دستور ١٩٢٣ الذي كان سارياً وقت قيامها..

وفي ظل هذا الدستور ـ ووفقاً لاحكامه ـ تنازل الملك فاروق عن العرش لابنه احمد فؤاد، وشكل مجلس الوصاية على العرش، وعين رشاد مهنا وزيراً للمواصلات، حتى يمكن ـ وفقاً لاحكام ذلك الدستور ـ ان يشترك في عضوية مجلس الوصاية..

ومن اجل هذا الدستور ـ بالذات ـ ذرفت الحركة المباركة الدمع غزيراً، من فرط ما اقترفته الملكية « الطاغية » في حق الدستور، وكثرة ما تلاعب الملوك باحكامه، وأولها حق حل مجلس النواب.

وبعد ان استتب الامر للحركة المباركة، وأمنت تدخل الدول الكبرى، ومقاومة الاحزاب الشعبية، جاءت المرحلة الثانية، وهي المرحلة التي اعلنت فيها الحركة المباركة الغاء الدستور الذي جاءت لتحميه، بحجة انه « لا يحقق السيادة الشعبية »!؟.

وهذه المرحلة الثانية - بالذات - كانت احلك المراحل واسودها في تاريخ الحياة النيابية في مصر، فقد اقترنت هذه المرحلة بامرين على اكبر قدر من الخطورة:

الأول: اعلان فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات، يتولى جميع سلطات السيادة خلالها «قائد الثورة» بغير قيود أو حدود، استناداً إلى ما اسماه بعض فقهاء القانون الدستوري في ذلك الوقت - سامحهم الله - «الشرعية الثورية بدلا من الشرعية الدستورية..»!!

ومنذ تلك اللحظة اصبحت ارادة اقوى رجال الحركة المباركة، فوق إرادة الشعب مجتمعاً، واصبحت المعتقلات، والمحاكمات الاستثنائية، واحكام الاعدام ضد عمال كفر الدوار والاخوان المسلمين، تصدر جميعاً استناداً الى «الشرعية الثورية»..!!.

الثاني: صاحبت الحكم الفردي المطلق حملة شرسة على ديموقراطية ما قبل الحركة المباركة، ودستورها وزعمائها واحزابها، في محاولة لا ينقصها الالحاح ولا التزييف، لاقناع الشعب بان كل ما كان قبل الحركة المباركة فساد وخيانة وانحراف، وان مصر لم تعرف الحرية والكرامة الا منذ اليوم الذي قامت فيه هذه «الحركة المباركة»..

ولو كان «جوبلز» نفسه حيا لاعترف بانه قد عجز - في عهد النازية - عن القيام بكل ما قامت به اجهزة الاعلام في مصر في عهد الحركة المباركة..!!.

وكان هدف هذه الحملة بطبيعة الحال هو التمهيد لقيام نوع جديد من الديموقراطية - بعد فترة الانتقال - يضمن لرجال الحركة المباركة ان يستمروا في الحكم المطلق الى غير نهاية، في ظل مفاهيم جديدة، لا علاقة لها بالديموقراطية الحقيقية التي هي في ابسط تعبير عنها «سلطة الشعب».

وفي هذه الفترة لم يخل خطاب من خطابات رجال الحركة المباركة من الهجوم على دستور ١٩٢٣ والديموقراطية التي كانت قائمة في ظله، مع ان الثوار.. الاحرار.. الابرار.. الاطهار قد جاءوا لحماية هذا الدستور وهذه الديموقراطية..!!.

وجاء الميثاق بهذا الزيف في اكثر من مناسبة اذ يقول[١]:

« ان واجهة الديموقراطية المزيفة لم تكن تمثل الا ديموقراطية الرجعية، والرجعية ليست على استعداد لان تقطع صلتها بالاستعمار او توقف تعاونها معه »..

ويقول الميثاق[٢]:

« ان القيادات الثورية اغفلت اغفالاً يكاد ان يكون تاما مطالب التغيير الاجتماعي، على ان تبرير ذلك واضح في طبيعة المرحلة التاريخية التي جعلت من طبقة ملاك الاراضي اساساً للاحزاب السياسية التي تصدت لقيادة الثورة »..

ويقول الميثاق[٣]:

« ثم انتهى المطاف بهذه الاحزاب جميعاً (!!) الى الحد الذي دفعها للارتماء في احضان القصر تارة وفي احضان الاستعمار تارة اخرى »..

« وفي ذلك الوقت ايضاً كانت هناك واجهة ديموقراطية مضللة استعانت بها الفلول المنهزمة (!!) من ثورة سنة ١٩١٩ لتخدع بها الشعب عن حقيقة مطالبه »..

« ان الديموقراطية بالطريقة التي جرت بها ممارستها في مصر في تلك الفترة كانت ملهاة مهينة..(!!) ».

ويقول الميثاق[٤]:

« ولقد استسلمت القيادات التي تصدت للنضال الشعبي امام سلطة القصر

---

(١) الباب الخامس من الميثاق.
(٢) الباب الثالث من الميثاق.
(٣) الباب الرابع من الميثاق.
(٤) الباب الخامس من الميثاق.

المتزايدة بسبب ضغطها المتزايد وركعت جميعاً (!!) تلتمس الرضاء الذي يصل بها الى مقاعد الحكم »..

« ان مصر وقعت بعد الحركة الشعبية الثورية سنة ١٩١٩ في الخديعة الكبرى للديموقراطية المزيفة.. واستسلمت القيادات الثورية بعد اول اعتراف من الاستعمار باستقلال مصر الى ديموقراطية الواجهات الدستورية »..

« ان الديموقراطية على هذا الأساس لم تكن الا ديكتاتورية الرجعية.. ان فقدان الحرية الاجتماعية لجماهير الشعب سلب كل قيمة لشكل الحرية السياسية التي كانت قد تفضلت بها عليها الرجعية المتحكمة... ان البرلمان الذي اقامه هذا الدستور لم يكن حامياً لمصالح الشعب، وانما كان بالطبيعة حارساً للمصالح التي منحت هذا الدستور »..

« ان حرية النقد ضاعت في هذه الفترة بضياع حرية الصحافة »..

هذه هي مجرد نماذج مما تضمنه ميثاق الحركة المباركة عن الديموقراطية والدستور الذي جاءت لتحميه..!!.

بل ان جمال عبد الناصر قد سمح لنفسه خلال فترة الانتقال التي حكم فيها بغير دستور أو قانون، ان يتحدث عن الشعب بعبارات والفاظ لم يكن يجرؤ الخديوي أو الاستعمار البريطاني على استخدامهـا، ففي حديث لجمال عبد الناصر مع مراسل مجلة نيوزويك الامريكية [١] نشرته المجلة، ونقلته عنها بعض الصحف العربية [٢]، قال عبد الناصر بالحرف الواحد:

« المراسل: كيف ستحول مبادىء الثورة الى اسس دائمة للحياة المصرية..؟.

عبد الناصر: ان مبادىء ثورتنا قائمة على (اعطاء) مصر ديموقراطية حقة بدلا

---

(١) اغسطس ١٩٥٤.

(٢) أنظر صفحة ١٦٥.

من الدكتاتورية البرلمانية التي كانت موجودة تحت ظل الاقطاع في الماضي. نحن اليوم في مرحلة انتقال، نحاول فيه (تعليم الشعب) واجبات وامتيازات الديموقراطية الحقة » (!!).

ولست ادري لماذا يحضرني ـ وانا انقل حديث عبد الناصر هذا ـ بيت من الشعر قاله المتنبي عن كافور، حاكم مصر منذ اكثر من الف عام، في موقف مشابه:

مَنْ علّم الأسود المخصيّ مكرُمـة   أقومه البيض أم آباؤه الصيّـد..!

ثم تأتي المرحلة الثالثة التي مرت بها قضية الديموقراطية في عهد الحركة المباركة، والتي رسم الميثاق لها معالمها، بعد ان اسقطت الحركة الدستور، وتخلصت من الزعماء السياسيين ـ او اغلبهم على الاقل ـ ثم شوهت كل ما كان من امر الديموقراطية والاحزاب وصورته في صورة الفساد والانحراف والاستسلام..

ولقد كتب الاستاذ محمد حسنين هيكل عن ساسة ما قبل الحركة المباركة يقول، « ان معظمهم قد انتقل الآن الى رحمة الله، والقلة الباقية منهم تصلح « للمتاحف » باكثر مما تصلح للعمل السياسي.. »!!.

واصبح الجو ممهداً ـ خلال المرحلة الثالثة ـ لفرض ديموقراطية عبد الناصر التي كان قد تعلمها من التنظيمات الفاشية التي انضم اليها في شبابه..

ذلك ان عبد الناصر ـ قبل التحاقه بالكلية العسكرية ـ كان عضواً في ميليشيات حزب مصر الفتاة المسماة « بالقمصان الخضراء ».

وحزب مصر الفتاة انشأه في الثلاثينات محام شاب ـ في ذلك الوقت ـ هو أحمد حسين، وكان يقلد به الحركة الفاشية التي نشأت في ايطاليا بزعامة موسوليني والتي اطلق عليها اسم « ايطاليا الفتاة » وكانت تعتمد على ميليشيات يرتدي اعضاؤها قمصانا بنية، ولهم رتب ودرجات، بحيث أصبحت تنظيماً شبه عسكري، يتصدى للخصوم السياسيين بالعصي والاسلحة البيضاء..

وعندما قامت الحركة النازية في المانيا، نقل هتلر عن حليفه موسوليني نظام الميليشيات، التي كان اعضاؤها في المانيا يلبسون قمصانا سوداء..

وعن الاثنين نقل احمد حسين ذات التجربة، واطلق على حزبه اسم «مصر الفتاة» بدلا من ايطاليا الفتاة، وألبس ميليشياته قمصانا خضراء نسبة الى علم مصر الاخضر في ذلك الوقت..

ومن بين الاحزاب المصرية التي كانت موجودة في تلك الفترة - وكلها احزاب ديموقراطية - اختار الطالب جمال عبد الناصر ان ينضم الى الحزب الفاشستي الوحيد الموجود على الساحة، وانضم الى تنظيم القمصان الخضراء الذي كان يقوده ويشرف عليه محمد صبيح سكرتير عام الحزب[1]..

وبعد الحركة المباركة، رد عبد الناصر الجميل لمحمد صبيح، فأنشأ له دار التعاون للطبع والنشر، الذي ظل صبيح رئيساً لمجلس ادارتها حتى اختاره الله الى جواره.

وفي خلال المرحلة الثالثة من مراحل الديموقراطية في عهد الحركة المباركة، افصح جمال عبد الناصر عن ميوله الفاشية التي صاحبته منذ انضمامه الى ميليشيات «القمصان الخضراء»، والتي عبر عنها - بعد ذلك - في كتاب فلسفة الثورة، فجاءت هيئة التحرير، والاتحاد القومي، والاتحاد الاشتراكي العربي انموذجاً لما يتصوره عبد الناصر عن الديموقراطية، وفقـاً لمفهومه الخاص به..

ففي دستور ١٩٥٦ تنص المادة ١٩٢ على ما يلي:

«الاتحاد القومي هو التنظيم السياسي الشعبي الذي يعتبر اعلى سلطة في الدولة».

---

(١) تراجع صورة عبد الناصر مرتدياً الزي الخاص بميليشيات مصر الفتاة، وصورته مع محمد صبيح بعد الحركة المباركة.

ثم يجيء الميثاق في عام ١٩٦٢ فيقول عبد الناصر [1]:

« ولا بد ان ينفسح المجال بعد ذلك (ديموقراطيا) للتفاعل (الديموقراطي) بين قوى الشعب العاملة، وهي الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية »..

« .. ان الوحدة الوطنية التي يصنعها تحالف هذه القوى الممثلة للشعب، هي التي تستطيع ان تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي ليكون السلطة الممثلة للشعب والدافعة لامكانيات الثورة والحارسة على قيم الديموقراطية السليمة.. » (!!).

وبعد هذا النص العام، يفصح عبد الناصر اكثر واكثر عن فكره واهدافه، فيقول في خطابه امام مجلس الامة في ٢٧ مارس سنة ١٩٦٤ ما يلي حرفياً:

« ان الاتحاد الاشتراكي - باختصار - هو التنظيم السياسي لقوى الشعب العاملة.. تعمل بواسطته لضمان ان تبقى السلطة السياسية في يدها باستمرار (!!) ولا تخرج منها الى يد غيرها » (!!).

هذا اذن تاريخ جمال عبد الناصر مع الديموقراطية:

- وهو طالب يختار الحزب الفاشستي الوحيد لينضم اليه، وليصبح قميصاً من قمصانه الخضراء..
- وهو ضابط في القوات المسلحة، ينضم للاخوان المسلمين، ثم يقوم بانقلاب عسكري، يسقط الدستور ويعطل الحياة النيابية، ويعلن فترة انتقال يحكم فيها منفرداً، ويتخلص في اثنائها من كل معارضيه بما فيهم زملاؤه في حركة الضباط الاحرار..
- وهو رئيس للدولة، ينشيء الحزب الواحد بقرار منه سواء كان ذلك هيئة

---

(١) الباب الخامس.

التحرير، او الاتحاد القومي، او الاتحاد الاشتراكي، ويعتبرها واجهة «ديموقراطية» تمكنه من الابقاء على السلطة السياسية في يده باستمرار «ولا تخرج منها الى يد غيرها»..

وهذه - اذن - هي ديموقراطية عبد الناصر «الحقة» التي ظل يعلمها للشعب طوال فترة حكمه، كما صرح بذلك لمراسل مجلة «نيوزويك» الامريكية..

ومن أراد ان يعرف اكثر عن «ديموقراطية» جمال عبد الناصر، فيمكنه ان يراجع ما كتبه عبد الناصر نفسه في كتاب «فلسفة الثورة»[1] عن تخطيطه لاغتيال الزعماء السياسيين، وهو ما يقطع بان ديموقراطية عبد الناصر «الحقة» هي قتل الخصوم - مادياً أو معنوياً - والانفراد بالسلطة الى يوم المات..!!.

ثم يأتي انور السادات، ويعيد ترتيب الاوراق، فيقسم الحزب الواحد الى احزاب ثلاثة، ويخرج مسرحية جديدة لا تقوم على ممثل واحد على خشبة المسرح، وانما تقوم على ممثل واحد، ومن حوله جماعة من «الكومبارس»..

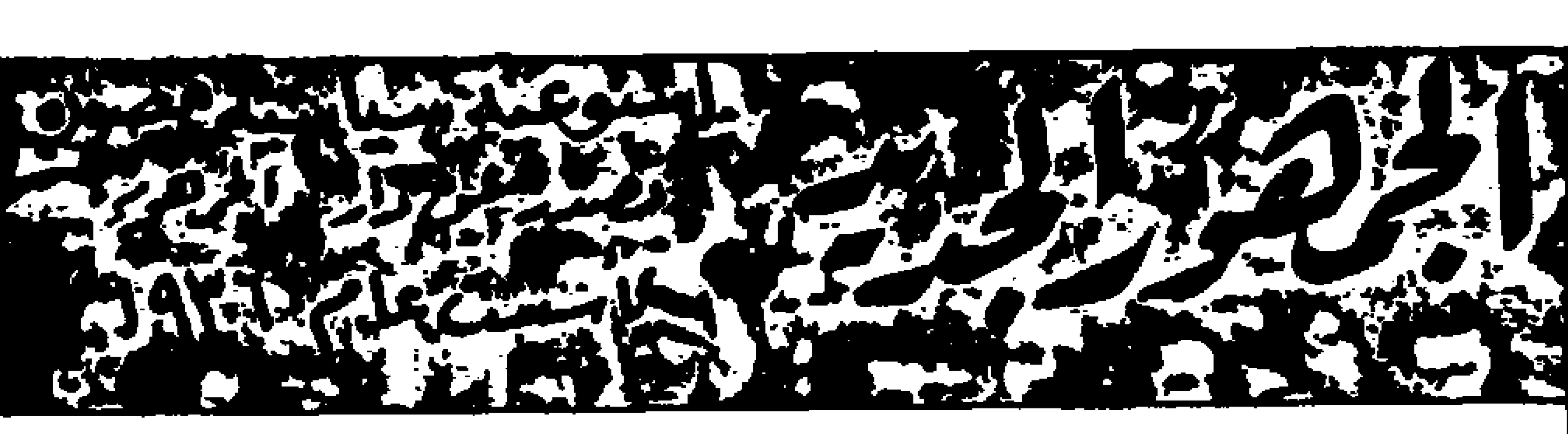
ثم يأتي حسني مبارك، ليجد ان مسرحية الممثل الواحد قد انتهى عرضها، وتعرض بدلا منها مسرحية الممثل الواحد والكومبارس، فيقرر الاستمرار في عرض المسرحية مع الابقاء على السيناريو والحوار..

فالرئيس حسني مبارك - كما اعلن عدة مرات - رجل لا يحب كثرة التغيير..!!.

★ ★ ★

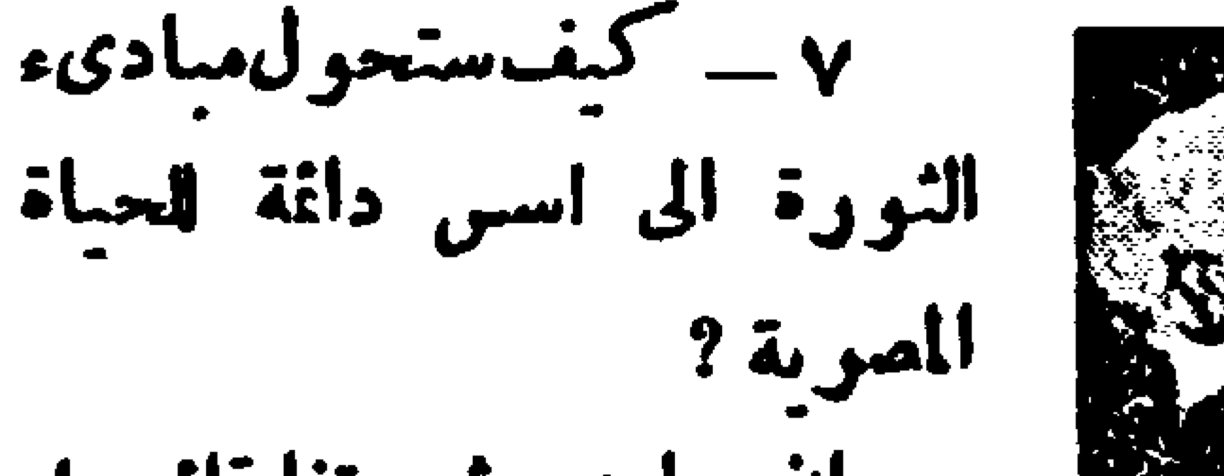
(١) فلسفة الثورة، ص ٣٥ وما بعدها.





وبهذه المناسبة رأينا ان نترجم الحديث الذي ادلى به الرئيس البكباشي جمال عبد الناصر الى الاستاذ سمير سوقي مراسل مجلة نيوزويك في الشرق الاوسط ، قبيل الاحتفال باعياد التحرير .




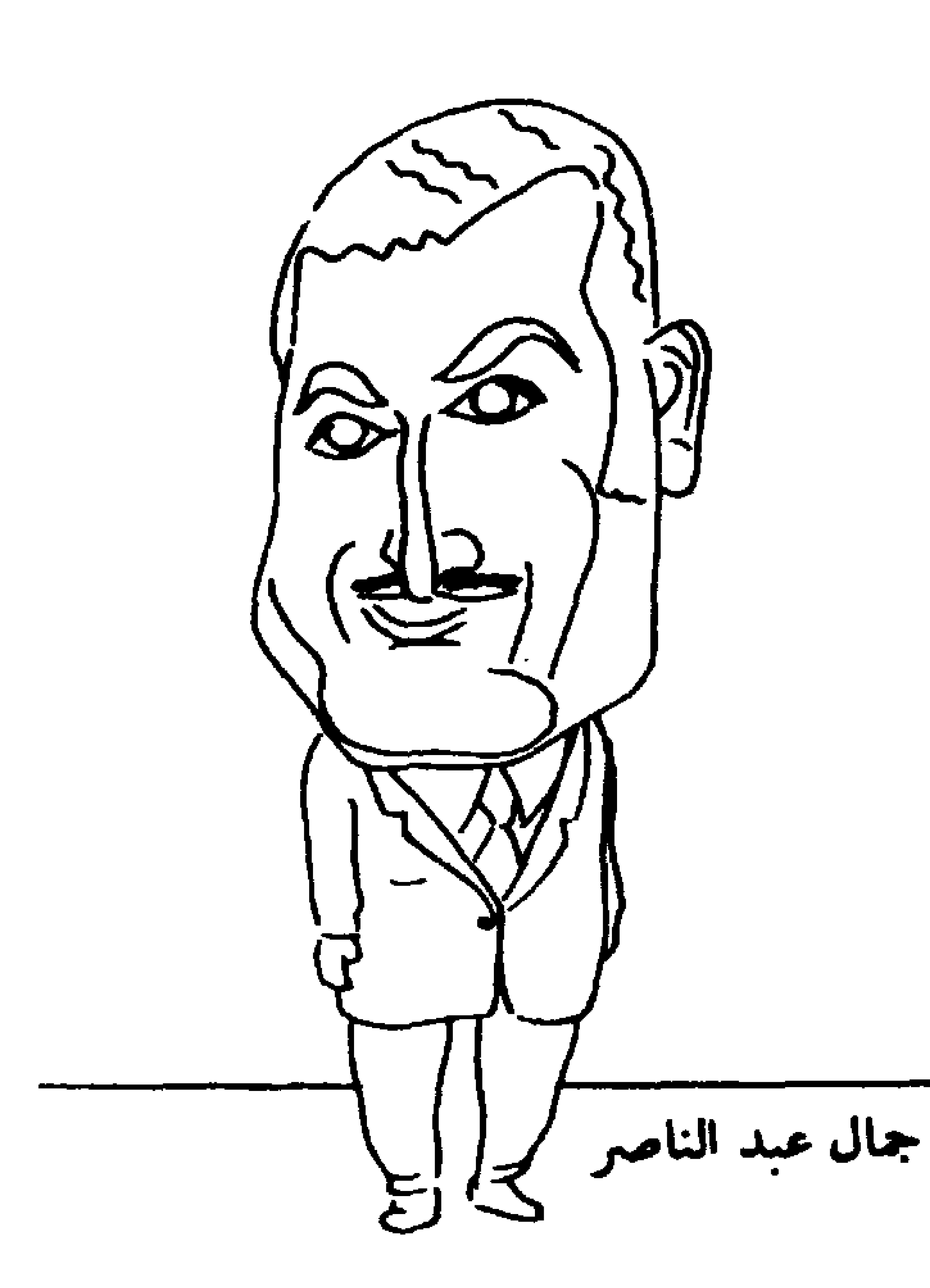
٧ — كيف ستحول مبادىء الثورة الى اسس دائمة للحياة المصرية ؟

ان مبادىء ثورتنا قائم على اعطاء مصر ديموقراطية حقة بدلا من الدكتاتورية البرلمانية التي كانت موجودة تحت ظل الاقطاع في الماضي .

نحن اليوم في مرحلة انتقال ، نحاول فيه تعليم الشعب واجبات وامتيازات الديموقراطية الحقة .



حكم الفرد



اجتازت « الحركة المباركة » اصعب العقبات التي كانت تعترض طريقها ، والتي جعلتها في البداية تقتصر في مطالبها على بعض التغييرات في مناصب الجيش ورجال الحاشية . .

- فالملك لم يقاوم وتنازل عن العرش ، وغادر البلاد . .
- وبريطانيا والولايات المتحدة لم تتدخلا لإجهاض الحركة بل سعتا للتعاون معها . .
- وزعماء الاحزاب وقعوا في الشرك الذي نصبته لهم الحركة ، وانتهى امرهم اما الى معتقل الثانوية العسكرية ، او الى محاكم الثورة ، ومحاكم الغدر ، ومحكمة الشعب . .
- والدستور قد صدر قرار بالغائه ، وحلت معه الاحزاب ، وخضعت الصحافة للرقابة العسكرية . .
- وسقط النظام الملكي ، وقام بدلا منه النظام الجمهوري . .

وهكذا تهيأت « ساحة العمليات » للخطوة الجديدة ، وهي الاعلان عن فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات لاقامة حكم ديموقراطي سليم . . !! .

وفي ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ صدر « اعلان دستوري » تحكم مصر بموجبه خلال فترة الانتقال ، وتضمن الاعلان نصا يخطف بريقه الابصار ، يقول بان جميع السلطات مصدرها الامة [١] . .

---

(١) مادة رقم ١ ، وكان ذات النص موجوداً في دستور ١٩٢٣ (مادة ٢٣) .

ثم نص آخر يقول بان « قائد الثورة هو الذي يتولى اعمال السيادة العليا »[1]..

وهكذا استخدم لفظ « الثورة » رسمياً بعد ان كان الحديث دائماً عن الحركة المباركة، وهكذا ايضاً بدأ حكم الفرد..

وبعد صدور (الاعلان الدستوري) دارت صراعات السلطة بين اعضاء مجلس القيادة، على النحو الذي رواه - في فصل سابق - اللواء جمال حماد، فالبعض يؤيد حكم الفرد، والبعض يريد العودة الى الدستور والبرلمان..

وفي نهاية فترة الانتقال - ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ - اعلن الدستور الجديد، ونظم استفتاء على الدستور في ٢٣ يونيو من نفس العام، وجاءت نتيجته التي اعلنتها وزارة الداخليـة، تقول بان الشعب قد وافق عليه بما يشبه الاجماع ٩٩,٩٪ .

وكانت اهم نصوص الدستور الجديد هي:

- ان السيادة للامة... (مادة ٢).
- قيام الديموقراطية على اساس الوحدة الوطنية، فيضم الاتحاد القومي جميع المواطنين (!!) للعمل على تحقيق اهداف الثورة في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية (مادة ١٩٢).

وفي افتتاح مجلس الامة الذي قام على اساس الدستور الجديد قال « قائد الثورة » - جمال عبد الناصر - في خطاب الافتتاح:

« ايها المواطنون اعضاء مجلس الامة[2].

ان مجلسكم هذا ليس عودة الحياة النيابية الى هذا البلد، وانما مجلسكم هذا هو بداية الحياة النيابية في هذا البلد..!!.

---

(١) مادة رقم ٨.

(٢) كان اعضاء البرلمان فيما قبل الحركة المباركة يخاطبون بحضرات النواب المحترمين.. لكن قائد الثورة اعتبر نفسه بعد ذلك النائب الوحيد عن الامة..

ان الحياة النيابية ليست مبنى وقاعات ومقاعد، وانما الحياة النيابية الاصيلة ارادة صادرة عن شعب حر »..

وهكذا اهدر قائد « الحركة المباركة » اكثر من مائة عام من الديموقراطية، سبقت بها مصر الكثير من دول العالم المتحضر، واعتبر ان ديموقراطيته هي وحدها الديموقراطية الاصيلة، وكل ما سبقها زيف وفساد وانحراف..

ولم يكن جمال عبد الناصر في حاجة الى معول يهدم به نقوش المعابد، لكنه كان محتاجاً ـ فقط ـ الى اجهزة اعلام « قومية » تردد مقولته، وتكررها بغير ملل حتى تعرف طريقها الى عقول البسطاء..

ولم تستمر « الارادة الصادرة عن شعب حر » طويلاً، فقد انتهز جمال عبد الناصر فرصة اقامة الوحدة مع سوريا، فاصدر قراره بحل مجلس الامة، والغاء الدستور، واعلن في ٥ مارس ١٩٥٨ دستوراً مؤقتاً للجمهورية العربية المتحدة، لم يكتف فيه بسلطاته الواسعة التي يمارسها في مصر، فمد نطاقها ايضا الى سوريا..

ونص الدستور « المؤقت » على العمل باحكامه حتى يتم وضع الدستور « الدائم » للجمهورية العربية المتحدة، وكأن فترات الانتقال الطويلة والمتعددة لم تكن تكفي لوضع الدستور..

ومرة اخرى حل جمال عبد الناصر مجلس الامة، والغى دستوره المؤقت، واصدر في ٢٥ مارس ١٩٦١ « الاعلان الدستوري والدستور المؤقت » للعمل به الى ان ينتهي مجلس الامة من وضع الدستور « الدائم » للجمهورية العربية المتحدة، ويتم استفتاء الشعب عليه « لكي يمنحه من ارادته الحرة القوة التي تجعله مصدراً لكل السلطات.. »!.

ونص هذا « الاعلان » الدستوري على ما يلي:

- ان الجمهورية العربية المتحدة دولة ديموقراطية اشتراكية تقوم على تحالف قوى الشعب العاملة... (مادة ١).

- ان السيادة للشعب... (مادة ٢).
- ان الوحدة الوطنية التي « يصنعها » تحالف قوى الشعب الممثلة للشعب العامل وهي الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية هي التي « تقيم » الاتحاد الاشتراكي العربي، ليكون السلطة الممثلة للشعب، والدافعة لامكانيات الثورة، والحارسة على قيم الديموقراطية السليمة... (مادة ٣).
- مجلس الامة يتولى ترشيح رئيس الجمهورية، ويعرض الترشيح على المواطنين لاستفتائهم فيه... (مادة ١٢٠).
- لرئيس الجمهورية ان يستفتي الشعب في المسائل الهامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا... (مادة ١٢٩).

وجاء النص على قيام الاتحاد الاشتراكي العربي ـ كما جاء من قبله في الدستور السابق النص على الاتحاد القومي ـ محاولة لتجسيد الاحلام التي راودت جمال عبد في كتاب « فلسفة الثورة » والتي تخيل فيها انه يمكن ان يجعل الشعب باكمله يزحف وراءه « صفوفاً متراصة منتظمة »[1].

ولعله وهو يتحدث عن هذه الصفوف المتراصة، كان يسترجع في خياله صورة الشباب النازي وهو « يزحف » تحت اقدام هتلر في ميونيخ وبرلين، او شباب موسوليني وهو « يزحف » تحت اقدامه في ايطاليا، لكن عبد الناصر لم يتصور ابداً ان الشعب المصري العريق في الديموقراطية يمكن ان يحول تنظيماته، هيئة التحرير، والاتحاد القومي، والاتحاد الاشتراكي العربي، الى مجرد « مبنى وقاعات ومقاعد » على حد تعبير عبد الناصر نفسه..

واقتصر الدور الذي لعبه الاتحاد الاشتراكي العربي على التصفيق في المناسبات العامة، دون اية فاعلية وسط الجماهير، على النحو الذي تناوله بالتفصيل ابرز

---

(١) جمال عبد الناصر: فلسفة الثورة، ص ٢١.

كتّاب الناصرية - الاستاذ محمد حسنين هيكل - في سلسلة مقالات في جريدة الاهرام.

ومن خلال ما اسمته « الحركة المباركة » بالديموقراطية السليمة، وما اسماه عبد الناصر « الارادة الصادرة عن شعب حر » شهدت مصر سطوة المخابرات، وفجور زوار الفجر، وقسوة قرارات المصادرة والعزل، والاجازة المفتوحة التي اعطيت للقانون ذاته..

وشهدت مصر فوق ذلك ابشع هزائمها مع اسرائيل، واهدار مواردها - وماء وجهها - في اليمن والكونغو وغيرها..

واكتفى اعضاء مجلس الثورة السابقين بمعاشات قررها لهم عبد الناصر يعيشون عليها كالعجزة والارامل، وبعضهم انتحر أو مات كمداً..

وبقي « الزعيم الملهم » وحده ملء الساحة يجتر احلام العظمة على وقع تصفيق مأجور ونباح اجهزة اعلام جعلت منه شيئاً يشبه « المهدي المنتظر »..!!.



صِـراع بالدبّابـات

وقد يكون من المفيد، بعد ان عرفنا رأي «الحركة المباركة» فيما كان قائماً قبلها من احزاب «تتصارع على السلطة» ان نرى ماذا كان الامر بالنسبة الى السلطة في عهد الحركة المباركة، وثوارها الاحرار.. والاطهار.. والابرار..

ونحن لا نريد ان نفعل كما يفعل كتاب يوليو، ممن يطلقون القول على عواهنه غير معزز باي سند او دليل، حتى ولو كان هذا القول يشوه كفاح شعب او تاريخ امة، لذلك فسوف نقوم باسناد كل كلمة الى صاحبها، وعليه ـ وحده ـ تقع مسؤولية امانتها..

سوف ننقل ـ مثلا ـ وصف اللواء جمال حماد للصراع على السلطة بين قادة الحركة المباركة، وجمال حماد قد لعب دوراً بارزاً في تنظيم الضباط الاحرار، وشغل العديد من مواقع المسؤولية في عهد حركتهم المباركة..

ويسجل كاتب هذه السطور ـ ابتداء ـ انه كان قد اختلف مع اللواء جمال حماد منذ ثلاثين عاماً، وكان وقتها جمال حماد ملحقاً عسكرياً لمصر في سوريا ولبنان.. وبالتالي فلم يكن اختيار جمال حماد بالذات للاستشهاد به وليد ميل او نتيجة ود شخصي..

الا ان كاتب هذه السطور، بعد ان قرأ ما كتبه جمال حماد في التأريخ للحركة المباركة، قد اطمأنت نفسه الى ان ينقل عنه ثقة في امانته، وارتياحاً الى موضوعيته.

يقول جمال حماد في مذكراته التي نشرتها مجلة «اكتوبر» تمهيداً لطبعها في كتاب:

«ونتيجة لسيطرة عبد الحكيم عامر على قيادة القوات المسلحة تم اقصاء باقي عضاء مجلس الثورة عن اسلحتهم ووحداتهم العسكرية بالتدريج بحجة ترك حرية العمل للقائد العام، كما حرص ضباط مكتب عبد الحكيم على ابعاد ضباط الاسلحة عن ممثليهم في مجلس الثورة عن طريق التهديد والوعيد تارة وعن طريق الترغيب والتلويح لهم بالمناصب المغرية والخدمات المرجوة تارة اخرى حتى تم بالفعل عزل اعضاء مجلس الثورة عن اسلحتهم وزملائهم تماماً. وفضلا عن ذلك نجح عبد الناصر بالاشتراك مع عبد الحكيم عامر في تكوين مجموعات وشلل من الاعوان الموالين لهم في مختلف اسلحة الجيش كان بعضهم من الضباط الاحرار في الصف الثاني، وكان البعض الآخر من الانتهازيين والمنافقين الذين فاتهم شرف الاشتراك في الثورة فارادوا الا تفوتهم فرصة اجتناء المغانم والثمار باظهار الخضوع والولاء لمن يملكون اسباب القوة والنفوذ، ومن في يدهم توزيع المناصب والمكاسب على المريدين والانصار. وقد قامت هذه المجموعات باخطر الادوار في ازمتي فبراير ومارس ١٩٥٤ اذ قاوموا كل اتجاه يهدف الى حل مجلس قيادة الثورة أو اعادة الدستور، والحريات، والحياة النيابية الى البلاد، وكانوا على اتم استعداد لاستخدام السلاح واغراق مصْر في بحر من الدماء في سبيل استبقاء السلطة في ايدي عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وباقي اعضاء المجلس، لا ايمانا منهم بان ذلك كان فيه مصلحة الوطن ولكن ضمانا لاستمرار بقائهم في مناصبهم الكبيرة، والحفاظ على امتيازاتهم الضخمة ومكاسبهم الوفيرة، وفضلا عن ذلك كان هؤلاء يخشون ان تؤدي اعادة الدستور والحريات ورفع الرقابة عن الصحف الى افتضاح امرهم وانكشاف سر ما ارتكبوه من جرائم وآثام وتنكيل بالمواطنين مما كان سيؤدي الى وقوعهم تحت طائلة القانون وتقديمهم الى المحاكم لينالوا جزاءهم الرادع».

ويقول جمال حماد في موضع آخر:

«اتخذ المجلس في الساعة الثانية من صباح يوم الخميس ٢٥ فبراير قراره بقبول استقالة محمد نجيب وتعيين جمال عبد الناصر رئيساً لمجلس الوزراء ورئيساً لمجلس قيادة الثورة.. وصدرت جميع الصحف المصرية صباح الخميس ٢٥ فبراير ٥٤ وهي تحمل في صدر صفحاتها الاولى وبعناوين مثيرة انباء قبول استقالة محمد نجيب وتعيين عبد الناصر رئيساً لمجلس الوزراء ولمجلس الثورة.

ونشرت الصحف ايضاً البيان الذي اصدره مجلس الثورة وكان يستهدف الاساءة الى محمد نجيب باظهاره في صورة الدكتاتور الذي كان يحاول ان يعود بالبلاد الى حكم الفرد المطلق وكذا التهوين من قيمة الدور الذي اداه ليلة ٢٣ يوليو ٥٢ لانجاح الثورة».

ويستطرد جمال حماد:

«رغم ان اليوم التالي لاعلان تضحية محمد نجيب كان يوم جمعة فقد قام النقيبان احمد المصري وفاروق الانصاري والملازم اول محمود حجازي من الضباط الاحرار بسلاح الفرسان بدعوة ضباط الفرسان الى اجتماع عام يوم الجمعة ٢٦ فبراير. وفي الساعة السادسة تجمع في ميس الالاي الثاني المدرع المعروف باسم الميس الاخضر ما يربو على مأتي ضابط..

وقد تركزت المناقشات خلال اجتماع عبد الناصر بضباط الفرسان بعد ذهابه اليهم في موضوعين اساسيين كان اولهما هو التصرفات المعيبة لبعض اعضاء مجلس قيادة الثورة وكان ثانيهما هو قضية الديموقراطية والاصرار على عودة محمد نجيب. وذكر عبد الناصر للضباط في نهاية الاجتماع انه سيتوجه الى القيادة العامة لعقد اجتماع لمجلس الثورة وعرض مطالب ضباط الفرسان عليه. وعقد عبد الناصر بالفعل اجتماعاً لمجلس الثورة حضره جميع اعضائه بما فيهم خالد محيي الدين وروى خلاله للمجلس تفاصيل ما دار اثناء اجتماعه بضباط الفرسان. وفي الساعة الثالثة

صباح يوم السبت ٢٧ فبراير ٥٤ توجه عبد الناصر وخالد محيي الدين الى سلاح الفرسان حيث اعلن على الضباط المجتمعين القرارات التي اتخذها مجلس الثورة وهي:

١ - حل مجلس قيادة الثورة وعدم عودة اعضائه الى صفوف الجيش.

٢ - اعادة محمد نجيب رئيساً لجمهورية برلمانية.

٣ - تعيين خالد محيي الدين رئيساً لوزارة مدنية على ان يعيد الحياة النيابية في اقرب وقت ممكن.

٤ - استقالة عبد الحكيم عامر القائد العام من منصبه وترك الحرية لخالد محيي الدين لتعيين قائد عام بدلا منه...

لم يلبث ألموقف ان انقلب رأساً على عقب بعد فترة قصيرة فلم يكد بعض ضباط الصف الثاني من الضباط الاحرار وبعض الضباط الآخرين الذين ارتبطت مصالحهم ببقاء مجلس قيادة الثورة نظراً لما يجنونه من فوائد ومكاسب شخصية يحضرون الى مبنى القيادة في كوبري القبة ويعلمون بقرارات المجلس حتى اعلنوا رفضهم الاستجابة لها. ولما ادركوا اصرار اعضاء مجلس الثورة على تنفيذها ثارت ثائرتهم واعلنوا عزمهم على تدمير سلاح الفرسان.. وقبيل الفجر اصبحت ثكنات سلاح الفرسان بكوبري القبة محاصره ببطاريات من المدفعية المضادة للدبابات وسرايا من المشاة ومدافع الماكينة. ولم يكد يشرق النهار حتى حلقت بعض الطائرات على ارتفاع منخفض فوق الثكنات مما رفع الروح المعنوية لاعضاء مجلس الثورة..

وخلال هذه المرحلة تعرض محمد نجيب لمغامرة عجيبة عقب انصراف خالد محيي الدين من منزله بعد ان ابلغه بقرارات مجلس الثورة، فقد قام اثنان من الضباط هما كمال رفعت وداود عويس - بدون اي اوامر من رؤسائهما - باقتياد محمد نجيب من منزله تحت تهديد السلاح الى مبنى سلاح المدفعية بالماظه حيث احتجزاه باحدى الغرف..

واستدعي الى القيادة العامة عدد من ضباط الفرسان واخذ عبد الحكيم عامر في استجوابهم فرادي في مكتبه بحضور بعض اعضاء مجلس الثورة. وبعد انتهاء الاستجواب اصدر عبد الحكيم امره باعتقال نحو ٤٠ ضابطاً من سلاح الفرسان تم توزيعهم على سجن الاجانب ومقر رئاسة البوليس الحربي»..

وفي موضع آخر يقول جمال حماد:

« .. هذه التعديلات الجوهرية في نظام الحكم التي اقرها مجلس الثورة مساء ٨ مارس وان كانت في ظاهرها علامة مشجعة دلت على ان الاوضاع في البلاد في طريقها للهدوء والاستقرار فانها كانت في حقيقتها تعكس مقدار ما اصاب مجلس الثورة من تصدع ومدى ما اصاب قراراته من تخبط واضطراب والا فكيف يتغير نظام الحكم تغيرا اساسياً ثلاث مرات في اقل من اسبوعين، فمن جمهورية رئاسية قبل ازمة فبراير ٥٤ الى جمهورية برلمانية في ٢٧ فبراير عقب قرار مجلس الثورة بعودة محمد نجيب رئيساً للجمهورية بدون سلطات الى جمهورية رئاسية اخيراً بعد اجتماع المؤتمر المشترك في ٨ مارس ٥٤.

.. لذا فان اصرار محمد نجيب والحاحه على منحه السلطات التي طلبها من مجلس الثورة عن طريق الدكتور السنهوري وسليمان حافظ ليمارسها خلال المدة المتبقية على انعقاد الجمعية التأسيسية في ٢٣ يوليو ٥٤ والتي لا تتجاوز اربعة اشهر لهو الدليل القاطع على عدم ثقته في صدق وعود مجلس الثورة في تنفيذ قرارات ٥ مارس، ولذا طالب بهذه السلطات لتكون الضمان في يده الذي يدعم مركزه في مواجهة عبد الناصر ومن ورائه مجلس الثورة في حالة حدوث صدام جديد بينهما في المستقبل»..

وكلمات جمال حماد لا تحتاج منا الى اي تعليق، فيما عدا سؤال واحد نوجهه في نهاية هذا الفصل هو: اذا لم يكن هذا كله صراعاً على السلطة من اجل المصالح الشخصية، فماذا يكون..؟.



يقول الميثاق:

« وفي مواجهة التزييف السياسي، الذي حاول ان يطمس معالم الحقيقة الوطنية كان الهدف هو اقامة حياة ديموقراطية سليمة ».

ويقول الميثاق ايضاً:

« ان الديموقراطية هي توكيد السيادة للشعب ووضع السلطة كلها في يده، وتكريسها لتحقيق اهدافه ».

ويقول الميثاق:

« ان مصر وقعت بعد الحركة الشعبية الثورية سنة ١٩١٩ في الخديعة الكبرى للديموقراطية المزيفة ».

ويقول جمال حماد [١]:

« كانت المرحلة التي اعقبت قرارات ٥ مارس فترة مشرقة في تاريخ الحياة الديموقراطية في مصر، فقد سرت نسمات الحرية في كل بقعة في البلاد ودب الامل في صدور المواطنين بقرب زوال الحكم العسكري الدكتاتوري وقرب صدور الدستور الجديد الذي كانت لجنة الدستور برئاسة علي ماهر قد عكفت على

(١) مجلة اكتوبر، العدد ٥٩٨، ١٠/٤/٨٨.

اعداده منذ اكثر من عام لتتمشى نصوصه مع افضل النظم الدستورية في العالم، واستعد المصريون لاستقبال العهد الديموقراطي الجديد مع اشراقة يوم ٢٣ يوليو ٥٤ حينما تنعقد الجمعية التأسيسية التي ستقر الدستور وتقوم بعمل البرلمان الى حين عودة الحياة النيابية في البلاد. وشهدت الصحف المصرية فترة مزدهرة من تاريخها بعد رفع الرقابة عنها اعتباراً من ٦ مارس وبعد ان اعلن صلاح سالم وزير الارشاد القومي في مؤتمر صحفي ان الرقابة على الصحف لن تعود مهما قالت (!!) وان الشعب وحده هو الذي سيحكم على الصحافة.

وقد ناصرت معظم الصحف قضايا الحريات والديموقراطية وحقوق الشعب، وكانت في مقدمتها جريدة المصري.. التي كان يرأس تحريرها الاستاذ احمد ابو الفتح فقد افردت صدر صفحاتها لمقالات كبار الكتاب الذين كانوا يدافعون بحرارة عن عودة الاحزاب السياسية والحياة النيابية البرلمانية ويهاجمون الحكم الدكتاتوري الذي قام بوأد الحريات وبث الذعر في قلوب المواطنين كما كشف بعضهم الستار عن حوادث التعذيب البشعة (!!) التي كانت تجري في السجون والمعتقلات.

وكان ضمن هؤلاء الكتاب الاحرار الدكتور وحيد رأفت الذي كتب مقالا وطنياً في جريدة المصري يوم ٨ مارس ٥٤ هاجم فيه الرقابة التي كانت مفروضة على الصحف والتي لم يكن يسمح فيها الرقباء الا بمقالات المدح والثناء للحكام..

وقد جنحت بعض الصحف الى الهجوم الشديد على تصرفات بعض الضباط وفي مقدمتها جريدة الجمهور المصري التي نشر صاحبها ورئيس تحريرها ابو الخير نجيب عدة مقالات مليئة بالطعن والتشهير بضباط الثورة، وركز هجومه على المقدم احمد انور قائد البوليس الحربي[1] وضباطه لما ارتكبوه ضد المواطنين من تنكيل وارهاب. كما كتب احسان عبد القدوس رئيس تحرير مجلة روز اليوسف

---

(١) عيّن في عهد الحركة المباركة سفيراً في البرتغال.

عدة مقالات كان اعنفها واشدها اثارة المقال الذي كان عنوانه (العصابة السرية التي تحكم مصر) وكان يقصد به مجلس قيادة الثورة.

والى جانب هؤلاء ارتفعت اصوات بعض العسكريين السابقين من ضباط الثورة لتأييد الديموقراطية في هذه الفترة من شهر مارس التي تعد من اخطر المراحل في تاريخ الثورة، فقد نشرت جريدة المصري مقالا للعقيد احمد شوقي الذي تولى قيادة الكتيبة ١٣ ليلة الثورة، واقدم الضباط الاحرار رتبة بعد محمد نجيب في تلك الليلة قال فيه «هل كان من اهداف الثورة ان تحكم البلاد؟ هل كان من اهداف الثورة ان تكمم الافواه وتقيد الحريات؟ هل كان من اهداف الثورة ان يزج بالمواطنين الجاني منهم والبريء في السجون وان تملأ بهم المعتقلات؟ هل كان من اهداف الثورة ان تقحم الجيش في السياسة وفي كل مرفق من مرافق البلاد؟ وأليس من ابناء مصر من يستطيع القيام بالاعمال المعهود بها لبعض ضباط الجيش حتى يتفرغ هؤلاء الضباط الى النهوض بجيشنا لكي يتمكن من القيام برسالته؟.

عودوا الى صفوفكم في الجيش».

وكتب العقيد يوسف منصور صديق عضو مجلس قيادة الثورة السابق مقالا في جريدة المصري اقترح فيه تأليف وزارة ائتلافية من الوفديين والاخوان المسلمين والاشتراكيين والشيوعيين برئاسة الدكتور وحيد رأفت لاجراء انتخابات البرلمان الجديد.

وقد دفع الكثيرون من هؤلاء الكتاب ثمنا فادحاً جزاء لما كتبوه في هذه الآونة التي رفعت فيها الرقابة عن الصحف والتي انخدعوا فيها بتصريحات صلاح سالم ووعوده بان الرقابة على الصحف لن تعود مهما قالت (!!) وان حرية الرأي مكفولة للجميع، فعبروا عن آرائهم بحرية وشجاعة فكانت النتيجة ان تعرضوا لابشع انواع البطش والتنكيل والتعذيب بعد ان زج بهم في غياهب السجون وقدم البعض منهم الى محكمة الثورة حيث صدرت عليهم الاحكام القاسية بالسجن

بالاشغال الشاقة وذلك في اعقـاب تـراجـع مجلس قيـادة الثـورة عـن قـراراتـه الديموقراطية...

ولكن المقالات التي كانت تنادي بعودة الجيش الى ثكناته وتهاجم تصرفات بعض الضباط المستغلين للوظائف العسكرية والمدنية التي يتقلدونها احدثت رد فعل سيئاً لدى طائفة من الضباط ممن ارتبطت مصالحهم الشخصية بالثورة، واصبح قيام الديموقراطية وعودة الجيش الى ثكناته يعني الاضرار بهم ومحاسبتهم على ما ارتكبوه من اضرار وآثام في حق الشعب الى جانب فقدانهم ما كانوا يحظون به من امتيازات مادية مجزية (!!) وكان من ضمن هؤلاء ضباط البوليس الحربي، والسجن الحربي، والضباط الذين انتدبوا للعمل في هيئة التحرير، واولئك الذين انتدبوا للعمل في لجان جرد القصور الملكية وغيرهم ممن انتدبوا في بعض الهيئات المدنية المتصلة بالجمهور. ويمكن ادراك حقيقة مشاعر هؤلاء الضباط وقتئذ بما ورد على لسان احد الضباط البارزين منهم وهو الرائد ابراهيم الطحاوي السكرتير العام المساعد لهيئة التحرير في صفحة ١٩ من كتاب «شهود يوليو» لاحمد حروش فقد قال بالحرف «وحضر لي بعد ذلك حسين الشافعي ليبلغني ان مجلس الثورة قرر الانسحاب والعودة للثكنات وعمل ثورة اخرى (!!) فاعترضت على ذلك قائلا ان الانسحاب معناه دخول السجن، وقررت المقاومة في وقت كانت الجماهير تهتف قائلة ـ لا ثورة بلا نجيب ـ الى السجن يا جمال ـ الى السجن يا صلاح».

هذه اذن احزاب ما قبل «الحركة المباركة» وهؤلاء هم الثوار.. الاحرار.. الاطهار.. الابرار.. مجرد مثال على تزييف التاريـخ، وخـراب الذمـم، ومـوت الضمائر..



المغامرون .. والمتصارعون

تحدثنا في فصول متفرقة من هذا الكتاب، عن المراحل التي مر بها العمل الوطني خلال الفترة الممتدة ما بين الاحتلال البريطاني لمصر، وقيام ثورة العسكريين (الحركة المباركة) في ٢٣ يوليو من عام ١٩٥٢.

وعرضنا للعمل الوطني - من جانبه السياسي - بشيء من التفصيل، واصبح من الطبيعي ان نلقي بعض الضوء على الجهد الذي تم في المجالات الاقتصادية والصناعية وغيرها..

وكما اراد ثوار «الحركة المباركة» ان يحتكروا الوطنية في العمل السياسي، فانهم قد أرادوا - ايضاً - ان يحتكروها في الاقتصاد، لذلك فقد اتهموا احزاب ما قبل حركتهم المباركة بانها قد انصرفت عن الاصلاح الاجتماعي والاقتصادي، وانشغلت بالخلافات الشخصية والصراعات من اجل الوصول الى الحكم..

ويقول الميثاق عن الرأسمالية الوطنية في تلك الفترة انها قامت «بنفس دور المغامرين الاجانب في القرن التاسع عشر.. بكل سطحيته التي لا تهتم بتطوير الوطن ذاته اهتمامها باستغلال اكبر جزء من ثروته ونزحها في اقل وقت ممكن».

وقبل ان نتحدث عن ما قام به المنشغلون بالخلافات الشخصية، والذين قاموا بدور المغامرين الاجانب، على طريق تطوير الاقتصاد الوطني، فاننا نرى من الضروري تسجيل عدة ملاحظات:

الاولى: ان ما يمكن تحقيقه في ظل استعمار اجنبي، وجيوش اجنبية ترابط فوق تراب الوطن، لا يمكن ان يقاس بما يحققه بلد مستقل..

ولو كان الامر غير ذلك، لما طالبت الشعوب بالتخلص من الاستعمار، بما يمثله من قيود على ارادتها وعوائق على طريق تقدمها..

وبدأ البنك برأسمال قدره ٨٠ الف جنيه (منسوبة الى القوة الشرائية للجنيه عام ١٩٢٠) ثم ارتفع الى ثلاثة ملايين وثلثمائة الف جنيه.. عام ١٩٣٨. ولم يقتصر دور البنك على اجتذاب الودائع المصرية من البنوك الاجنبية وتعبئة المدخرات، لكنه قام بدور ملحوظ في التنمية الصناعية فأنشأ ٢٠ شركة من عام ١٩٢٢ حتى عام ١٩٤٦، في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية من اهمها قطاعات النسيج والتعدين والملاحة والنقل الجوي، الى جانب التجارة والمال.

وكانت اغلب الشركات تمول برأسمال وطني، وفي الحالات التي كان يضطر فيها الى المشاركة الاجنبية، كان يشترط ان تكون الادارة العليا للمشروع من المصريين، وحتى المشروعات التي كانت لا تتوافر لديه الكوادر الفنية الادارية، كان ينص في عقود المشاركة على تربية هذه الخبرات خلال فترة معينة، لتتمكن من تحمل المسؤولية بعد ذلك.

لقد كان البنك يمثل طليعة طبقة المنظمين المصريين، التي لا غنى عنها لقيام صناعة حديثة، ولو لم يتحمل البنك هذه المسؤولية، لما بدأت النهضة الصناعية في مصر [١].

كذلك ادى الكساد العالمي في اواخر العشرينات وطوال الثلاثينات الى تدهور خطير في الطلب على المنتجات الاولية من الدول الصناعية الكبيرة، وانعكست الازمة بصورة عميقة على اقتصاديات الدول التابعة لها، والتي تعتمد على تصدير

(١) د. نوال محمد قاسم - تطور الصناعة المصرية من ١٨٠٠ - ١٩٥٢ - رسالة دكتوراه - ١٩٨٦ (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة).

محصول زراعي واحد اليها كمصر.

وساد شعور عام في الاوساط السياسية والاقتصادية على اهمية وضرورة تنوع النشاط الانتاجي في الاقتصاد المصري، وان التصنيع عامل ضروري للتخلص من التبعية والاحتلال، ورفع مستوى المعيشة، فسار التصنيع على خط مواز لخط الاستقلال [1].

وفي سنة ١٩٣٠ - بعد تصريح ٢٨ فبراير وقيام الحكومات الوطنية - صدر قانون الحماية الجمركية..

الثانية: انه في وقت الاحتلال، تكون الاولوية المنطقية من نصيب قضية الاستقلال، وتبقى قضية التنمية مرهونة برحيل الاحتلال.

الثالثة: انه اذا تحقق الاستقلال على مراحل - كما كان الحال في مصر - فان جهود التنمية تمر هي الاخرى بنفس المراحل، بحيث يتحقق من التنمية بالقدر الذي تحقق من الاستقلال.

الرابعة: ان المهم هو ان يكون هدف التنمية نصب اعين الشعب، وهو يخوض معركة استقلاله، وان لا يغيب عن عينيه هذا الهدف طوال مراحل كفاحه، فالتنمية هي هدف الاستقلال، والاستقلال هو الطريق لبلوغ الهدف..

الخامسة: ان هناك فارقاً بين تنمية مدروسة تحقق النتيجة المرجوة منها - حتى وان تحققت ببطء - وبين تنمية تقوم على شعارات جوفاء، تخيب مشروعاتها الواحد تلو الآخر، وتحمل الدولة باعباء ديون باهظة تأكل الاصول والعائدات في نفس الوقت ولا يبقى منها غير هم الليل، وذل النهار..

---

(١) Jacques BERQUE: L'EGYPTE: IMPERIALISME ET REVOLUTION, Ed. Gallimard, 1967.

السادسة: ان مقارنة الملايين التي انفقت على التنمية في عهدين يجب ان تأخذ في الاعتبار القوة الشرائية لوحدة النقد في كل عهد، فلو قلنا مليونا في عام ١٩٢٣ فكأنما نحن نقول عشرة ملايين في عام ١٩٥٣ أو مائة مليون في عام ١٩٨٣..

.. وبعد ذلك نعود الى حديث المغامرين، والمتصارعين على الوصول الى الحكم..

فقد كان هيكل الاقتصاد المصري في بداية الاحتلال البريطاني، وحتى اعلان الحماية في عام ١٩١٤ يتميز بانه اقتصاد زراعي، يهيمن عليه محصول واحد هو القطن. ورسمت الحكومة البريطانية سياستها الاقتصادية ليستمر الاقتصاد المصري تابعاً لسيطرة رأس المال الاجنبي عامة والانجليزي بصفة خاصة، بدعوى التخصص الاقتصادي وحرية التجارة.

ولم تحظ الصناعة بأي اهتمام من جانب سلطات الاحتلال، ولم تستفد البلاد من التقدم الفني، الذي بلغ الذروة من المخترعات الحديثة التي تحققت في اوروبا وامريكا [١].

ولم تدع سلطات الاحتلال اي فرصة الا وسلكتها للقضاء على ما تبقى من مصانع انشئت في عهد محمد علي او اسماعيل، فاغلقت الترسانة البحرية وبيعت معداتها، واغلقت المصانع الحربية، ومغازل القطن، ومصانع نسيج الحكومة، ودار سك النقود ومصانع الورق ببولاق..

واعتمدت مصر على المنتجات المستوردة، وغزت الصناعات الاجنبية الاسواق المصرية وقضي على الصناعات الاهلية الصغيرة، التي اصبحت عاجزة عن منافسة

---

(١) د. نوال محمد قاسم - المرجع السابق.

الصناعات الاجنبية المتقدمة.

وبصفة عامة، كان القطاع الصناعي المتدهور تموله وتمتلكه تقريباً الشركات الاجنبية، وبعض الاجانب المقيمين، وتقلص دور الدولة تماماً او كاد.

وكان النمط الصناعي السائد يقتصر على معامل تجهيز بدائية للمحصول الرئيسي - وهو القطن - لتصديره للاسواق البريطانية، الى جانب بعض الصناعات المحمية حماية طبيعية، في حين ان الصناعات الوليدة التي تتطلب حماية اقتصادية لتتغلب على المتاعب التي تمر بها عادة، لم تلق اي تشجيع رسمي او حماية..

لقد كان الاحتلال البريطاني يرى ان كل مصنع يفتح في مصر يغلق مصنعا في بريطانيا كما قال ذلك اللورد كرومر بصراحة..

وبنشوب الحرب العالمية الاولى، تغيرت السياسة الاقتصادية لخدمة الاغراض الاقتصادية العسكرية لقوات الحلفاء.

والحروب، كالرسوم الجمركية، تمنح الحماية للصناعات المحلية، وتؤدي الى تنوع في النشاط الانتاجي، وظهور الحاجة الملحة والسريعة الى الصناعة.

وهكذا اعادت الحرب العالمية الاولى روح الحياة الى الصناعة المصرية، ورغم ضآلة البيانات المتاحة عن هذه الفترة، فهناك دلائل على ظهور سلع صناعية جديدة، مثل المنتجات الخشبية والسجاجيد، وانواع جديدة من المنسوجات والملابس.

ونتيجة لظروف الحرب، كانت الصناعة النامية عبارة عن مشاريع فردية محدودة الموارد، تتبع نظم انتاج عتيقة، لا يمكن مهما طال امد حمايتها ان تنافس ما يرد من سلع من الخارج. وعلى الرغم من صغر حجم هذه المشاريع ورغبتها في تحقيق الربح، الا انها كانت بمثابة حجر الاساس للنهضة الصناعية التي بدأت فيما بعد الحرب.

لقد كان التطور الصناعي، الذي حدث خلال الحرب العالمية الاولى مجرد شهادة على قدرة ـ واهمية ـ تأسيس صناعة وطنية في مصر.

وبانتهاء الحرب في سنة ١٩١٨، ورجوع الاوضاع العالمية الى ما كانت عليه قبل الحرب، بدأ اغراق الاسواق المصرية بالسلع الاجنبية الرخيصة مرة اخرى. فلقد كانت السياسة الاقتصادية للدولة ـ في ظل الاحتلال ـ تتبع مبدأ الباب المفتوح وحرية التجارة تطبيقاً للمعاهدات التي فرضتها بريطانيا على مصر، منذ معاهدة ١٨٤٠، ولم تستطع مصر تغييرها ـ او على الاقل تعديلها ـ واستمرت الصناعة المصرية تعاني من الضعف والركود حتى بداية العشرينات، عندما وقعت مجموعة من الاحداث الاقتصادية الهامة ادت الى اعتبار هذه الفترة نقطة تحول في تاريخ الصناعة المصرية.

فقد كان كبار ملاك الاراضي من المصريين ـ قبل الحرب العالمية الاولى ـ يستثمرون اموالهم في شراء الاراضي، بينما كانت مجالات النشاط الاقتصادي الاخرى من تجارة وصناعة في يد رأس المال الاجنبي، بتشجيع من الاستعمار والحماية البريطانية، وفي اثناء الحرب شعر اثرياء المصريين بقيمة الاستثمار الصناعي والتجاري، وارتفاع عوائده، بما صاحب ذلك من فتح الابواب للمصريين للدخول في مجالات الصناعة، وضعف القيود التي كانت تحول بين رأس المال الوطني وتوظيفه في المشروعات الصناعية، وتهيأت الظروف امام الرأسمالية الوطنية، فأسس جماعة منهم ـ وعلى رأسهم طلعت حرب ـ بنك مصر في ٧ مايو سنة ١٩٢٠ تحت شعار «ان الاستقلال الاقتصادي هو الوسيلة لبلوغ الاستقلال السياسي».

وكان هذا الشعار وليد ثورة ١٩١٩ ومرتبطاً بها [1]..

---

(١) مصطفى كامل الفلكي : طلعت حرب، زعيم الاستقلال الاقتصادي.

وكانت مهمة البنك الاساسية تعبئة وتجميع المدخرات الوطنية، وتوظيفها في خدمة الاقتصاد القومي، بعيداً عن اي مشاركة اجنبية.

وقبل صدور هذا القانون، لم يكن في مصر سياسة جمركية بالمعنى الحديث، ثم صدر القانون لوضع تعريفة جمركية لتنمية وحماية الصناعات المحلية، ولزيادة موارد الدولة عن طريق الضرائب غير المباشرة.

وبدأ اثر الحماية يظهر تدريجياً في السنوات التالية بانتعاش الصناعة، بعد ان تضافرت عوامل عديدة ـ تدريجياً ـ على تهيئة المناخ لميلاد صناعة مصرية حديثة.

وخلال الحرب العالمية الثانية، تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لتوجيه دفة الاقتصاد، واضطرت بريطانيا الى مساعدة مصر لتعبئة مواردها الاقتصادية لسد النقص الذي تولد عن انقطاع الواردات، فانتعشت الصناعة المصرية، وعملت كثير من المصانع بكامل طاقتها الانتاجية، وانتظم العمل باكثر من «وردية» وحققت المؤسسات الصناعية ارباحا ضخمة ساعدتها على اجراء توسعات كبيرة، كما حدث في صناعة النسيج.

ورغم ظروف الحرب القاسية، استطاعت الصناعة اشباع اغلب احتياجات الطلب المحلي، بل والتصدير الى اسواق الشرق الاوسط القريبة والتي عانت من انقطاع الاستيراد من الدول الاوروبية.

وانشأت الحكومة «المصرية» صندوق دعم صادرات الغزل والنسيج، ورفعت التعريفة الجمركية على بعض السلع المستوردة، وتفضيل المنتجات المصرية عند التعاقد، واعانة بعض الصناعات، ثم انشأت تلك الحكومة «المصرية» في عام ١٩٤٩ البنك الصناعي[1] برأسمال قدره مليون ونصف مليون جنيه لتقديم القروض والاسهام في تأسيس الشركات الصناعية.

---

(١) حكومة السعديين برئاسة ابراهيم عبد الهادي.

وكانت الحكومة « المصرية » قد اصدرت في عام ١٩٤٧ قانون « تمصير الشركات الاجنبية »[1] الذي يقضي بان يكون للمصريين ٥١٪ من رأس مال اي شركة في مصر على الاقل، وان يتقاضى المصريون العاملون في اية شركة في مصر ٥١٪ من الاجور التي تدفعها الشركة على الاقل.

وجدير بالذكر ان حكومة « الحركة المباركة » قد عدلت هذا القانون في عام ١٩٥٢ وخفضت النسبة الى ٤٩٪ للمصريين و ٥١ للاجانب، تحت شعار تشجيع الاستثمار الخاص والاجنبي، قبل ان يصنع السادات ـ ما هو اخطر واكثر ـ في عام ١٩٧٥ وتحت نفس الشعار..

وقبل عهد « الحركة المباركة » كان في مصر عدد من اصحاب الملايين منهم، احمد عبود، ومحمد فرغلي، وعلي امين يحيى، ومحمد حسن العبد، لكنهم جميعاً قد استثمروا اموالهم في مصر، في مجالات الصناعة والتجارة والمال، ولم ينزحوها للخارج او يفروا بها الى بلاد اوروبية، وعندما جاءت « الحركة المباركة » اممت ممتلكاتهم وشركاتهم ـ وكانت موجودة في مصر ـ فاممت ممتلكات احمد عبود ومنها شركة السكر والتقطير المصرية، وشركة بواخر البوسطة الخديوية، وشركة السماد في السويس.

كما اممت « الحركة المباركة » شركات فرغلي وعلي يحيى لتصدير الاقطان في الاسكندرية، وشركة العبد للمقاولات في القاهرة، وغيرها كثير..

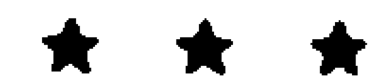
اما في عهد « الحركة المباركة » وانفتاحها الاقتصادي فقد سمعنا عن اصحاب الملايين من امثال توفيق عبد الحي، وعصمت السادات، وهدى عبد المنعم ـ المرأة الحديدية ـ ومليونيرات بيع الشقق، والهروب بما جمعوه منها ـ وما اقترضوه من البنوك ـ الى الخارج.

---

(١) حكومة السعديين برئاسة محمود فهمي النقراشي.

ورغم كل اجهزة الرقابة والامن في عهد « الحركة المباركة » لا يدري احد ـ حتى الآن ـ اذا كانت المرأة الحديدية لا تزال في مصر، ام انها قد هربت الى الخارج..

ومع كل ذلك يقول الميثاق ان الرأسمالية الوطنية قد لعبت في مصر ـ قبل الحركة المباركة ـ دور المغامرين الاجانب، مع ان المغامرين كانوا يتمنون ان يلعبوا دور توفيق عبد الحي وهدى عبد المنعم..!!.





كيف صدر الميثاق ؟



انور السادات

كيف صدر الميثاق ؟

في مايو من عام ١٩٦٢ انعقد بقاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة « المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ».

وكان جمال عبد الناصر قد دعا الى انتخابات عامة لاختيار اعضاء هذا المؤتمر ، الذي كانت مهمته ان يضع ميثاقا للعمل الوطني يحدد ـ في وثيقة مكتوبة ـ فلسفة الفكر والعمل السياسي في عهد الجمهورية..

وكان جمال عبد الناصر قد اصدر ـ قبلها بسنوات ـ كتابا بعنوان « فلسفة الثورة » حاول ان يشرح فيه افكاره بالنسبة للعمل الوطني، او اتجاهاته فيما يتعلق بالتغيير الذي يرى ادخاله على طريقة الحكم، بعد اسقاط الملكية، واستقرار السلطة في ايدي الضباط الاحرار..

وقيل وقتها بان كتاب « فلسفة الثورة » يتضمن افكار جمال عبد الناصر ، التي صاغها اقرب الصحفيين الى قلبه.. والى عقله.. الاستاذ محمد حسنين هيكل، وقيل ايضاً ان الذي صاغها هو مصطفى امين..

وبالرغم من ان كتاب « فلسفة الثورة » كان يحمل بعض ملامح فكر عبد الناصر ، الا انه لم يزد عن كونه « مقالا مطولا » يتناول قدراً من الخواطر والانطباعات، باكثر مما يتضمن مذهباً او فلسفة..

فقد صدر الكتاب في وقت مبكر نسبياً، لم تكن فيه كل الرؤى قد اتضحت امام جمال عبد الناصر ، ولم تكن فيه « صراعات القوى » داخل مجلس قيادة الثورة قد حسمت بعد لصالحه..

والكتاب ـ بعد هذا كله ـ لم يكن سوى اجتهادات تحمل اسم عبد الناصر ،

وتنتسب اليه شخصياً، وبالتالي فليس لها حجة التعبير عن ارادة شعب، او مبادىء ثورة..

وامام النقد المتصل الذي شنته بعض القوى السياسية في داخل مصر، ومعظم الصحافـة العالمية في خارجها، والذي يقول بان حركة الضباط الاحرار لا تحكم في ظل نظرية ـ سياسية واجتماعية ـ محددة المعالم، رأى جمال عبد الناصر ان تكون له نظرية يستطيع ان يجادل ـ وان يناور ـ على اساسها..

ورأى ان تتحصن نظريته ـ من ناحية الشكل ـ بضمانين يوفران لها بعض القبول على المستويين المحلي والعالمي..

- فالنظرية الجديدة لا يجب ان تنسب اليه شخصياً، حتى لا يقترب به الشبه من هتلر الذي بنى فلسفته على افكار سجلها في كتابه الشهير «كفاحي».. وكانت واحدة من عقد جمال عبد الناصر هي تشبيهه بهتلر أو موسوليني..
- والنظرية يجب ان تكتسب ـ ولو من ناحية الشكل ـ طابع الارادة الشعبية، حتى يستطيع في الوقت المناسب ان يقول بانه يطبق ارادة شعب، بدلا من ان يقال عنه انه يطبق اجتهادات فرد..

لذلك فقد اهتدى جمال عبد الناصر الى فكرة المؤتمر الوطني، واختيار اعضائه بالانتخاب العام، حتى يأخذ طابع جمعية تأسيسية موسعة يختارها الشعب لتضع ميثاقا للعمل الوطني يعتبر تجسيداً لآمال الشعب وطموحاته، ويصبح جمال عبد الناصر وهو يطبق الميثاق حارسا على مصالح الشعب وحاميا لارادته..

وبعد ذلك كله يستطيع جمال عبد الناصر ان يضع اصبعه في عين اي انسان ـ في الداخل أو الخارج ـ يتهمه بالدكتاتورية او يشبهه بهتلر أو موسوليني..!!.

وجرت الانتخابات لاختيار اعضاء المؤتمر الوطني للقوى الشعبية، ونجح فيها ـ بطبيعة الحال ـ كل رجال الحكم الناصري ومؤيدوه «وتسللت» الى عضوية المؤتمر

قلة من المستقلين واصحاب الرأي، وان كانت نسبة عددهم الى عدد اعضاء المؤتمر لا تشكل اي خطر ـ أو عائق ـ امام الخطة الناصرية لاصدار ميثاق تتوفر له كل الضمانات الشكلية التي أرادها له..

وفي يوم افتتاح المؤتمر، كنا نقف ثلاثة في ساحة الحرم الجامعي ننتظر فتح ابواب قاعة الاجتماع.. احمد شهيب، ومصطفى كامل مراد، وهما من جماعة الضباط الاحرار، وكاتب هذه السطور..

وأقبل علينا من بعيد مشوحاً بيديه، ابو الفضل الجيزاوي الذي كان هو الآخر من الضباط الاحرار، ثم حصل على ليسانس الحقوق وعمل محامياً، لكنه ظل ـ مع ذلك ـ مرتبطاً بعلاقات الصداقة والزمالة بضباط حركة يوليو عام ١٩٥٢..

وعندما وصل ابو الفضل الجيزاوي الى مقربة خطوات منا، صاح في لهجة يمتزج فيها الجد بالهزل وقال:

ـ والله العظيم احنا في ثورة بصحيح..

وضحك احمد شهيب بدهشة وقال له:

ـ جرى ايه يا ابو الفضل..؟ بقى بعد الثورة بعشر سنوات جاي تقول احنا في ثورة بصحيح..؟

ولم يتركه ابو الفضل يكمل حديثه، واسترسل يقول:

ـ ما دام احمد شهيب، ومصطفى كامل مراد، قد اصبحا مكان فرغلي باشا وعلي باشا يحيى.. يبقى احنا صحيح في ثورة..

وضحك الجميع.. فقد فهموا ما يقصده ابو الفضل الجيزاوي، وان كانت بعض الضحكات قد اخفت وراءها شعوراً بالحرج.. والاحراج..

فقد كان الثلاثة، احمد شهيب، ومصطفى كامل مراد، وابو الفضل

الجيزاوي، يعملون مع كمال الدين حسين احد اعضاء مجلس قيادة الثورة، والذي تولى في عهدها عدة مناصب هامة من بينها منصب وزير التربية والتعليم، ومنصب نائب رئيس الجمهورية.

وبعد قرارات التمصير.. والتأميم.. التي اتخذها مجلس قيادة الثورة ضد بعض رجال الاعمال في العصر الملكي، رأى كمال الدين حسين ان يكافىء الضباط الذين عملوا معه ـ وكلهم من ضباط سلاح المدفعية ـ فعين احمد شهيب ومصطفى كامل مراد رئيسين لمجلس ادارة اثنتين من اكبر شركات تصدير الاقطان وهما الشركتان اللتان كان يرأس مجلس ادارتها محمد فرغلي باشا وعلي امين يحي باشا.. وكلاهما كان من اصحاب الملايين..

اما ابو الفضل الجيزاوي فكان قد اختار ـ منذ وقت مبكر ـ مهنة المحاماة، والدفاع عن الحريات، فلم ينله نصيب من رئاسة إحدى الشركات المؤممة مثل زميليه، رغم انه كان من الضباط الاحرار، ومن ضباط سلاح المدفعية الذين عملوا في مكتب كمال الدين حسين..!!.

لذلك فقد كان هناك معنى آخر لعبارته التي قال فيها «احنا في ثورة بصحيح» وهو معنى لم يغب عن فطنة احمد شهيب ومصطفى كامل مراد...

وانفتح الباب الرئيسي لقاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة، وبدأنا نتجه الى القاعة ـ نحن الاربعة ـ ولا زالت آثار الضحكات ترتسم على الوجوه، بعضها يختلط بصفرة الغيظ، وبعضها بحمرة الخجل..

وعلى اول الردهة الموصلة الى قاعة الاجتماع، وقف بعض الشباب الناصري، وعلى صدورهم شارة المؤتمر، يوزعون على كل واحد من الاعضاء الداخلين الى القاعة ملفاً انيقاً يحمل بعض النشرات والمطبوعات عن مشروعات «الثورة» ابتداء من مشروع تشجير كوم اوشيم الى مشروع قطار الرحمة، ومعونة الشتاء..!!.

وعلى مقعدي في قاعة الاجتماع، قلّبت اوراق الملف، فوجدت من بينها كتيباً

صغيراً بعنوان « الميثاق - ٢١ مايو ١٩٦٢ ».

ونظرت الى احمد شهيب، وكان يجلس على مقعد الى يميني، وسألته:

- ما هذا.. لقد فهمت ان اعضاء المؤتمر هم الذين سوف يضعون الميثاق.. لكنني ارى ان الميثاق قد اعد بالفعل - قبل ان تبدأ الجلسة الافتتاحية - بل وطبع في كتاب انيق وعلى ورق مصقول...؟.

وكتم احمد شهيب ضحكة ساخرة وقال:

- يا اخي ده « مشروع » الميثاق.. يعني ورقة عمل.. هوه معقول كل هذا العدد من الاعضاء يبدأوا الصياغة من اول كلمة..

واستطرد يقول:

- ان مناقشات الاعضاء يجب ان تدور حول نص معروض عليهم، ومن خلال المناقشات يتم اقرار - او تعديل - كل فقرة بناء على رأي اغلبية الاعضاء..

وبدت اجابة احمد شهيب مقنعة، فنظرت امامي حيث توجد المنصة، ومن ورائها لافتة كبيرة من القماش الابيض، مكتوب عليها هي الاخرى:

« المؤتمر الوطني للقوى الشعبية - الميثاق - ٢١ مايو ١٩٦٢ ».

وبعد لحظات دخل في اتجاه المنصة جمال عبد الناصر، ومن ورائه كمال الدين حسين، وانور السادات، الامينان العامان للمؤتمر..

والتهبت القاعة بالتصفيق الشديد، وجلس جمال عبد الناصر، بعد ان اشار لاعضاء المؤتمر بكلتا يديه بالجلوس، وجلس الى يمينه كمال الدين حسين، والى يساره انور السادات، بينما التصفيق لا يزال مدوياً في ارجاء القاعة الرحبة.

وافتتحت الجلسة بآيات من الذكر الحكيم، اختار المقرىء ان تكون منها الآية الكريمة (٢٠) من سورة الرعد:

﴿الذين يوفون بعهد الله ولا ينقضون الميثاق﴾..

ثم وقف جمال عبد الناصر ـ بقامته الممدودة ـ وبدأ يقرأ « الميثاق » الذي يقع في عشرة فصول تخللتها استراحة قصيرة بعد الفصل الخامس.

كما في شهر مايو، لكن الحرارة كانت شديدة داخل القاعة التي تضم اكثر من الفين من الاعضاء والمدعوين، معظمهم من المدخنين مع سوء التهوية وكثرة الرطوبة، فلم تكن القاعة ـ وقتها ـ قد زودت بعد باجهزة تكييف الهواء..

وساعدت الحرارة على ان يشيع جو من القلق سبّبه طول القراءة.. وطول الاستماع.. حتى انتفضت القاعة فجأة على صوت عاصفة من التصفيق كادت تهز ارجاءها، وتحيلها الى حلبة من حلبات مصارعة الثيران.

وكان سبب العاصفة، ان عبد الناصر قد وصل في قراءته للميثاق الى فقرة تقول:

« .. ومن هنا فان الدستور الجديد يجب ان يضمن للفلاحين والعمال نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها بما فيها المجلس النيابي باعتبارهم اغلبية، كما انها الاغلبية التي طال حرمانها من حقها الاساسي في صنع مستقبلها وتوجيهه ».

ولما كان اغلب الجالسين في قاعة المؤتمر ـ على الاقل ـ من العمال والفلاحين، فقد اطربتهم هذه العبارة، وانطلقوا في تصفيق هستيري، هو ما قصد اليه جمال عبد الناصر بالضبط..

ورفعت الجلسة بعد ان انتهى عبد الناصر من قراءة بقية فصول الميثاق، على ان تعود في اليوم التالي للانعقاد حتى تعطي الكلمة لاعضاء المؤتمر لمناقشة (مشروع الميثاق).

واستمرت الاجتماعات عدة ايام لَمْ يؤذن خلالها بالكلام الا لرجال عبد الناصر، الذين عبروا ـ على اختلاف القطاعات التي ينتمون اليها ـ عن تأييدهم الشديد لكل ما ورد في الميثاق، وعلى وجه الخصوص لتخصيص نسبة ٥٠٪ من

مقاعد جميع المجالس الشعبية للعمال والفلاحين..!!.

بل ان جميع من اعتلوا المنبر ـ وبغير استثناء ـ قد تعرضوا لهذه النقطة في كلماتهم، وكانت هذه النقطة بالذات هي طريقة المتكلّمين الوحيدة للحصول على تصفيق القاعة لكلمتهم، حتى وإن لم تتضمّن الكلمة ما يستحق التصفيق.

وبالرغم من أنّ جميع المتكلّمين في الجلسات كانوا يؤيدون (الأفكار) التي تضمنها الميثاق، الا ان البعض منهم كانت له بعض المقترحات لتعديل فقرة او اكثر من فقرات الميثاق، وكانت للقلة القليلة تحفظات على فكرة أو اكثر..

فلم يكن البعض ـ مثلا ـ موافقاً على تخصيص نسبة للعمال والفلاحين تفرض على الشعب عنوة، وتصبح قيداً على ارادته في اختيار ممثليه، حتى وان كانت اغلبية الشعب من العمال والفلاحين، فمثل هذا القيد تناقض واضح مع الديموقراطية، ونموذج لا مثيل له في كل الديموقراطيات الحقيقية..

فكل الشعوب المتقدمة في العالم اغلبيتها ـ بطبيعة الحال ـ من العمال والفلاحين، وليس هناك شعب في العالم اغلبيته من المثقفين او الرأسماليين مثلاً، ومع ذلك لم نرى في اي دولة ديموقراطية مثل هذا القيد الذي يلزم المواطنين بان يكون نصف ممثليهم من العمال والفلاحين..

وسمعت البعض يقول ـ في فترات الاستراحة ـ ان الديموقراطية قد علمتنا بان الشعوب ـ في مرحلة معينة من تاريخها ـ قد يأتي اختيارها لممثليها ولحكومتها على عكس ما تتوقعه النظرة الضيقة والمصالح المؤقتة..

الم يسقط الشعب البريطاني ـ مثلا ـ حزب المحافظين بزعامة ونستون تشرشل، الذي انتصر معه وبه في الحرب العالمية الثانية، واختار بعد الحرب مباشرة حزب العمال..؟.

الم يخذل الشعب الفرنسي ـ مثلا ـ الجنرال ديجول في الاستفتاء الذي اجراه على

الثقة به، واضطره الى الاستقالة، مع ان تاريخ ديجول في الحرب العالمية الثانية معروف، يقدره الشعب الفرنسي ولا ينساه..!!.

الا يعني ذلك ان ارادة الشعوب فوق كل ما يتصوره ادعياء السياسة من قوالب يريدون ان يرسموها لشعوبهم - بالاقلام والمساطر - ويسوقوها الى داخل هذه القوالب عنوة واقتداراً...

لكن هذه الافكار، كانت تعرض فقط خارج قاعات الاجتماع، اما داخل القاعة، وفوق المنصة، فالثناء كل الثناء على فكرة تخصيص نصف المقاعد للعمال والفلاحين..

وفي جلسة تالية تغيب كمال الدين حسين، وحضر الجلسة - مع جمال عبد الناصر - انور السادات فقط، ونقل السادات مكان جلوسه على المنصة من يسار عبد الناصر الى يمينه، مما يعني انه قد احتل مكان كمال الدين حسين، الذي عرفنا فيما بعد انه اختلف مع عبد الناصر، وغادر مكان انعقاد المؤتمر، ولم يعد اليه بعد ذلك..

ومارس انور السادات دور « الرجل الثاني » فاعلن عبر الميكرفون ان المناقشات « قد طالت باكثر مما كان متوقعاً »، وان جميع المناقشات التي جرت حول الميثاق، وجميع الاقتراحات التي تقدم في هذا الشأن، سوف تنشر في وثيقة مستقلة بعنوان « تقرير الميثاق ».

ثم وقف انور السادات - في تؤدة - وأوثق ازرار سترته، والقى قسماً ردده من ورائه معظم أعضاء المؤتمر وقوفاً، تضمن اصدار الميثاق، والالتزام به، ومبايعة عبد الناصر..!!.

وهكذا صدر ما سمي « ميثاق العمل الوطني » دون ان تتغير كلمة واحدة في النص الذي قرأه جمال عبد الناصر، ووزع على اعضاء المؤتمر - مطبوعاً - قبل دخولهم الى قاعة المؤتمر..

فلم يكن ما وزع على الاعضاء قبل دخول القاعة مشروعاً للميثاق، او ورقة عمل، كما اراد ان يصوره احمد شهيب، او ـ ربما ـ كما تصوره هو نفسه، لكنه كان ورقة أعدها، وقرأها، وأقرها جمال عبد الناصر، دون ان يتمكن الشعب المفترى عليه، او يتمكن احد من ممثليه في «المؤتمر الوطني للقوى الشعبية» ان يغير حرفاً واحداً فيها..



عَصْرٌ .. وَعَصْر

لعبت قصيدة الشعر، والاغنية، دوراً بارزاً في تسجيل الاحداث السياسية، خلال الفترة الممتدة بين « هوجة » عرابي و « الحركة » المباركة..

وكانت بعض هذه الأشعار والاغاني تعبيراً تلقائياً عن مشاعر الشعب المصري، وكان بعضها الآخر تفصيلاً « حسب المقاس » لارضاء الحاكم، او لتحويل الهزيمة الى نصر، امعاناً في تزييف التاريخ والسخرية من عقول الناس..

واذا كان الادب - بصفة عامة - يتأثر بلون الحكم، فلقد صدقت هذه القاعدة - بصفة خاصة - على الشعر والاغنية في مصر، في الفترة التي نتحدث عنها..

لذلك فقد رأينا ان نتوقف قليلا عند قصائد الشعر وكلمات الاغاني لنرى ان كانت تتفق - أو تختلف - عن التحليل الذي وصلنا اليه في فصول هذا الكتاب.

وسوف نبدأ بعرابي، الذي اختلف فيه الرأي، فالبعض اعتبره مسؤولاً عن الهزيمة والاحتلال، والبعض الآخر تلمس له العلل والاعذار..

وقلنا في فصل سابق، انه مهما كان شأن عرابي من صدق النوايا، فان الاحتلال على يديه قد وقع، والهزيمة نتيجة لقصر نظره قد تحققت..

ووصف الشعب ما جرى كله بانه « هوجة » بما يشير اليه هذا التعبير الشعبي من فوضى واضطراب، وما يوحي به من اختلاط الحقيقة بالخيال..

واصدر الخديوي عفواً عن عرابي ورفيقه علي فهمي، والسماح لهما بالعودة من المنفى الى مصر، فحملتهما سفينة الى ميناء السويس ثم حملهما القطار الى القاهرة..

ونشرت الصحف[1] قصيدة للشاعر احمد شوقي بمناسبة عودة عرابي قال فيها:

صغار في الذهاب وفي الاياب	اهذا كل شأنك يا عرابي.؟
عفا عنك الاباعد والاداني	فمن يعفو عن الوطن المصاب؟
واذ ملئت لك الدنيا نفاقا	وضاقت بالغباوة و التغابي
واذ تقنى المعالي بالتمني	واذ يغزي الاعادي بالسباب
يريدون النساء بلا حجاب	ونحن اليوم اولى بالحجاب!!

وقد عبرت هذه القصيدة عن مشاعر الشعب يوم عودة عرابي، وفي احلك فترات الاحتلال، وقبل ان يحاول البعض خلع صفات البطولة والوطنية على هذا الرجل الطموح الذي بدأ حياته ضابطاً من «تحت السلاح» حتى وصل الى منصب وزير الحربية، وأدى تهوره وقصر نظره الى احتلال اجنبي لمصر دام اكثر من ثلاثة ارباع قرن من الزمان.. حتى ولو كان حسَن النوايا..

والملفت للنظر أن يأتي الميثاق، الذي صدر في عام ١٩٦٢، ليعتبر عرابي - وحده - من بين جميع الزعماء هو البطل الوطني، وما عداه من الزعماء الذين تصدوا للاستعمار البريطاني على امتداد خمسة وسبعين عاماً، وكافحوه بكل الوسائل وتعرضوا في سبيل ذلك الى النفي واحكام الاعدام، هم خونة وعملاء، لا هم لهم الا الصراع على الحكم والتحالف مع الرجعية والإقطاع..!!.

يقول الميثاق عن «هوجة» عرابي[2]:

«وكانت ثورة عرابي هي قمة رد الفعل الثوري ضد النكسة».

---

(١) - المجلة المصرية، عدد ١٥ يوليو ١٩٠١. - اللواء، عدد اول اكتوبر ١٩٠١.

(٢) الميثاق، الباب الثالث.

ويقول الميثاق عن ثورة ١٩١٩ وديموقراطية واحزاب ما بعد هذه الثورة [1]:

« وكانت النتيجة ان اصبح الصراع الحزبي في مصر ملهاة تشغل الناس وتحرق الطاقة الثورية في هباء لا نتيجة له.

وكانت معاهدة سنة ١٩٣٦ التي عقدت بين مصر وبريطانيا، والتي اشتركت في توقيعها جبهة وطنية تضم كل الاحزاب السياسية العاملة في ذلك الوقت، بمثابة صك الاستسلام للخديعة الكبرى التي وقعت فيها ثورة ١٩١٩. فقد كانت مقدمتها تنص على استقلال مصر، بينما صلبها في كل عبارة من عباراته يسلب هذا الاستقلال كل قيمة له وكل معنى ».

وهكذا أراد الميثاق ان يقلب الحقائق، وان يشوه جدران المعبد، فيجعل من الذي تسبب في هزيمة الجيش المصري ودخول الاحتلال البريطاني اليها، بطلا وطنياً، اما الذين امضوا حياتهم في مكافحة هذا الاحتلال وضحوا بدمائهم وثرواتهم من اجل التخلص منه، فهم الذين وقعوا صك الاستسلام ووقعوا في الخديعة الكبرى..!!.

ولم تقف الحركة المباركة هذا الموقف من عرابي إلا لانه كان احد العسكريين، ولم تتجن على الزعماء السياسيين إلا لأنهم لم يكونوا من العسكريين، مع ان الجميع كانوا من المصريين..!!.

وتبرير هزيمة عرابي، قد فتح الباب امام محاولة تبرير هزائم كثيرة اخرى لحقت بمصر على يد العسكريين، وكانوا يجدون لها دائماً اسباباً وهمية كمؤامرات الامبرالية، وخيانة الرجعية، وتجسس الباخرة « ليبرتي » من عرض البحر..!!.

وعندما انتقل مصطفى كامل الى جوار ربه، عبرت كلمات احمد شوقي عن مشاعر أمة بأسرها فقال:

---

(١) الميثاق، الباب الثالث.

المشرقان عليك ينتحبان … قاصيهما في مأتم والداني
لفّوك في علم البلاد منكساً … جزع الهلال على فتى الفتيان
والخَلق حولك خاشعون كعهدهم … اذ ينصتون لخطبة وبيان
لو أن اوطانا تُصور هيكلا … دفنوك بين جوانح الأوطان
او كان يحمل في الجوارح ميت … حملوك في الاسماع والاجفان
أو كان للذكر الحكيم بقية … لم تأت بعد، رثيت في القرآن
يا صب مصر ويا شهيد غرامها … هذا ثرى مصر، فنم بأمان
فلعل مصراً من شبابك ترتدي … مجداً تتيه به على البلدان
مصر الاسيفة ريفها وصعيدها … قبرٌ أبرّ على عظامك حاني
اقسمت انك في التراب طهارة … ملَك يهاب سؤاله الملكان

وكذلك قال احمد شوقي في رثاء سعد زغلول:

شيعوا الشمس ومالوا بضحاها … وانحنى الشرق عليها فبكاها
جلل الصبحَ سوادا يومها … فكأن الأرض لم تخلع دجاها
خفضوا في يوم سعد هامتهم … وبسعدٍ رفعوا امسِ الجباها
تسكب الدمع على سعدٍ دما … امة من صخرة الحق بناها
أوَلَمْ يكتب لها دستورها … بالدم الحرّ ويرفع منتداها
سال فيها قلما مستنهضاً … ولساناً كلما اعيت حداها
ورمى بالنفس في بركانها … فتلقى اولَ الناس لظاها

وعندما أقام طلعت حرب «بنك مصر» في عام ١٩٢٠ ادرك الشعب على الفور انه على بداية الطريق نحو الاستقلال الاقتصادي وجاءت قصيدة احمد شوقي تعبر عن هذا الشعور الوطني وهو يقول:

تدفق مصرف الوادي فروّى … وصاب غمامُه فسقى وجادا
دعا فتنافست فيه نفوسٌ … بمصر لكل صالحة تنادى

تقـدم عـونها ثقـةً ومـالاً واحيانـاً تقـدمـه اجتهـادا
واقبـل مـن شبـاب القـوم جمع كما بنـت الكهـول بنـى وشـادا
تأنـى حين أسسـك ابـن حـربٍ وحين بنـى دعـائمـك الشـدادا
بنـى الدار التي كنـا نـراهـا امـانيَّ المخيّـل او رقـادا
ولم ار بعـد قـدرتـه تعـالى كمقـدرة ابـن آدم ان أرادا

وفي الثلاثينات، وتحت الضغط الشعبي مـن اجـل مـواجهـة الانجليـز بكلمـة واحدة، والدعوة لقيام جبهة وطنية للتفاوض معهم كتب احمد شوقي وغنى محمد عبد الوهاب:

إلام الخلـف بينكمـو إلامَ وهذي الضجـة الكبرى علامـا؟
وفيم يكيـد بعضكمـو لبعـضٍ وتبـدون العـداوة والخصـامـا
وايـن الفـوز لا مصر استقـرت على حـالٍ ولا السـودان دامـا

وفي عام ١٩٤٥، وبعد شهور قليلة من انتهاء الحرب العالمية الثانية، دعا الملك فاروق ملوك ورؤساء الدول العربية - المستقلة في ذلك الوقت - الى اول مؤتمر للقمة، واستضاف الملوك والرؤسـاء في قصره بانشاص، وكانوا سبعة، هم - إلى جانب الملك فاروق - الملك عبد العزيز آل سعود ملك السعودية، والامير عبد الاله الوصي على عرش العراق، والرئيس شكري القوتلي رئيس سوريا، والرئيس بشارة الخوري رئيس لبنان، والملك عبدالله ملك الأردن، والامام يحيي امام اليمن..

واتفق الرؤسـاء والملوك في مؤتمر انشاص على انشاء جامعة الدول العربية، وحددوا الخطوط العريضة لميثاقها..

واصدرت هيئة البريد المصرية مجموعة من طوابع البريد التذكارية تسجل هذا الحدث الكبير، وتحمل صور الملوك والرؤسـاء، ووضع الشاعر محمد الأسمر قصيدة لحنها زكريا احمد، وغنتها ام كلثوم امام الملوك والرؤسـاء تقول ابياتها:

زهر الربيع يـرى أم سـادة نجبُ — وروضة أينعت أم حفلـة عجـبُ

تجمّع الشرق فيها فهـو مـؤتلـفٌ — كالعقد يلمع فيـه الدر والذهـبُ

كفاه أن يد « الفـاروق » تنظمـهُ — وانـه أمـل للشرق مـرتقـبُ

بني العروبـة هـذا القصر كعبتنـا — وليس فيـه مـن الحجـاج مغتربُ

عجبت للنيل يطفي كـل ذي لهبٍ — يكاد من نفحات الشـوق يلتهـبُ

حياكمو وهو جذلان وقال لكـم — ان العـروبـة فيما بيننـا نسـبُ

هذي يدي عن بني مصرٍ تصافحكم — فصافحوها تصافح نفسها العـرب

وعلى الرغم من مجموعة الطوابع التذكـاريـة التي لا يمكـن انكـار وجـودهـا ، وقصيدة محمد الأسمر التي غنتها ام كلثوم ، فان جمال عبد الناصر ، قد امتلك من « الجرأة » ما جعله يقول بانه اول من دعا الى مؤتمر للقمة العربية ، وأول من جمع العرب على كلمة سواء ..!!.

ويقول ميثاق « الامانة والشرف » :

« ان القيادات الثورية في ذلك الوقت لم تستطع ان تمد بصرها عبر سيناء ، وعجزت عن تحديد الشخصية المصرية ، ولم تستطع ان تستشف من خلال التاريخ أنه ليس هناك صدام على الاطلاق بين الوطنية المصرية والقومية العربية ..

وبهذا الفشل فان النضال العربي في ساعة من اخطر ساعات الأزمة حرم من الطاقة الثورية المصرية ، وتمكنت القوى الاستعمارية من ان تتعامل مع امة عربية ممزقة الاوصال مفتتة الجهد » ..

وينسى الميثاق انه عند صدور قرار الامم المتحدة بتقسيم فلسطين في عام ٤٧ ، حاربت الجيوش العربية جميعها في فلسطين بقرار اجماعي من جامعة الدول العربية ، تبنته مصر وزعماؤها ، ولم يحرم النضال العربي من « الطاقة الثورية المصرية » ..!؟.

ونسي الميثاق ايضاً أن « الحركة المباركة » قد قدمت الى المحاكمة أمام محكمة

الثورة واحداً من أشرف وأطهر أبناء مصر وزعمائها هو ابراهيم عبد الهادي رحمه الله بتهمة « الزج بجيش مصر في حرب لم يكن مستعداً لها »؟؟!!.

ولسنا ندري ماذا تريد الحركة المباركة بالضبط، هل كانت تريد عدم مشاركة مصر في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ، أم كانت تريد ان تنتظر مصر حتى تستعد لهذه الحرب، وتترك اسرائيل تستعد لها ايضاً..!!.

ثم نسأل: وماذا فعلت الحركة المباركة ـ بعد طول استعدادها ـ في معارك الخامس من يونيو عام ١٩٦٧..؟؟.

لكن الذين يكذبون لا يخجلون..!!.

ولعل أطرف تعليق علىَ الاحداث السياسية ـ بالأغنية ـ جاء اثناء عرض القضية المصرية على مجلس الأمن الدولي في عام ١٩٤٧ ، فبعد مناقشات المجلس تقدم بعض ممثلي الدول بعدد من مشروعات القرارات لحل النزاع، كان من بينها الاقتراح الصيني والكولومبي والبرازيلي، وكانت البرازيل وقتها خاضعة للنفوذ الامريكي.

ورفض الوفد المصري في مجلس الأمن هذه المشروعات وعلى وجه الخصوص المشروع البرازيلي، وقال النقراشي في جلسة المجلس بتاريخ ٢٢ اغسطس سنة ١٩٤٧:

« لقد اجهد ممثل البرازيل المحترم نفسه في ان يرسم لمجلس الامن طريقا يسلكه في هذا الشأن، على انه شرع يضع قيوداً لم يملها الميثاق.. وكانت النتيجة ان مشروع القرار الذي عرضه عليكم لا يجدي اطلاقا.. ولم يأبه مندوب البرازيل المحترم بما على مجلس الأمن من واجب محتوم نحو معالجة اي نزاع (من شأن استمراره ان يعرض السلم والأمن الدولي للخطر) كما جاء بالميثاق نفسه.. ومن ثم فان الحكومة المصرية ترى ان النزاع ملح ينطوي على كل عوامل الخطورة والاستعجال التي يرى ممثل البرازيل انها تتطلب اجراء عاديا. وانه ليحزنني انه

يطلب إلى مجلس الامن ان يتنحى عن البت فيما تقوم عليه هذه القضية من أوجه الحق»..

وتأثر الشارع المصري بما يجري في مجلس الأمن - المنعقد في نيويورك - وتابع جلسات المجلس ساعة بساعة، وانفعل بكل كلمة قيلت من خلال المناقشات، فالشعب لم يكن - وقتها - قد تحول بعد الى حالة السلبية واللامبالاة التي سيطرت عليه في عهد الحركة المباركة.

وكان محمود شكوكو يلقي كل ليلة «مونولوجاته» الهزلية في صالة بديعة مصابني التي يقوم على ارضها الآن فندق شيراتون امام كوبري الجلاء، وانفعل شكوكو بمناقشات المجلس، كما انفعل بها الجمهور ومؤلفي الاغاني، وفي كازينو بديعة وأمام جمهور جاء لقضاء الوقت والمتعة، ولم يأت لاجتماع سياسي، يغني محمود شكوكو:

خلاص نويت انتقم وكسَّرت فناجيلي
وحلفت ما أشربك يا بُنْ برازيلي..!!

وجاءت اغنية شكوكو بسيطة في كلماتها، وفي معناها، لكنها عبرت بصدق عن مشاعر شعب يعيش أزهى عصور ديموقراطيته، وأزهى عصور كفاحه للتخلص من آخر مظاهر الاستعمار الاجنبي..

وما دمنا قد اوردنا نماذج من القصيدة والاغنية، فيما قبل الحركة المباركة، فان الصورة تكتمل بنماذج اخرى عرفتها مصر بعد يوليو من عام ١٩٥٢.

فعندما تعرض جمال عبد الناصر لطلقات رصاص طائشة اصابت كُمَّ سترته في ميدان المنشية، وجرت المواجهة الاولى بينه وبين الاخوان المسلمين، فتحت المعتقلات، وقامت محاكم الثورة، وصدرت احكام الاعدام..

وكتب بيرم التونسي، وغنت ام كلثوم من الحان رياض السنباطي:

يــا جمال يــا مثــال الوطنيــة   احســن اعيــادنــا القــوميــة

بنجاتك يوم المنشية

خــايــن غــدار كــان قصــده يصيــب

وتبــات النــار في صــدر حبيــب

الصدر المليان وطنية

ردوا عليَّ!!

وعندما تولى جمال عبد الناصر رئاسة الجمهورية، رأت الاذاعة ـ الحكومية ـ أن تحتفل بهذه المناسبة، فعدّلت كلمات بيرم التونسي، وغنت ام كلثوم بنفس اللحن تقول:

يــا جمال يــا مثــال الوطنيــة   أجمل اعيــادنــا المصريــة

بــريــاستــك للجُمهــوريــة   ردوا عليّ.. ردوا عليّ

اجمل اعيــادنــا المصريــة   بــريــاستــك للجمهــوريــة

خلصت النيل من كل دخيل..(!!)   وكان محتار ولا كان لـه دليـل

وجمعــت الامــة العــربيــة   ردوا عليّ.. ردوا عليّ

وقد تكون تحية جمال عبد الناصر بمناسبة توليه رئاسة الجمهورية بواسطة اجهزة اعلامه الرسمية مفهومة ـ أو مقبولة ـ لكن الأمر يختلف تماما في مناسبة اخرى..

فعندما وقعت الهزيمة الكبرى والمروعة لجيش مصر ـ وشعبها ـ في ٥ يونيو ١٩٦٧، اذاع عبد الناصر ـ باخراج درامي ـ بيانا الى الشعب نقله التليفزيون مباشرة اعلن فيه تنحيه عن رئاسة الجمهورية «لصديقي وأخي» زكريا محي الدين..

وبكى مذيع التليفزيون ـ جلال معوض ـ امام الجماهير بعد اذاعة البيان، وحشد الاتحاد الاشتراكي العربي عدداً من عمال شركات القطاع العام في

حافلات تملكها هذه الشركات، وخرجت تطوف ببيت جمال عبد الناصر في منشية البكري تطالبه بالبقاء في منصبه..

اما الاذاعة الحكومية، فكانت مشغولة طوال الليل في مهمة اخرى.. كانت الاذاعة ـ الرسمية ـ مشغولة باعداد اغنية تذاع في صباح اليوم التالي..

وخلال ساعات الليل القصيرة، انتهى صالح جودت من تأليف الاغنية، وانتهى رياض السنباطي من تلحينها، وانتهت السيدة ام كلثوم من التدريب عليها مع فرقتها الموسيقية، واذاع راديو القاهرة في الساعات الاولى من الصباح الاغنية التي تقول كلماتها:

قُم واسمعها من اعماقي فأنا الشعب
إبقَ فأنت السد الواقي لمنى الشعب
ابقَ فأنت الأمل الباقي لكل الشعب
انت الخير والنور   انت الصبر على المقدور
انت الناصر والمنصور   ابقَ فأنت حبيب الشعب

★ ★ ★

قُم إنا جففنا الدمع وتبسمنا
قم إنا ارهفنا السمع وتعلمنا
قم انا وحّدنا الجمع وتقدمنا
قم للشعب وبدد يأسه   واذكر غده واطرح أمسه
قم إدفعنا بعد النكسة   وارفع هامة هذا الشعب
قم لله وقُل للعاصي   رغم الجرح ومر الكأس
عاشت مصر
قم إنّا أعددنا العدة   قم انا اعلنا الوحدة

فـارسم انـت طـريـق العـودة   وتقـدم يـدفعـك الشعـب
إبـقَ فـأنـت حبيـب الشعـب   حبيـب الشعـب دمُّ الشعـب

وظلت اذاعة القاهرة - الرسمية - تردد الاغنية عشرات المرات في اليوم الواحد، الى ان أعلن جمال عبد الناصر رجوعه في قراره بالتنحي، فتوقفت الاذاعة عن اذاعة الأغنية التي ذهبت الى طوايا النسيان..

ولم تكن هناك - عبر التاريخ المصري كله - صفاقة اكثر من الصفاقة التي وصفت جمال عبد الناصر غداة الهزيمة المروعة بأنه «الناصر والمنصور»، والتي طالبته بان يبقى في منصبه رغم «الجرح ومر الكأس..»؟؟!!.

ولسنا نعرف ماذا قال راديو تل ابيب في ذلك اليوم لقادة اسرائيل في ٥ يونيو، لكن المؤكد ان اذاعة تل ابيب كانت اقل قحة.. واكثر حياء..!!.





لماذا نحن معارضون؟

الجيل الذي ننتمي اليه عاصر الحياة السياسية في مصر خلال الفترة السابقة على ثورة العسكريين في يوليو من عام ١٩٥٢ ..

وبعض ابناء ذلك الجيل شارك في الحركة الوطنية، سواء في مرحلة المطالبة بالاستقلال، او في مرحلة اعادة البناء الوطني بعد قدر من الاستقلال حققته معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا في عام ١٩٣٦ ..

واحسب ان الاحياء من ذلك الجيل قد اتخذوا ـ منذ البداية ـ موقفاً معارضاً من ثورة العسكريين، وهم لا يزالون حتى الآن في صفوف المعارضة، حتى وان كان منهم من انضم الى عضوية الاحزاب الحاكمة في مصر، او شارك بالعمل في ظلها، منذ عام ١٩٥٢ حتى تاريخ كتابة هذه السطور ..

وقد يبدو للوهلة الاولى من قبيل المفارقة غير المنطقية القول بان من انضموا الى الاحزاب الحاكمة هم ايضا من المعارضين، لكن الدهشة تزول عندما ندرك ان الحزب الواحد، بمسمياته المختلفة، هيئة التحرير، والاتحاد القومي، والاتحاد الاشتراكي العربي، ومن بعدها ـ في ظل تعدد الاحزاب ـ حزب مصر، والحزب الوطني الديموقراطي، قد احتوت كلها على تيارات فكرية متنوعة ـ ومتعارضة في بعض الاحيان ـ حتى وان كانت تجمعها لافتة واحدة تحمل اسم حزب واحد ..

بل ان فكرة تعدد الاحزاب التي خرجت الى الوجود في عام ١٩٧٥ كانت قد بدأت بفكرة تعدد المنابر داخل الاتحاد الاشتراكي العربي، وهو ما يقطع بان

ذلك الحزب الواحد كان يحوي من الآراء المتنوعة والمتعارضة ما كان يستحق ان يفرد لكل رأي منها منبر خاص به.. وتحت الحاح التنوع والتعارض، ولاسباب سياسية ودولية اخرى، رؤي ان تستقل هذه الآراء باحزاب، ولا تكتفي بمجرد المنابر..

فالجيل الذي نتحدث عنه اذن، قد اتخذ موقفاً معارضاً من ثورة العسكريين، وكان تعبيره عن هذه المعارضة قد اتخذ شكل السلبية وعدم المشاركة حينا، وشكل المشاركة في التنظيم الواحد، والمعارضة من الداخل في احيان اخرى، رغم ان هناك استثناءات بطبيعة الحال تؤكد القاعدة ولا تنفيها..

فاذا سلمنا بهذه الحقيقة، فان سؤالاً هاماً يفرض نفسه على هذا السياق هو:

- ولماذا اختار ابناء ذلك الجيل صفوف المعارضة سلبا او ايجاباً..؟.

والسؤال والاجابة - معاً - هي عودة للبحث عن تراث شعب لم ينقطع يوماً عن محاولة انتزاع حقه، والمشاركة في بناء وطنه على اسس راسخة من العدل والكرامة، بالرغم من ظلام فترة قاتمة من التاريخ المصري حاول فيها البعض ان يشوه التاريخ، وان يضلل الاجيال، وان يحتكر لنفسه كل انواع البطولة وكل صور الوطنية، حتى ان الحقيقة - ذاتها - لم تسلم من محاولات هذا البعض لاحتكارها..!!.

وليس يعنينا ان يكون ذلك كله قد تم بحسن نية وقلة خبرة، او تم بسوء قصد وامعان، فان الحساب من واقع صدق النوايا قد اختص به الخالق وحده في شؤون الدين والايمان، اما حكم الشعوب فان التاريخ يحاسب عليه فقط بالنتائج التي تحققت.. او التي لم تتحقق..

فمصائر الامم، وقضايا الشعوب، وحقوق الانسان، أخطر - واعتقد - من ان يكون الحكم عليها بالنوايا حتى وان صدقت، أو بالاحلام والاوهام حتى وان اتسعت.

ثم ننتقل الى شيء من التفصيل للاجابة على سؤال كبير يقول:
- لماذا نحن معارضون..؟.

ولعل السبب في اننا وصفنا السؤال بانه كبير يرجع الى ان الحزب الوطني الحاكم في مصر (حزب الاغلبية!!) لا يكف عن توجيه هذا السؤال لكل من يختلف معه في الرأي، أو يعبر عن اجتهاد يختلف عن اجتهاده في حل قضية..

ويعجب (حزب الاغلبية) من هذه المعارضة التي لم تقتصر على الصحف الحزبية، وانما تعدتها الى بعض كتاب الصحف (القومية)، ولم يختص بها نواب المعارضة في مجلس الشعب وانما شاركهم فيها بعض نواب الحزب الحاكم نفسه..!!.

ومثار الدهشة - لدى الحزب الحاكم - يرجع الى ما يعتقده هذا الحزب من انه يبذل عن طريق حكومته اقصى الجهد، في حدود الامكانيات المتاحة - وهي محدودة بطبيعة الحال - من اجل حل مشاكل الجماهير، وتحسين الخدمات، والسيطرة على الاسعار.. الى آخر هذه العناوين والشعارات التي ترفعها حكومات الحزب الواحد، وترددها بلا ملل خلال فترة امتدت لاكثر من ثلاثين سنة ماضية...

وقد يكون كل - او بعض - ما تدعيه لنفسها تلك الحكومات صحيحاً.. ولا أحد ينكر ان جهداً قد بذل.. لكن قضية التأييد والمعارضة لنظام من انظمة الحكم لا ترتبط بمدى جهده في مواجهة بعض المشكلات اليومية لادارة الدول، ولا نقول حكمها، لان الادارة شيء والحكم شيء آخر..

والمشكلة الحقيقة هي ان مصر - منذ قيام ثورة العسكريين في يوليو ١٩٥٢ - تدار ولا تحكم..!!.

وهذه - بالضبط - هي نقطة البداية في هذا الحديث..

فكلنا يعرف ان ضباط القوات المسلحة - في اي بلد من البلاد - يدرسون في

الكليات العسكرية، أو من خلال الفرق التي تؤهلهم الى الترقي، مادة اسمها « الشؤون الادارية ».

وتختص هذه المادة بتعليم الضباط شيئاً عن ادارة المواقع العسكرية سواء في ذلك تلك التي تخصص لاقامة الوحدات في زمن السلم، او تلك التي تحتلها القوات في وقت الحرب..

وتحتوي مادة « الشؤون الادارية » التي تدرس لضباط القوات المسلحة على عدة عناوين منها:

- كيفية اختيار الموقع.. وهل يكون على قمة تل ام قاع سهل؟؟
- نظام اقامة المنشآت.. اين توضع الخيام، واين توضع دورات المياه؟؟.
- طريقة ضمان تموين الوحدة بالطعام والذخائر والوقود.. وهو ما يسمى بالامداد والتموين..
- الوسائل الكفيلة بتأمين الموقع وحراسته.. وحمايته من السرقة.. اي « التهليب » بلغة العسكريين..!!.

وتظهر الحاجة الى تدريس هذه المادة بالنظر الى ان اي وحدة من وحدات القوات المسلحة، في اي بلد من بلدان العالم، هي مجتمع يكاد ان يكون مستقلا بذاته.

وتظهر الحاجة الى هذه الاجراءات الادارية اكثر واكثر اذا قامت وحدة من القوات المسلحة باحتلال موقع من مواقع العدو - في زمن الحرب - سواء كان هذا الموقع مجرد معسكر، أو كان مدينة أو دولة بأكملها..

وتكتسب (ادارة) الموقع، معسكراً كان ام دولة، اهمية بالغة خصوصاً فيما يتعلق باجراءات الامن، والامداد والتموين، فالعسكريون « يديرون » المواقع المحتلة لكنهم لا يحكمونها..

هذا هو ما يتعلمه العسكريون في معاهدهم، وهذا هو ـ بالضبط ـ المفهوم الذي انتقل معهم الى شؤون الدولة منذ نجاح حركة العسكريين في يوليو من عام ١٩٥٢ وحتى الآن، وهو ما سميناه بادارة الدولة، وليس حكمها، مع ان العسكريين لا يحتلون مصر، ومع ان شعبها ليس شعباً من الاعداء..!!.

اما جيلنا، الذي نتحدث عنه، والذي بقي في صفوف المعارضة، داخل الحزب الواحد او خارجه، فان نظرية الحكم بالنسبة اليه تختلف..

فنظرية الحكم ـ عند جيلنا ـ يجب ان تقوم على عدة اسس ثابتة:

● فيجب ـ اولاً ـ ان يكون اساس العلاقة بين الحاكم والمحكوم واضحاً ومحدداً..

فمن غير المجهول ان بعض انظمة الحكم في العصور الوسطى ـ مثلاً ـ قد قامت على نظرية « التفويض الالهي » لتحديد اساس العلاقة بين الحاكم والمحكوم، فقالت بان الله سبحانه وتعالى قد اختار الحاكم وفوضه سلطة حكم الشعب[١]..

وانظمة اخرى قامت ـ مثلا ـ على نظرية « الدم الازرق » وهي التي تدّعي ان الدماء التي تجري في عروق الناس تختلف، وان منهم من يجري في عروقه دم ازرق، وهم وحدهم المؤهلون لحكم الشعوب، وعلى اساس هذه النظرية قامت انظمة الحكم الملكية في كثير من بلاد العالم..

وتعددت الاجتهادات لتوضيح اساس العلاقة بين الحاكم والمحكوم، حتى خرج « جان جاك روسو » بنظريته العظيمة عن « العقد الاجتماعي ».

فيذهب « روسو » الى ان هناك ما يشبه العقد، يربط بين الحاكم والمحكوم،

---

(١) Thomas HOBBES

يتنازل الشعب بمقتضاه عن جزء من سلطته للحكومة التي يختارها، في مقابل ان تتعهد هذه الحكومة للشعب بان يكون الحكم في مصلحته.. وتحت رقابته [1].

وعلى اساس نظرية «العقد الاجتماعي» قامت في العالم جميع انظمة الحكم الديموقراطي، منذ قيام الثورة الفرنسية وحتى ايامنا هذه.

والماركسية ـ مثلاً ـ اقامت نظرية الحكم على اساس ما سمي «دكتاتورية البلوريتاريا» اي ديكتاتورية الطبقة العاملة، وهو الأساس الذي قام عليه الدستور السوفيتي ودساتير معظم دول الكتلة الشرقية..

فاذا طالعنا بيانات حركة الجيش منذ صباح يوم ٢٣ يوليو، ثم تصحفنا دساتير مصر ـ المتعددة ـ منذ عام ١٩٥٢ حتى الآن، فاننا سوف نجد انفسنا في حيرة بين العقد الاجتماعي حينا، وتحالف قوى الشعب العاملة حينا آخر، ثم نجد انفسنا في حيرة أكبر بين النصوص من جهة، وبين الممارسات والتبريرات من جهة اخرى..

وما دمنا لم نتفق مع نظام الحكم على الاساس الذي تقوم عليه العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وما دمنا لم نصل الى تحديد واضح لهذه العلاقة، فسوف نبقى في صفوف المعارضة.. وليس يكفي النص في الدستور على ان الشعب هو مصدر السلطات..

● ويجب ثانياً ـ بعد تحديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ان يتحدد شكل الحكومة، فنتفق على ان تكون برلمانية أم رئاسية، وان يكون هذا الاتفاق بناء على نصوص واضحة في الدستور، وليس على اساس الخلط والغموض الذي يشوب الدستور القائم الآن، والذي دعا احد اساتذة القانون العام ـ ورئيس مجلس الشعب الاسبق ـ الذكتور محمد كامل ليلة، عندما سئل عن حل لهـذا (اللغز) الى

(١) John LOCKE

القول بان الدستور المصري قد (استحدث) نظاماً ديموقراطياً يقوم على اساس (البرلماسية) وهي توليفة خاصة من النظام البرلماني والرئاسي..!!.

ومعروف ان السلطة ـ في الانظمة الديموقراطية ـ تقابلها المسؤولية، فاذا كان النظام رئاسياً فالرئيس يكون مسؤولاً امام البرلمان، اما اذا كان برلمانياً فالوزراء هم الذين يسألون..

وفي دستورنا يشترك رئيس الجمهورية مع مجلس الوزراء في وضع السياسة العامة، ويشرف على تنفيذها، لكنه لا يسأل امام مجلس الشعب، ويترك وزراءه وحدهم للمسؤولية..!!.

والى ان نفض الاشتباك داخل هذه (التوليفة) فسوف نبقى في صفوف المعارضة..

● ويجب ثالثاً ـ بعد تحديد علاقة الحاكم والمحكوم، وشكل الحكومة ان تتحدد العلاقة بين السلطات الثلاث في الدولة، التنفيذية، والتشريعية، والقضائية..

ومعروف ان الانظمة الديموقراطية تقوم على اساس الفصل بين هذه السلطات، بحيث تمارس كل منها عملها دون تدخل من الاخرى..

فما هو موقف دستورنا من هذه القضية..؟.

النصوص تقول باننا نأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات، والواقع يقول شيئاً آخر..

فالرئيس في النظام الرئاسي، هو رئيس السلطة التنفيذية وحدها، لكنه في ظل الدستور القائم في مصر الآن، هو ايضاً رئيس المجلس الاعلى للقضاء..

والرئيس ـ في النظام البرلماني ـ لا يمارس السلطة التنفيذية، التي يختص بها مجلس الوزراء، لذلك فان الرئيس في هذا النظام يعتبر رمزاً للدولة، يحقق التوازن

بين السلطات، لكنه لا يرأس ايا منها..

فاين نحن - بالضبط - من مبدأ الفصل - أو عدم الفصل - بين السلطات؟؟

● ويجب بعد هذا كله - وقبل هذا كله - ان يكون الدستور الذي يحدد المبادىء والمفاهيم، قد وضعته جمعية تأسيسية منتخبة، تعبر عن مختلف آراء الشعب وتياراته الفكرية، وليس عن طريق المستشار القانوني لرئيس الجمهورية - ايا كانت كفاءته - حتى ولو كان ما يضعه هذا المستشار من نصوص - ولا نقول دستور - قد عرض على الشعب في استفتاء عام يشرف عليه وعلى نتيجته السيد النبوي اسماعيل، او اي نبوي اسماعيل آخر..!!.

- فالدستور يجب ان يأتي نتيجة حوار، وليس عن طريق (المونولوج) اي الحديث من طرف واحد..

- والاستفتاء - في الدول المتحضرة - لا يكون الا بصدد موضوع محدد، بحيث تأتي الاجابة بنعم أو لا معبرة عن رأي الشعب في الموضوع بصفة عامة، وليس في صياغة النصوص بالتفصيل..

حقيقة ان الدستور قد عرض للاستفتاء العام، لكننا نتحدى ان يكون مائة شخص فقط من بين الملايين - التي قيل انها وافقت عليه بنعم - قد اطلعوا على هذه النصوص او حتى سمعوا عنها...

وقد يقال:

- وما ذنبنا اذا كان الشعب لم يدرس نصوص الدستور قبل ان يصوت عليه بنعم، مع ان النصوص قد نشرت واذيعت قبل عملية الاستفتاء..؟.

ونجيب القائلين بذلك بالدعاء الذي ورد في القرآن الكريم، في نهاية سورة البقرة:

﴿ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به﴾..

ثم نجيب القائلين:

- كيف يتفق ان تطلبوا من المواطن العادي ان يقرأ ويدرس مئات النصوص في الدستور، بينما هو شعب تعطونه الديموقراطية بالجرعات المحدودة التي يمكنه ان يتحملها، كما جاء في تصريح لرئيس الجمهورية نشرته الصحف (القومية)؟

وهذه قصة اخرى سوف نعود اليها بشيء من التفصيل على كل حال..

المهم ان قضية الحريات والحقوق السياسية - في الدول الديموقراطية - تسبق ما يسمى بحل مشاكل الجماهير..

والمهم ان تحديد علاقة الحاكم بالمحكوم، وشكل الدولة واختصاصات اجهزتها، اسبق من مشاكل التموين.. وبناء الكباري العلوية.. وزيارات المصانع..

ان حرية الكلمة والارادة، تسبق - عند الشعوب المتحضرة - امكانية الحصول على زجاجة الزيت، او كيلو السكر، فالانسان يأكل ليعيش، ولا يعيش ليأكل..

والبعض يحاول عبثاً ان يشغل الشعب بمعاناته اليومية، حتى ينسى حقه الاساسي في حرية الارادة والتعبير، أما الشعب فسوف يظل يعتبر ان هذه الحرية هي مطلبه الاول، ما دام هو يعيش في وطنه، ولا يعيش في دولة «تديرها» قوات الاحتلال..

لذلك فان الخلاف بين جيلنا، ونظام الحكم يقوم حول نقطة البداية، ولا ينحدر الى المشاكل اليومية من زيت، وسكر، وقطع من الصابون..

نحن نتمسك بان يكون «تنظيم الدولة» مدخلا الى حل مشاكلها والى أي حوار جاد حول هذا الموضوع..

وهم يرون ان المشاكل اليومية - اي ادارة الدولة - لها الاولوية، وان اي حديث عن الدستور، او قانون الطوارىء، أو الحريات العامة، هو اضاعة للوقت.. وانه يستطيع ان ينتظر..

ونحن متمسكون بموقفنا ، فلسنا سكان ارض محتلة ، لكننا مواطنون يعيشون في وطنهم ويرفضون عقلية سلطات الاحتلال..

ويذكرني استهزاء الحزب الحاكم، وكتّابه ـ وكتبته ـ باولوية الدستور والحريات العامة ، برجل وامرأة يتشاجران حول عدد ابنائهما ، واسماء الولد والبنت ، قبل ان يجمعهما عقد زواج..

مع أن عقد الزواج ـ أو الدستور ـ هو الذي يعطي الشرعية لعلاقتهما ، وبدونه تكون علاقة آثمة ، ويكون الأولاد والبنات مجرّد أبناء سفّاح..!!.



حديث من طرف واحد

اغلب الظن ان القوى الوطنية المصرية الآن في واد، وحكومة الحركة المباركة في واد آخر..!!.

فبالرغم من ان القوى الوطنية تتحدث عن الديموقراطية، والحزب الوطني الحاكم يتحدث هو الآخر عن الديموقراطية، لكنه ـ فيما نرى ـ حديث الصم، أو حديث «الطرشان» كما يسميه الاخوة في لبنان..

فالقوى الوطنية تتحدث عن ديموقراطية تقوم على دستور تضعه جمعية تأسيسية تمثل مختلف التيارات السياسية، وتمارس عملها بعيداً عن تدخل السلطة الحاكمة أو نفوذها..

دستور لا يتقيد بمواثيق «الحركة المباركة» ويطهر الارض المصرية من حقول الالغام التي زرعها زعماء وحكومات هذه الحركة في باطن الارض، لتتفجر تحت اقدام كل من يحاول تصحيح الاخطاء ـ والخطايا ـ التي مارستها الحركة المباركة..

دستور لا يكرس حكم الفرد، لكنه يقوم سدا منيعاً في وجه حكم الفرد..

دستور لا يتجرأ على ان يصف الشعب بانه شعب قاصر، يحتاج الى وصاية الحاكم، وانما هو يعتبر الشعب صاحب كل سلطة، وفوق كل فرد..

دستور لا يزج بالدين في امور السياسة، ويجعل من القانون القائم على اساس المصالح المرسلة لاغلبية الشعب فوق كل شعارات السلفية أو الالحاد..

دستور يقوم على الانتخاب بالنسبة « للاشخاص » ، والاستفتاء بالنسبة « للموضوعات » القومية العليا..

دستور يؤكد على حقيقة ان المصريين متساوون في الحقوق والواجبات، وان اول هذه الحقوق هو حق الترشيح للمناصب العامة، بما في ذلك منصب رئيس الجمهورية..

دستور لا يسمح باعلان حالة الطوارىء الا في حالات الضرورة، ولا تستمر يوماً واحداً بعد انتهاء الضرورة، والضرورة ـ وفقاً للقاعدة الاصولية ـ تقدر فقط بقدرها..

فالعبرة ليست بمن تستخدم ضده حالة الطوارىء، ولكن بان تستخدم ـ او لا تستخدم ـ من الاصل والاساس..

دستور يجعل من الديموقراطية وسيلة الشعب لتحقيق العدالة الاجتماعية، ولا يجعل من شعارات الاشتراكية الزائفة قيداً يحد من ارادة الشعب في التطور العلمي والمتحضر بما يتلاءم مع ظروف الوطن وامكانياته..

دستور يعطي « منصب » رئيس الدولة كل ما يستحقه من الاحترام والاكبار، ويلزم « شخص » رئيس الدولة بالنزول على ارادة الشعب، وبان يكون حكَما بين الاحزاب، يقيم التوازن بينها، ولا يتصور انه معلمها أو موجهها..

دستور يجعل رئيس الدولة صمام الامان، امام تجاوز اي من السلطات الثلاث، التفيذية، والتشريعية، والقضائية، على الاخرى، ولا يجعل منه رئيساً للسلطات الثلاث في آن واحد..

صمام امان يفصل بين السلطات الثلاث، فلا يتشح الرئيس بوشاح القضاء، ولا يوحي للبرلمان، او يصدر توجيهاته « الرشيدة » للحكومات..

دستور يعيد للقضاء هيبته، وللمجالس النيابية سلطتها وللحكومة مسؤوليتها..

هذا هو ما تقصده القوى الوطنية عندما تتحدث عن الديموقراطية، اما الحزب الوطني الحاكم فان الديموقراطية تعني بالنسبة اليه اشياء اخرى..

فالديموقراطية تعني بالنسبة للحزب الحاكم دستوراً يضمن له الاستمرار في الحكم، باعتباره الحزب الذي يحتكـر - وحده - الحق والحقيقة..

والديموقراطية تعني بالنسبة للحزب الحاكم ان الشعب لا يزال قاصراً في حاجة الى وصاية، فلا يعطيه «الوصي» حقوقه الا «بجرعات».

والديموقراطية تعني بالنسبة للحزب الحاكم معارضة من حقها ان «تتكلم» وليس من حقها ان «تفعل»، معارضة تصفق للحكومة اذا وفقها الله الى حل لمشكلة، وتسارع بتقديم الحل للحكومة اذا عجزت هي - اي الحكومة - عن الوصول اليه..

احزاب من حقها ان تقدم الحلول الى الحاكم، لكن ليس من حقها هي ان تحكم..!!.

والديموقراطية تعني بالنسبة للحزب الحاكم ان يتحرك قادته حركة نشطة على الساحة الدولية - تحت الاضواء الباهرة لعدسات التصوير وبريقها - مبددين معظم وقتهم وجهدهم في امور ليست لها اولوية من اي نوع، واعطاء ما يتبقى من وقت ومن جهد الى مشاكل الشعب في حياته اليومية..

ديموقراطية تتصور ان زيارة المصانع تحل المشاكل بدلا من الدراسة العلمية المتأنية، والتشريع المدروس، والسياسة المحددة - والواضحة - سلفاً..

والديموقراطية تعني بالنسبة للحزب الحاكم ان يضيع وقت المواطن في البحث عن قوته اليومي، حتى لا يجد وقتاً يبحث فيه عن حريته أو حقوقه كمواطن..

والديموقراطية تعني - بالنسبة للحزب الحاكم - ان تظل حالة الطوارىء معلنة، ما داموا هم في «دست» الحكم، بحجة مواجهة الارهاب، وتجار المخدرات، وتجار العملة، وهو بذلك يقر بعجزة عن حكم البلاد - كبقية الحكومات - في

ظل القانون العادي..

فاذا طالب حزب بالغاء حالة الطوارىء، واعترض عليها، قيل له[1]:
- «قانون الطوارىء لم يطبق ضد سياسي واحد بسبب رأيه..
فلماذا تخافونه..؟».

وكأنما الاحزاب مهمتها ان تعترض على ما يمسها «هي» شخصياً، اما ما يمس الشعب باكمله فليس من حقها ان تعترض عليه..!!.

والديموقراطية تعني - بالنسبة للحزب الحاكم - ان تكون له اغلبية كاسحة يملك بها ان يختار شخص رئيس الجمهورية، وان يصدر ما يشاء من تشريعات، وان يعترض على قيام ما يشاء من الاحزاب، وان تكون له اجهزة اعلام وصحافة يسميها «قومية» وهي في حقيقتها اجهزة حزبية، بل ومسرفة في الحزبية..

والديموقراطية تعني - بالنسبة للحزب الحاكم - ان يدفع «غلمانه» ممن ينتسبون لمهنة الصحافة، للترويج لمشروعات فاشلة، والتصفيق لانجازات وهمية، وقبل ذلك كله للتطاول على كل صوت معارض أو رأي مخالف، باسلوب اقرب الى «فرش الملاية» منه الى اسلوب الكتابة المسؤولة[2]..

لذلك قلنا انه بالرغم من ان القوى الوطنية، والحزب الحاكم يتحدثان - كلاهما - عن الديموقراطية، إلا انه حديث «الطرشان» أو هو - في احسن الظروف - حديث من طرف واحد..



(١) خطاب اول مايو ١٩٨٨.
(٢) تراجع مقالات سمير رجب بجريدة الجمهورية.

لسنا في العالم وحدنا

ليت الرئيس حسني مبارك يقتصد قليلا من احاديثه التي يوجهها الى الشعب، في مختلف المناسبات، وهي الاحاديث التي فاقت في كثرتها احاديث الرئيس جمال عبد الناصر، واقتربت في تتابعها من احاديث الرئيس انور السادات.

حقيقة ان من حق رئيس الجمهورية ان يوجه الحديث الى شعبه مباشرة، لكن هذا الحق مرتبط - بطبيعة الحال - باهمية الموضوعات التي يرى الرئيس ان يتحدث فيها مباشرة الى الشعب..

ففي الانظمة الديموقراطية احزاب حاكمة، لها صحفها واجهزتها الحزبية، هي الكفيلة بان تنقل الى الجماهير فكر الحزب، وسياسة حكومته، وفيها ايضاً اجهزة اعلامية - المفترض فيها انها مستقلة - وانها تنقل الى الجماهير نشاط الرئاسة والحزب الحاكم، تماما كما تنقل نشاط وافكار بقية الاحزاب.

واجهزة الاعلام هذه - في الدول الديموقراطية - ترتب اخبارها وفقاً لاهمية الخبر في ذاته، وليس وفقاً لاهمية صاحب الخبز.

ومعروف - ومألوف - ان يتصدر نشرة الاخبار في دولة كفرنسا او انجلترا مثلا، خبر أو تصريح صادر عن احد زعماء المعارضة، ثم تأتي اخبار رئيس الجمهورية، او رئيس الوزراء، في ترتيب يتأخر كثيراً عن تصريح زعيم معارض، أو حتى عن خبر حادثة قطار..

ولأننا لسنا في انجلترا او فرنسا - كما سوف يبادر البعض بالقول - فاننا نقبـل بان تتصدر اخبار الرئيس جميع نشرات الاخبار المسموعة والمرئية، وان يرد اسمه ست عشرة مرة في الصفحة الاولى - وحدها - من احدى الصحف المسماة بالقومية، ومع الايام يزيد العدد ولا ينقص..

سوف نقبل بهذا الترتيب الذي يتعارض مع الابجديات التي تدرس في معاهد الاعلام، وتقول بان اهمية الخبر تسبق اهمية صاحبه، بالنظر الى اننا في دولة شرقية احترام الكبير فيها واجب، حتى وان تعارض هذا الاحترام مع اصول الصحافة او عرف الاعلام..

لكن اخبار الرئيس وتصريحاته شيء، واحاديثه الى الشعب شيء آخر..

فاحاديث الرئيس تتسابق الصحف الى نشرها في صدر صفحاتها الاولى، وتسارع الاذاعة والتليفزيون باذاعتها - وتكرارها - حتى يكاد يحفظها المستمعون والمشاهدون..

والرئيس - في احاديثه هذه - يتناول بعض الموضوعات الداخلية، ومنها التعليق على الممارسة الديموقراطية، وبعض الامور الخارجية مثل قضية الشرق الاوسط على سبيل المثال..

وهدف الرئيس من هذه الاحاديث واضح، فهو إما يـردّ باحاديثه الموجهة الى الشعب على بعض الموضوعات التي تثار في الداخل، او يعلن رأيه - بصورة غير مباشرة - بالنسبة لبعض الاحداث الاقليمية أو الدولية.

وما يهمنا في هذا السياق هو ما يقوله الرئيس في شأن الديموقراطية والممارسة الحزبية في الداخل، لما له من ارتباط بما نتحدث فيه.

وابتداء، فاننا لا نتطلب من الرئيس ان يكون متعمقاً في امور القانون وشؤون التشريع، أو ان يكون من خبراء القانون العام، فهذه الامور لها رجالها، ولها

اجهزتها ولها ايضاً من يستطيعون الحكم عليها اذا دار بشأنها حديث..

لكن المطلوب ـ فقط ـ هو ان يكون حديث الرئيس مكتوباً، اذا تعلق الامر بموضوع من هذه الموضوعات، لان الذين يستمعون الى احاديث الرئيس ويتابعونها ليسوا فقط هم المواطنون الذين يتوجه اليهم بالحديث، لكن يشاركهم في المتابعة ـ عن طريق النشر الواسع في اجهزة الاعلام ـ حكام وسياسيون ومحللون في مختلف بلاد العالم.

وكل هؤلاء يعرفون من امور الديموقراطية والممارسة الحزبية اكثر مما نتصور.. واكثر مما نتوقع..

وهؤلاء ـ بطبيعة الحال ـ يحكمون على ما يسمعون وما يتابعون وفقاً لما يعرفونه هم، لا وفقاً لما نعرفه نحن..

فإذا قلنا ـ مثلاً ـ نحن نعطي الديموقراطية، فسوف يتساءلون على الفور: من هو الفرد او الجماعة التي تستطيع ان «تعطي» الديموقراطية، فالديموقراطية عندهم معناها «حكومة بواسطة الشعب» وليس معناها ـ عندهم ـ مبهماً كما هو مبهم عند البعض منا، خصوصاً ونحن نستخدم التعبير اليوناني الذي يتكون من كلمتي «ديموس» ومعناه الشعب، و «كراتوس» ومعناها سلطة..

وهؤلاء يعرفون ان الشعب هو الذي «يعطي» الحاكم والحكومة شرعيتها، لكنهم لا يعرفون ان هناك حاكماً او حكومة «تعطي» الشعوب سلطتها..

وهؤلاء يعرفون ان الرئيس في الانظمة الجمهورية فوق كل الاحزاب، وحَكم بين كل الاحزاب، من حقه ان يوجه المجتمع، وان يبدي رأيه في ممارسات الجميع..

لكنهم يعرفون ايضاً ان الرئيس في النظام الرئاسي، هو مجرد رئيس حزب، يسأل امام البرلمان، ولا يملك الا ان يوجه حزبه ـ اذا سمح له حزبه بهذا التوجيه

ـ لكنه لا يملك بصفته رئيساً لاحد الاحزاب ان يفرض وصايته على بقية الاحزاب، او ان يجعل من نفسه مشرفاً على طريقتها في مخاطبة جماهيرها.

فالجماهير ـ وحدها ـ هي التي تراقب ما يوجه اليها من حديث، وهي التي تصدر حكمها على المتحدث فرداً كان او حزباً ـ فتقبل بما يقول وتعبر عن قبولها في صناديق الانتخاب، او تنفر مما يقول أو من طريقته في الممارسة، وهي تعبر ايضاً عن هذا الرفض وهذا النفور في صناديق الانتخاب.

هذا هو ما يعرفه السياسيون والمحللون في الدول الاخرى، لذلك فهم يصدمون عندما يستمعون الى حاكم في دولة اخرى وهو يتحدث عن «اعطاء» الديموقراطية أو عن «الجرعات» التي يراها متناسبة مع مستوى نضج شعبه، او عن التفرقة بين «الحزبية و «التحزب» تلك التفرقة التي لا يعرفها علم السياسة، ولا حتى قواميس اللغة..

وقد يقال:

ـ وما لنا بالدول الاخرى، وما فيها ـ ومن فيها ـ من سياسيين ومحللين..؟ اننا هنا نتحدث الى شعبنا.

والاجابة على هذا التساؤل لا تحتاج الى شرح طويل، فالعالم بعد التطور الهائل في وسائل الاتصال، لم يعد كما كان مجرد مجموعة من الجزر تفصلها بحار وجبال.. فعالم اليوم قد اصبح بفضل هذا التطور مجتمعاً واحداً، وان اختلفت درجة التطور في بعض اجزائه..

واعضاء الجماعة الدولية يتعاملون ـ فيما بينهم ـ بناء على ما يعرفونه عن انظمة الحكم في مختلف الدول.

فالعالم يعرف ـ مثلاً ـ انه يكفي ان يضع احد رؤساء دول العالم الثالث توقيعه على وثيقة لتصبح سارية المفعول، وبصرف النظر عن رأي شعبه في هذه الوثيقة. بينما يعرف العالم ان «الرأي العام» في الدول الديموقراطية هو الذي يسمح

ـ او يمنع ـ حكومته من الارتباط بأي التزام عن طريق ممثليه في البرلمان، ثم عن طريق تذكرة الانتخاب التي يحدد بها موقفه من الحكام، ومن ممثليه في البرلمان، على حد سواء..

لذلك فليس من الغريب ان تسعى اجهزة المخابرات في الدول الكبرى الى غرف النوم في قصور حكام دول العالم الثالث، تستمع وتتصنت، بينما هي ـ في الدول الديموقراطية ـ تندس وسط الناس، وتخترق التجمعات، لتقف على حقيقة نبض الشارع السياسي لان هذا «الشارع» هو الذي يوجه سياسة الحكومات..

وعلى الرغم من ان الدول الكبرى ترفع ـ علناً ـ شعار عدم التدخل في الشؤون الداخلية لبقية الدول، إلا ان هذه الدول ـ من الناحية العملية ـ في تعاملاتها مع الدول الاخرى تضع في اعتبارها من الناحيتين السياسية والاقتصادية نوع انظمة الحكم وتصنفها الى حكومات فردية واخرى ديموقراطية..

بل ان احترام الدول ـ داخل المجتمع الدولي ـ يرتبط الى حد بعيد بنوع الحكم في كل دولة..!!.

ـ هل هناك من بين الدول الصناعية الكبرى دولة واحدة لا تأخذ بالنظام الديموقراطي في الحكم..؟.

ـ وهل هناك دولة واحدة من بين الدول النامية تأخذ بالنظام الديموقراطي..؟.

والاجابة واضحة، فقد اقترنت الديموقراطية دائماً بالتقدم، واقترنت ـ وارتبطت ـ الانظمة الفردية دائماً بالتخلف.. وتراكم المشكلات..

ونحن بطبيعة الحال لا ندخل في المقارنة دول الكتلة الشرقية، فلها نظامها الخاص، ولنا عليها الكثير من التحفظات..

واذا كانت الولايات المتحدة، واوروبا الغربية، واليابان تأخذ جميعاً بالحكم الديموقراطي، بينما دول مثل بوركينافاسو، واليمن الجنوبي، تأخذ بالحكم الفردي، اليس يكون من حقنا - اذن - ان نقف وقفة نعيد من خلالها النظر في اسباب التقدم والتأخر، او على الاقل ارتباط التقدم والتأخر بنظام الحكم..؟.

اننا لسنا وحدنا في العالم، فنوافذ العالم مفتوحة، وتجاربه تراث للبشرية باسرها، وليس مطلوبا منا سوى ان نفتح اعيننا - وعقولنا - لننظر ونتأمل، ثم بعد ذلك يكون الاختيار..

ولنأخذ مثالاً - مجرد مثال - مشكلة الديون الخارجية المصرية، سواء في عهد اسماعيل وتوفيق، أو في عهد عبد الناصر والسادات، وحتى يومنا الحاضر.

لقد كانت عقود الاستدانة تتم في عصر اسماعيل وتوفيق بناء على « ارادتها السنية »، فلم يكن في مصر - في ذلك الوقت - برلمانات تناقش الارادة السنية أو أحزاباً تعارض هذه الارادة..

وهكذا عقدت اتفاقيات القروض، واختار الحكام ابواب واولويات الصرف منها بغير حسيب او رقيب..

وفي عهد « الحركة المباركة » كانت الاتفاقيات تعقد بارادة الحاكم، ثم تعرض من - ناحية الشكل - للتصديق عليها من المجالس التشريعية التي ينتمي اعضاؤها جميعاً لعضوية الحزب الواحد، ويدينون لهذا الحزب بفضل حملهم الى مقاعدهم في البرلمان..

ولو كانت هناك برلمانات تحاسب، واحزاب تعارض، لترددت الحكومات كثيراً قبل ان توقع اتفاقية قرض، او تغرق البلاد في دين.

بل ان الميثاق نفسه قد كرس فكرة الاقتراض، مع انه - هو نفسه - قد صب، في فصل آخر من فصوله، جام غضبه على اسماعيل وتوفيق لاغراقهما مصر

في الديون!!.

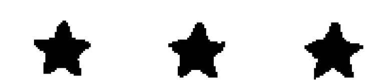
يقول الميثاق:

« ولقد عاشت مصر في هذه الفترة تجربة مروعة استنزفت فيها كل امكانيات الثروة الوطنية لصالح القوى الاجنبية، ولمصلحة عدد من المغامرين الاجانب الذين تمكنوا من السيطرة على امراء اسرة محمد علي وساعدهم على ذلك فداحية النكسة التي اصيبت بها حركة اليقظة المصرية »..

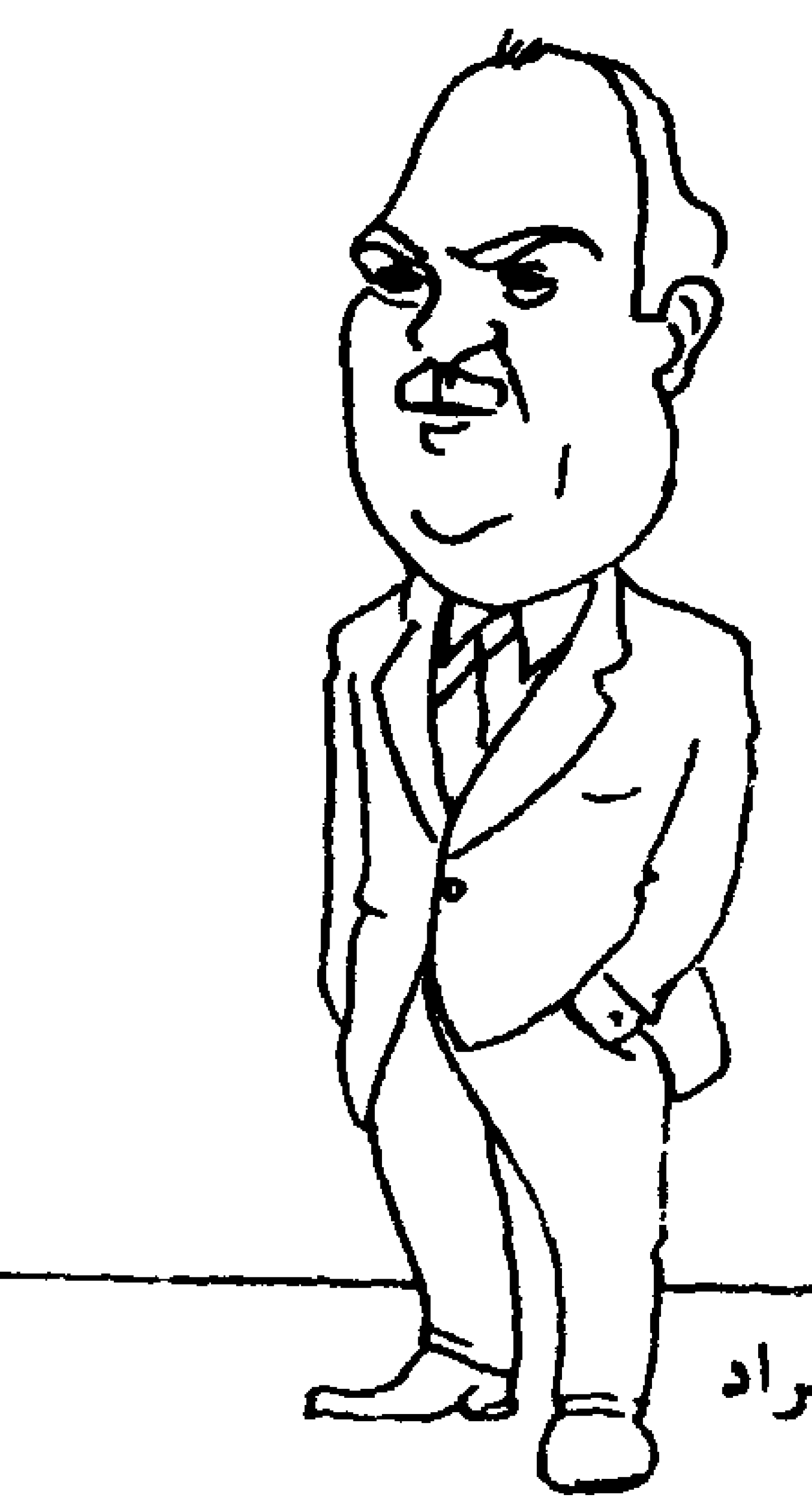
ثم يقول الميثاق في فصل آخر:

« .. فان التطوير الوطني يقبل كل القروض غير المشروطة التي يستطيع ان يفي بها دون عنت او ارهاق.

والقروض بالتجربة طريقة واضحة في حدودها، فان مشكلتها تنتهي تماماً بعد سدادها وسداد الفوائد المستحقة عليها ».



خطأ غير مقصود



مصطفى كامل مراد

خطأ غير مقصود

كنت اجلس في الطائرة المتجهة من القاهرة الى باريس، وكان يجلس على المقعد المجاور لي في نفس الطائرة صديق قديم يعمل حالياً سفيراً لمصر في احدى الدول الاوروبية..

وبعد لحظات من اقلاع الطائرة، قدمت الينا المضيفة صحف الصباح..

ونشر كل منا صحيفة «الاهرام» بين يديه، وقرأ عنوان صفحتها الاولى..

وما هي الا وهلة قصيرة، حتى كان كل منا ينظر تجاه الآخر، وعلى وجهه ترتسم علامات تختلط فيها الدهشة بالاحباط، ولم يقل احدنا شيئاً للآخر، فقد كان العنوان يغني عن كل تعليق..

فالعنوان الرئيسي لجريدة الاهرام صباح يوم الجمعة ١٣ فبراير من عام ١٩٨٧ كان يقول على لسان الرئيس حسني مبارك:

«نحن نعطي جرعات الديموقراطية بقدر ما نستوعب»..

- وهذا التصريح لرئيس الجمهورية - الذي نشرته جريدة الاهرام - صادر في عام ١٩٨٧..
- ورئيس الجمهورية يستخدم في تصريحه كلمتي (نحن) و (نعطي)..
- ورئيس الجمهورية - الذي ادلى بهذا التصريح - هو نفسه يشغل منصبه بناء على نتيجة استفتاء اشترك فيه شعب مصر، وقالوا ان اغلبيته قد وافقت على اختياره لهذا المنصب..

وقبل ان نسمح لانفسنا بمناقشة تصريح السيد رئيس الجمهورية، ونعلق على الكلمات التي صاغ فيها تصريحه، قد يكون من المفيد ان نضع امام القارىء قصة مشابهة وقعت بين جمال الدين الافغاني والخديوي توفيق - حاكم مصر - بالرغم من

ان قرنا كاملاً من الزمان يفصل بين حديث الخديوي توفيق لجمال الدين الافغاني، وتصريح الرئيس حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية لجريدة الاهرام..

يقول الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور في كتابه «ثورة شعب»[1]:

«وهكذا مضى جمال الدين الافغاني في سياسته الوطنية، الامر الذي استثار مخاوف الحكام، فاستدعاه الخديوي توفيق ذات يوم الى قصر عابدين وقال له:

- إني أحب كل خير للمصريين، ويسرني ان أرى بلادي وابناءها في اعلى درجات الرقي والفلاح، ولكن مع الاسف ان اكثر الشعب خامل جاهل، لا يصلح ان يلقى عليه ما تلقونه من الدروس والاقوال المهيجة، فيلقون انفسهم والبلاد في تهلكة.

ورد جمال الدين الافغاني على الخديوي توفيق قائلاً:

- ليسمح لي سمو امير البلاد ان اقول بحرية واخلاص ان الشعب المصري كسائر الشعوب لا يخلو من وجود الخامل والجاهل بين افراده، ولكنه غير محروم من وجود العالم والعاقل، فبالنظر الذي تنظرون به الى الشعب المصري ينظر اليكم.. وان قبلتم نصح المخلص، واسرعتم الى اشراك الامة في حكم البلاد عن طريق الشورى، فتأمرون باجراء انتخابات نواب عن الامة تسن القوانين وتنفذها باسمكم وارادتكم، يكون ذلك اثبت لعرشكم وادوم لسلطانكم».

وبعد هذه القصة التي مضى عليها اكثر من قرن كامل من الزمان، وهي قصة تكفي وحدها للرد على كل دعاة الحكم الفردي، واشباه الديموقراطية، ومزاعم الوصاية على الشعوب، ننتقل بعد ذلك الى مناقشة تصريح الرئيس حسني مبارك والكلمات التي صاغ فيها تصريحه...

وليس المقصود - بطبيعة الحال - من هذه المناقشة اصطياد سقطة تعبير من

---

(١) ثورة شعب، الطبعة الثانية ١٩٦٥، ص ٤٧.

هنا، او زلة لفظ من هناك، وانما المقصود - في الاصل والاساس - هو مناقشة قضية الديموقراطية ذاتها، وهي القضية التي شكلت محوراً أساسياً من محاور الحركة الوطنية المصرية منذ اكثر من قرن من الزمان، الى الدرجة التي ربط فيها الشعب المصري بينها وبين قضية الاستقلال ذاته..

وارى الذاكرة تعود بنا - في بداية المناقشة - الى اجتماع تم يوم ٥ مايو عام ١٩٨٢ بين الرئيس حسني مبارك وبين عدد من زعماء المعارضة في قصر العروبة، وكان من بينهم كاتب هذه السطور..

وخلال هذا اللقاء، الذي تم بعد فترة قصيرة من تولي الرئيس مبارك رئاسة الجمهورية، جرى حوار هادف وبناء تناول الكثير من الاهتمامات العامة في تلك الفترة.

وخلال الحديث تعرض الرئيس حسني مبارك الى ما تطالب به بعض احزاب المعارضة من ان يكون اختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب، وليس بالاستفتاء.

والمعروف ان الدستور القائم في مصر يعطي مجلس الشعب - باغلبية ثلثي اعضائه - حق اختيار مرشح واحد لرئاسة الجمهورية، يعرض اسمه في استفتاء عام على الشعب ليقول بشأنه نعم أو لا..

وهذا الحق الذي اعطاه الدستور لمجلس الشعب، معناه ببساطة ان يحرم الشعب من المفاضلة بين مرشح وآخر ليختار بينهما، فضلا عن ان الرئاسة سوف تظل دائماً في حوزة حزب الاغلبية وبصرف النظر عن وجود - او عدم وجود - شخص آخر خارج صفوف الاغلبية قد يصلح اكثر - أو لا يصلح - لشغل منصب الرئاسة..

وحكم الدستور هذا يجعل من نتيجة الاستفتاء - وفي احسن الظروف - شهادة «بعدم الممانعة» على شخص رئيس الجمهورية، وليس اختياراً حقيقياً لشخص الرئيس نتيجة موازنة ومقارنة تحتاجها الشعوب دائماً قبل ان تعبر عن ارادتها..

ونحن نعرف ـ على سبيل المثال ـ ان الشعب الفرنسي قد اختار رئيساً اشتراكياً هو الرئيس ميتران، بينما اختار هذا الشعب نفسه حكومة ديجولية هي حكومة السيد جاك شيراك..

ولم يقل احد بانه كان على الشعب الفرنسي ان يختار الاثنين من حزب واحد هو الحزب الذي يتمتع بالاغلبية في الجمعية الوطنية..

المهم، ان الرئيس مبارك قد تساءل في دهشة خلال اجتماعه بزعماء المعارضة في ٥ مايو من عام ١٩٨٢ قائلاً:

ـ هل تريدون من رئيس الجمهورية ان يمر على المقاهي ليقول للناس انتخبوني..؟.

والحقيقة ان الزميل مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار قد رد على الرئيس خلال ذلك الاجتماع رداً موجزاً ومهذباً بقوله:

ـ «لا يا ريس.. انت مش حاتنزل تفوت على القهاوي وتقول للناس انتخبوني.. دي عملية انتخابات الرئاسة بتقوم بيها الاحزاب، واصبحت عملية عامية ومنظمة مثلما يحدث في الولايات المتحدة الامريكية..

واضاف مصطفى كامل مراد بابتسامة يملؤها الحياء:

ـ واحنا حننتخبك برضه يا ريس وكل حاجة.. لكن لازم يكون من حق كل مصري ان يرشح نفسه لرئاسة الجمهورية، وبعدين الناس تختار..».

وكان كاتب هذه السطور يرقب هذا الحوار دون ان يشارك فيه.. لكن هذا الحوار قد اعطى انطباعين بالغَيْ الدلالة على موقف الرئيس مبارك..

الاول: ان البعض قد وضع في رأس السيد الرئيس انه سوف يكون مضطراً ـ في حالة اختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب وليس بالاستفتاء ـ ان يمر على المقاهي مطالباً الشعب بانتخابه، وهو ما لا يليق برئيس الجمهورية..

الثاني: ان احداً - لم يضع - في رأس السيد الرئيس المعنى الحقيقي - والفخر الحقيقي - الذي يشعر به كل من يتصدر للعمل العام وهو يعرض صحائفه على شعبه داعياً اياه ان يمنحه ثقته..

ولم يضع احد في رأس الرئيس المعنى الحقيقي، والفخر الحقيقي، الذي يشعر به الرجل العام وهو يحس بانه قد اختير لشغل منصبه بارادة شعب قارن وفاضل بينه وبين عدد آخر من المرشحين، ثم انتهى الى اختياره هو - دون غيره - لشغل منصبه..

لم يضع احد في رأس الرئيس المعنى الحقيقي والفخر الحقيقي الذي يشعر به وهو (مختار) من شعبه، وليس فقط حاصلاً على شهادة (بعدم الممانعة) من هذا الشعب..

والاختيار شيء، وعدم الممانعة شيء آخر..

في حالة الاختيار، يملك الرئيس ان يقول لمعارضيه:

- انا حاصل على ثقة الشعب.. واذا ادعيتم بغير ذلك فلماذا لم تخوضوا معي معركة الرئاسة..؟.

وفي حالة عدم الممانعة فان المعارضين يملكون ان يقولوا للرئيس:

- لو انه قد سمح لنا بخوض المعركة الانتخابية امامك لكان احدنا يجلس الآن في مقعدك.. وهذا هو الفارق بين الاختيار وعدم الممانعة..!.

ثم نعود الى تصريح الرئيس الذي نشرته جريدة الاهرام يوم ١٣ من فبراير عام ١٩٨٧ بعد اكثر من قرن من الزمان من حديث الخديوي توفيق الى جمال الدين الافغاني..

ومع كل الاحترام الواجب لمنصب رئيس الجمهورية، وشخص من يشغل هذا المنصب، فان من حقنا ان نسأل عما تعنيه كلمة (نحن)..

- هل المقصود منها تعظيم شخص الرئيس باستخدام صيغة الجمع..؟.
أم المقصود منها حزبه الحاكم.. أو حكومته..؟.

ثم يكون من حقنا أن نسأل:
- من هو الذي (يعطي)..
هل هو الرئيس، ام الحزب، ام الحكومة..؟؟.

فالذي نعرفه - في الانظمة الديموقراطية - ان الشعوب هي التي تعطي الرؤساء والحكومات سلطاتها، لكنه لا الرئيس، ولا الحكومة، تملك ان «تعطي» شيئاً للشعب..

فالشعوب هي صاحبة السلطة، والحكومات هي «اداة» الشعوب في ممارسة سلطاتها.. فاذا تصور فرد - اياً كان - انه اكثر نضجاً من شعبه، وانه هو الذي يعطي الديموقراطية - اي السلطة - للشعب، وبالجرعات التي يستوعبها، فان من الافضل لهذا «الفرد» ان يبحث لنفسه عن شعب آخر يقبل منه - او يرفض - هذه الجرعات، اما شعب مصر الذي سبق العالم باسره في بناء الحضارة، فهو الذي يعطي السلطة للحكام، ولا يقبل ان يعطيه احد منهم السلطة بجرعات، او حتى جرعة واحدة..

ولقد شاهد العالم - على مر عصوره - حكاماً تصوروا انهم اكثر نضجاً من شعوبهم، فاسقطتهم الشعوب، واسقطت انظمتهم، وبقيت الشعوب - على مر العصور - هي صاحبة السلطة.. وصاحبة الكلمة الاخيرة..

لقد كان من الأليَق - مثلاً - ان يقال بان الشعب المصري يطبق الديموقراطية على مراحل تتفق مع ظروف تطوره، اما ان يقال (نحن) و (نعطي) فهذا ما لا يقبله الشعب، ولا يقبله ايضاً على نفسه، كل من يحترم هذا الشعب..

واخشى ما نخشاه ان لا تكون الكلمات مجرد زلة تعبير عن غير قصد، وان

تكون تعبيراً عن الفكر ، فزلة التعبير خطأ ، اما زلة الفكر فهي خطيئة..

ويقول المفكر الكبير الدكتور زكي نجيب محمود [1] :

« الكلمات نكتبها او ننطق بها ، هي الهدى وهي الضلالة، هي العلم وهي الجهالة، هي الحب والبغض.. انها هي الانسان ».

★ ★ ★

(١) صانع الحروف، الاهرام، ١٩٨٦/٢/٤ .

مَنْطِقٌ مَغْلوط .. وَخَطير

كتاب الحركة المباركة، الذين اصبحوا فيما بعد، كتاب الحزب الحاكم، يأخذون على المعارضة انها تكتفي بالنقد، دون ان تقدم الحلول البديلة، وهم يعتبرونها ـ على هذا الاساس ـ معارضة هدامة، ليس لها هدف من كل ما تقول ـ وما تكتب ـ الا الوصول الى مقاعد الحكم، اي انها في كل ما تقول وما تكتب، تسعى الى تحقيق مصلحة شخصية ضيقة، وبصرف النظر عن المصلحة العليا للبلاد..

فالمعارضة البناءة ـ في رأي هؤلاء الكتاب ـ هي التي تعترف بايجابيات الحكم وتؤيدها، اما السلبيات فواجبها ان لا تنتقدها، وانما ان تسارع باقتراح الحلول الايجابية لمعالجتها وتصحيحها..

ويكاد هذا النقد ان يكون القاسم المشترك لكل كتاب الحزب الحاكم ـ بما فيهم الكتاب الكبار ـ عندما يتناولون بالتعليق ممارسات المعارضة، أو الرد على حملاتها..

وسوف نأخذ مثالا على هذا المنطق، مقالا نشرته مجلة آخر ساعة لكاتب له مكانته، هو الاستاذ حلمي سلام بعنوان «انهم يثرثرون..»[1] يقول فيه:

«.. اجل المعارضون للحزب الحاكم في بلدنا، لديهم حلول سحرية جاهزة

(١) مجلة آخر ساعة، العدد ٢٧٩٦ بتاريخ ٢٥ مايو ١٩٨٨.

لكل هذا المعضلات التي نعيشها، لكنهم يحتفظون لانفسهم بهذه الحلول السحرية الى يوم يعتلون فيه «اريكة الحكم» وعندئذ.. وعندئذ فقط.. سوف يخرجون حلولهم السحرية من اضابيرها التي يخبئونها بين دفتيها.. ويبدأون على الفور في التنفيذ، أما قبل ذلك فكلا.. والف كلا، وكأن الوطن قبل اعتلائهم اريكة الحكم ليس وطنهم، وكأن الشعب قبل ذلك ليس شعبهم، وكأن الاسهام في التخفيف عليه مما يعاني، ليس «فرض عين» عليهـم.. مثلما هـو فـرض عين على اؤلئك الذين يحكمون..».

«.. انني اتصور ـ ولا احسبني مغالياً فيما اتصوره ـ ان الواجب الاول للمعارضة الوطنية المخلصة، باعتبارها الجناح الآخر لنظام الحكم في بلدنا، هو ان لا تحبس عن الحكومة رأياً.. ولا تضن عليها بنصح يسدد خطاها.. يقودها الى الطريق السليم او القويم (!!) لكن المعارضة في بلدنا بدلاً من أن تفعل ذلك.. نجدها تفعل العكس تماماً، فهي تتصيّد للحكومة الاخطاء ـ وجل من لا يخطىء ـ ولا تكتفي بتصيدها.. وانما تنفخ فيها، وتجسدها وتضفي عليها من عندياتها تهويلاً.. وترويعاً.. يستهدف اول ما يستهدف اثارة الخواطر.. واستفزازها.. وسط ظروف بالغة الحساسية.. وبالغة الخطر.. وما اظن ان خطورة هذه الظروف يمكن ان تكون غائبة عن احد من هؤلاء المعارضين الافـذاذ الذيـن بـرعـوا في (لي) الحقـائـق.. وفي تلوينها باللون الذي يتفق وهواهم.. ويتفق ايضاً مع ما يتغيون من غايات، وما يستهدفون من اهداف، تتبلور جميعها في هدف واحد ـ ولا هدف غيره ـ وهو اعتلاء (اريكة الحكم) بأية وسيلة.. ومن اي طريق.. (!!) حتى ولو كان هذا الطريق هو (لبننة) الشارع المصري.. وتحويل مصر الآمنة المطمئنة الى لبنان اخرى تقتتل فيها الجماعات، وتتطاحن الطوائف، وينفجر فيها طوفان الدم الذي لن يتوقف قبل ان يغرق الجميع.. المؤيدين.. والمعارضين.. والمتفرجين على هؤلاء واولئك..».

ومع ان هذا المقال يعبر ـ بطبيعة الحال ـ عن رأي كاتبه، الا انه يصلح

نموذجاً للمنطق الذي يتصدى به كتاب الحزب الحاكم لنقد المعارضة والتعليق على ممارساتها..

ويؤسفنا ان نقرر ان هذا المنطق ليس فقط منطقاً مغلوطاً ومتناقضاً مع ابجديات الفكر الديموقراطي، انما هو ـ في نفس الوقت ـ منطق خطير، ترتبت وسوف تترتب عليه نتائج في غاية الخطورة..

فالمنطق مغلوط ومتناقض مع ابجديات الفكر الديموقراطي لأنه:

اولاً: يفترض أن مهمة الأحزاب ـ في الأنظمة الديموقراطية ـ أن تدخل في حوار فيما بينها حول الخطأ والصواب، بينما مهمة الأحزاب في الأنظمة الديموقراطية هي أن تتوجه بحديثها إلى الشعب ـ صاحب السلطة والسيادة ـ فتسعى إلى إقناعه والاحتكام له.

وعلى هذا الاساس، فمن حق الاحزاب الحاكمة ان تقول للشعب انها من خلال ممارستها لمسؤولية الحكم قد حققت له افضل النتائج..

وعلى هذا الاساس ايضاً، فمن حق احزاب المعارضة ان تقول للشعب ان الحزب الحاكم قد قصّر، وانها ـ اي المعارضة ـ تستطيع ان تحقق نجاحاً اكبر..

والشعب وحده ـ الذي يتلقى الحديث من الجانبين ـ هو الذي يقرر ان يستمر في اعطاء الثقة للحزب الحاكم، أو ان يحجبها عنه ويعطيها لغيره من الاحزاب..

فالحديث موجه الى الشعب، والحكم يصدر من الشعب..

ثانياً: إن منطق الحزب الحاكم تترتب عليه نتيجة تدعو إلى أقصى درجات الدهشة.. والسخرية.. فمنطق الحزب الحاكم معناه أن يبقى «هو» في الحكم ـ يخطىء ويصيب ـ إلى ما شاء الله، فإن أصاب فعلى المعارضة أن تسارع بالتصفيق له وتأييده، وإلا كانت معارضة هدامة تتعمد الإساءة إلى كل شيء حتى الصواب..!!.

أما إذا أخطأ الحزب الحاكم، فإن واجب المعارضة - في رأي كتّاب الحزب الحاكم - هو أن تتبرع باقتراح الحلول التي تساعد على تصحيح الخطأ، وتدارك العواقب، فإن لم تسارع المعارضة بهذه الحلول فهي معارضة هدامة، تكتفي بالنقد ولا تشارك في المسؤولية..

فالمعارضة البناءة اذن - في رأي كتاب الحزب الحاكم - دورها ان تصفق تارة، وان تسارع بالحلول تارة اخرى، وهي قابعة في مكانها - أي في صفوف المعارضة - اما الحزب الحاكم فيبقى في الحكم الى ما لا نهاية، يصيب فيقابل بالتصفيق، ويخطىء فيجد من يقدم اليه الحل البديل.. تماماً كأي « تلميذ بليد » يتلفت حوله - يوم الامتحان - لعله يستطيع ان يتلصص من زميله الجالس الى جواره اجابة سؤال لا يعرف الاجابة عليه..!!.

وهذا هو المنطق الذي يدعو الى الدهشة.. والى السخرية ايضاً..، لذلك فقد قلنا عنه انه منطق مغلوط، ويتناقض مع ابسط مبادىء الفكر الديموقراطي.

ثم قلنا ان هذا المنطق المغلوط، هو ايضاً منطق خطير، ترتبت وسوف تترتب عليه نتائج في غاية الخطورة، لان الممارسة الديموقراطية، لو قدر لها ان تجري بالصورة التي يقترحها كتاب الحزب الحاكم فسوف يترتب عليها بالضرورة ان يفقد الشعب ثقته في نظام التعددية الحزبية اصلاً، والنظام الديموقراطي من اساسه..

فالشعب - في ظل الممارسة التي يقترحها كتاب الحزب الحاكم - سوف يجد نفسه امام حزب واحد يمارس السلطة باستمرار - مهما اخطأ او أصاب - والى جـانبـه احزاب اخرى تبقى في صفوف المعارضة - باستمرار - تسارع بالتصفيق اذا أصاب الحزب الحاكم، وبالنصيحة اذا اخطأ هذا الحزب..

ويترتب بالضرورة - على هذه الصورة - ان يفقد الشعب الأمل في أي امكانية للتغيير عن طريق القنوات الشرعية، ونظام التعددية الحزبية، والاختيار بين الرأي والرأي الآخر.. وهو جوهر النظام الديموقراطي..؟.

وهنا نصل الى نقطة الخطورة، وهي ان شعباً قد فقد الثقة ـ والامل ـ في امكانيات التغيير المادىء والديموقراطي، لا بد ان يفرز ـ خصوصاً من بين شبابه ـ عناصر تكفر بالممارسة الديموقراطية من اساسها، ويتجه بها يأسها الى البحث عن وسائل اخرى للتغيير فتقع في براثن «التطرف والارهاب» حتى وان لم تكن في الاصل تعرف المصير الذي تتجه اليه..

فغياب الديموقراطية، أو سوء الممارسة، هو الذي يؤدي الى التطرف والارهاب، ويجعل منهما بديلاً تترتب عليه اخطر النتائج..

ويتصور البعض ان «القبضة الحديدية» لنظام من انظمة الحكم، كافية لمواجهة التطرف والقضاء عليه، بينما الحقيقة ان «القبضة الحديدية» هي المناخ الملائم لنشأة التطرف، وهي المناخ الملائم ايضاً لنموه؟؟.

هي المناخ الملائم لنشأة التطرف، لان غياب الديموقراطية يجعل التطرف هو البديل، وهي المناخ الملائم لنمو التطرف، لأن «القبضة الحديدية» هي فعل يقابله بالضرورة رد للفعل، ويستمر الفعل ورد الفعل يدوران في حلقة مفرغة ليست لها نهاية..

بل ان «القبضة الحديدية» في مواجهة التطرف تعطيه مبرراً جديداً ـ ينضم الى ضياع الأمل ـ هو مواجهة طغيان السلطة، والتعبير عن التحدي.. والتصدي..!

ولربما يعزز هذا الرأي، ما رأيناه في بلد قريب، هو ايران، فبالرغم من القبضة الحديدية لنظام الشاه، والانتشار الواسع لجهاز «السافاك» وسط الشعب الايراني، فان هذه القبضة الحديدية قد اعطت للتطرف مبرراً جديداً لشرعيته ـ من وجهة نظر المتطرفين ـ ولم تستطع القبضة الحديدية ونظام السافاك ان يقي الشعب الايراني من ان تتحكم في مصيره قلة متطرفة!؟.

بينما التطرف في المانيا، بادر ماينهوف، وفي إيطاليا، الأولوية الحمراء، وفي

فرنسا ، العمل المباشر ، ليست اكثر من خروج عـادي على القـانـون ، تستـوعبـه الديموقراطية في هذه البلدان وتـواجهـه بسيـادة القـانـون ، ودون ان تضطـر في مواجهته الى اعلان حالة الطوارىء ، او الدخول معه في حلقة مفرغة . .

وامام كل متطرف ـ في تلك البلاد ـ عشرات الالوف من المواطنين الذين يؤمنون بالديموقراطية ـ ويثقون فيها ـ سواء كانوا ينتمون الى الاحزاب الحاكمة او المعارضة ، وهذه الالوف بحرصها على الديموقراطية هي الضمان الوحيد ـ والاكيد ـ للتصدي للتطرف ، وليس الضمان في اجهزة الشرطة . . والمخابرات . . وحالة الطوارىء . . !! .

ولذلك كله ، فاننا نـدعـو كتـاب الحزب الحاكم لاعـادة النظـر في منطقهـم « المغلوط والخطير » حرصاً على استقرار هذا الشعب وأمنه . . وليس حرصاً على مجرد الوصول الى مقاعد الحكم . . !! .



مَوجَاتُ التَّطَرّف

قلنا ـ في الفصل السابق ـ ان التطرف ينشأ في ظل غياب الديموقراطية أو سوء الممارسة، وينمو ويتعاظم خطره في ظل القبضة الحديدية.. وحان الوقت لنرى مدى انطباق هذه القاعدة في مصر، ثم لنرى كيف يمكن ان تكون الديموقراطية وسيلة فعالة ـ وقادرة ـ على مواجهة التطرف في وطن يشعر ابناؤه جميعاً بانهم اصحاب حق فيه، فلا يتميز واحد منهم بانتمائه للحزب الحاكم، ولا يعيّر الآخر بما يعتنقه من الافكار والآراء..

فعندما جاءت «الحركة المباركة» الى الحكم في يوليو من عام ١٩٥٢، كانت تشعر بان للاخوان المسلمين عليها حق المجاملة، وكان الاخوان المسلمون يشعرون بان لهم على «الحركة المباركة» نوعاً من الفضل..

فبعض قادة الحركة المباركة، كانوا اعضاء في جماعة الأخوان قبل القيام بحركتهم، واعضاء الجماعة كانوا وراء التأييد ـ والقبول ـ الذي صادف الحركة عند قيامها..

فجمال عبد الناصر، وعبد الحكيم عامر، وحسين الشافعي، وكمال الدين حسين، وغيرهم، كانوا اعضاء في تنظيم الاخوان، والجماعة كان لها ثأر قديم مع الملكية والديموقراطية، منذ قرار حل جمعية الاخوان المسلمين في ديسمبر من عام ١٩٤٨.

وفي بداية الحركة حاول جمال عبد الناصر الاعتماد على الاخوان المسلمين،

وحاولوا هم السيطرة عليه..!!.

وفجرت قضية اختيار بعض اعضاء الجماعة في وزارة الحركة المباركة الخلاف والتناقض بين الجانبين، حيث كان جمال عبد الناصر يحرص على ان تكون له حرية اختيار اعضاء الجماعة الذين يدخلون الوزارة، بينما اصرت الجماعة على ان يكون الترشيح بمعرفة مكتب الارشاد، يختار من يشاء من الاعضاء، وعلى الحركة المباركة ان تقبل الترشيح على علاته كما اراده مكتب الارشاد..!!

وتمسك كل من الجانبين بموقفه، مما ادى الى عدم اشتراك الاخوان في وزارة محمد نجيب، فيما عدا المرحوم الشيخ الباقوري، الذي انضم الى الوزارة على مسؤوليته الخاصة، فصدر قرار مكتب الارشاد بفصله من الجماعة.

وانتهى «شهر العسل» بعد هذه الواقعة بين الحركة المباركة والاخوان، وزاد من حدة التوتر قرار اصدره محمد نجيب بتخفيف العقوبة التي حكمت بها محكمة الثورة على ابراهيم عبد الهادي من الاعدام الى الاشغال الشاقة المؤبدة..

وكان الثأر بين الاخوان وابراهيم عبد الهادي يرجع الى فترة رئاسته للوزارة في عام ١٩٤٩، خلفاً للنقراشي باشا الذي اغتاله شاب من الاخوان في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨، وكان من واجب ابراهيم عبد الهادي ان يتصدى للعناصر المتطرفة من الاخوان في اعقاب هذا الحادث، والحوادث الاخرى التي ادت الى صدور القرار بحل جماعة الاخوان المسلمين.

وارضاء للجماعة، قدمت الحركة المباركة ابراهيم عبد الهادي الى المحاكمة امام محكمة الثورة، التي اصدرت الحكم عليه بالاعدام، فلما رفع الحكم الى محمد نجيب - بصفته رئيساً لمجلس قيادة الثورة - اصدر قراره بتخفيف الحكم الى الاشغال الشاقة المؤبدة..

ورغم ان التخفيف قد اغضب - وقتها - الاخوان المسلمين، إلا ان قادتهم قد نشروا المقالات المطولة - بعد رحيل جمال عبد الناصر - يقولون فيها ان ما فعله

ابراهيم عبد الهادي باعضاء الجماعة لا يتجاوز عشر معشار ما فعلته بهم حكومات الحركة المباركة[1] ..

اذن فقد افسد تعيين الباقوري وزيراً، وتخفيف حكم الاعدام على ابراهيم عبد الهادي، شهر العسل بين الاخوان والحركة المباركة، وتصاعد الصراع بينهما الى ان وصل الى محاولة اغتيال جمال عبد الناصر في ميدان المنشية بالاسكندرية، وهي المحاولة التي قدم المتهمون فيها الى محكمة الثورة، فاصدرت حكمها باعدام البعض، وسجن البعض الآخر، الى جانب آلاف زج بها في المعتقلات.

وأرادت «هيئة التحرير» - التنظيم السياسي الاول للحركة المباركة - ان تشارك في الحملة على الاخوان، فدبرت عملية احراق المقر المركزي للاخوان بالحلمية الجديدة، وهي العملية التي نفذها بعض ضباط «الحرس الوطني» وقيل وقتها انها كانت عملية «عفوية» قامت بها جماهير الشعب تعبيراً عن غضبها من محاولة الاعتداء على جمال عبد الناصر ..!!.

ومن يومها، ظل الصراع بين الاخوان المسلمين ونظام الحكم يجري في الخفاء، بعد الافراج عن عدد كبير من المعتقلين، وهروب - وتهريب - البعض من اعضاء الجماعة الى بلاد مثل السعودية والجزائر، حتى تفجر الصراع من جديد علانية بين الجانبين في عام ١٩٦٥، فجرت من جديد الاعتقالات، والمحاكمات امام محاكم الثورة.. واتهم المرحوم الشيخ سيد قطب.. وحكم عليه.. واعدم..

وخلال الفترة الممتدة من عام ٥٢ وحتى عام ١٩٦٥، ومن خلال غياب الديموقراطية والقبضة الحديدية في مواجهة الاخوان المسلمين، بدأت تظهر اولى بوادر التطرف في مصر..

---

(١) - صالح ابو رقيق: مجلة روز اليوسف، مذكرات المرحوم الاستاذ عمر التلمساني.
- محمد مصطفى رمضان: الشعوبية الجديدة... الخ...

وافرزت عـائلات المعـذبين، والمضطهـديـن، والمعتقلين الموجـة الاولى مـن التطرف..

وافرزت الموجة الثانية، ما سمي « بقرارات يوليو الاشتراكية » التي صادرت بموجبها الحركة المباركة ممتلكات اعداد هائلة من المواطنين، وأممت ممتلكات اعداد اخرى، بحجة تحقيق « العدالة الاجتماعية » والتحول الاشتراكي، وهو ما كان في حقيقته يستهدف القضاء على الملكية الفردية، والمهن الحرة، والقضاء على عزة كل صاحب رأي يعيش على دخله الخاص..

وبصدور « القرارات الاشتراكية » تحول معظم اصحاب المهن الحرة الى أجراء في مؤسسات وشركات القطاع العام، ولم يبق امام القلة منهم، ممن رفضوا التعيين في هذه المؤسسات الا ان يعيشوا على الكفاف، او يدخلوا المعتقلات..

ففي هذه الفترة رفع جمال عبد الناصر شعاراً عاتياً يقول:

« الحرية كل الحرية للشعب، ولا حرية لاعداء الشعب.. ».

وتحت هذا الشعار، انفرد عبد الناصر بتصنيف المواطنين بغير رقيب، فوضع من شاء في صفوف الشعب، ووضع كل من خالفه الرأي في صفوف اعداء الشعب..!!

ومرة اخرى رفع المظلومـون والمضطهـدون والمعتقلـون وجـوههـم الى السماء ونادوا: يا رب.. وافرز دعاؤهم الموجة الثانية من التطرف..

وفي تلك الفترة المظلمة انتشرت ظاهرة الصلاة على ارض شوارع وسط القاهرة في ايام الجمع، وتساءل البعض عن سبب تلك الظاهرة، في مدينة لا تنقصها بيوت العبادة، وتشتهر بانها مدينة الألف مئذنة..؟؟ ولم يتبين المتسائلون وقتها، ان الصلاة على ارض الشوارع في وسط المدينة، واصداء الميكرفونات المعلقة على شرفات المنازل، كان رد فعل المظلومين، واحتجاج المضطهدين، وملاذ المعذبين..

ولم يدرك البعض ـ وقتها ـ ان اتجاه الشعب الى خالقه، كان استمطاراً لرحماته، وطلباً لقصاصه العادل ممن اهدروا حرماته، وصادروا حرياته..

وكانت الصلاة ـ والدعاء ـ تحدياً للقبضة الحديدية التي وأدت الحريات، لكنها لم تستطع ابداً ان تنزع الايمان ـ والامل ـ من القلوب والضمائر..

ثم اشتد في تلك الفترة انحياز السلطة الحاكمة الى المعسكر الشرقي، بما يمثله من استخفاف بالعقائد، ومعادات للأديان، ولم تلق صيحات الشعب اذناً صاغية لدى الحاكم الفرد، الذي جعل التعاون مع الاتحاد السوفيتي ـ وحده ـ حجر الزاوية في سياسته، وضاعت مع غياب الديموقراطية اصداء كل رأي يطالب بالاعتدال في التعامل مع القوى العظمى، وجدوى كل فكر يحذر من مغبة الاستقطاب، واتجه الوطنيون المخلصون واصحاب الرأي الى هاوية اليأس، فافرز يأسهم موجة ثالثة من التطرف..

وتتابعت الموجات مع غياب الديموقراطية..

وجاء انور السادات الى السلطة ـ بعد رحيل عبد الناصر ـ واراد ان يغير بيده دفة السفينة، لتبحر غرباً ـ دفعة واحدة ـ بعد ان كانت سائرة في اتجاه الشرق، وتصور انه يستطيع ان يستخدم الايمان والعقيدة في مواجهة التيارات التي كانت تعوق اتجاه سفينته، فشجع الجماعات الاسلامية، وتغاضى عن التجاوزات في ممارساتها، وهو لا يدري انه كان ـ بيده ـ يطلق المارد من القمقم، وانه لا يستطيع ان يعيده الى محبسه من جديد..

ولم يكن السادات يدري بانه ـ هو نفسه ـ سوف يذهب ضحية المارد الذي اطلقه بيديه..

وامام موجات التطرف، تقف حكومة الحزب الحاكم الآن لتتساءل عن الاسباب، ولتواجه « بالقبضة الحديدية » تارة وبالمداراة والمهالأة تارة اخرى

موجات التطرف، وهي لا تدري ـ او ربما هي لا تريد ان تقتنع ـ بان المواجهة خطر، والمهالأة خطر اكبر..

وحكومة الحزب الحاكم لا تدري ـ او ربما هي لا تريد ان تقتنع ـ بان القضاء على الاسباب، والاهتداء الى العلاج امر في غاية البساطة، لو خلصت النيات، انه.. عودة الديموقراطية..

الديموقراطية بمفهومها الأصيل.. وليس بمفهوم الحركة المباركة..!!

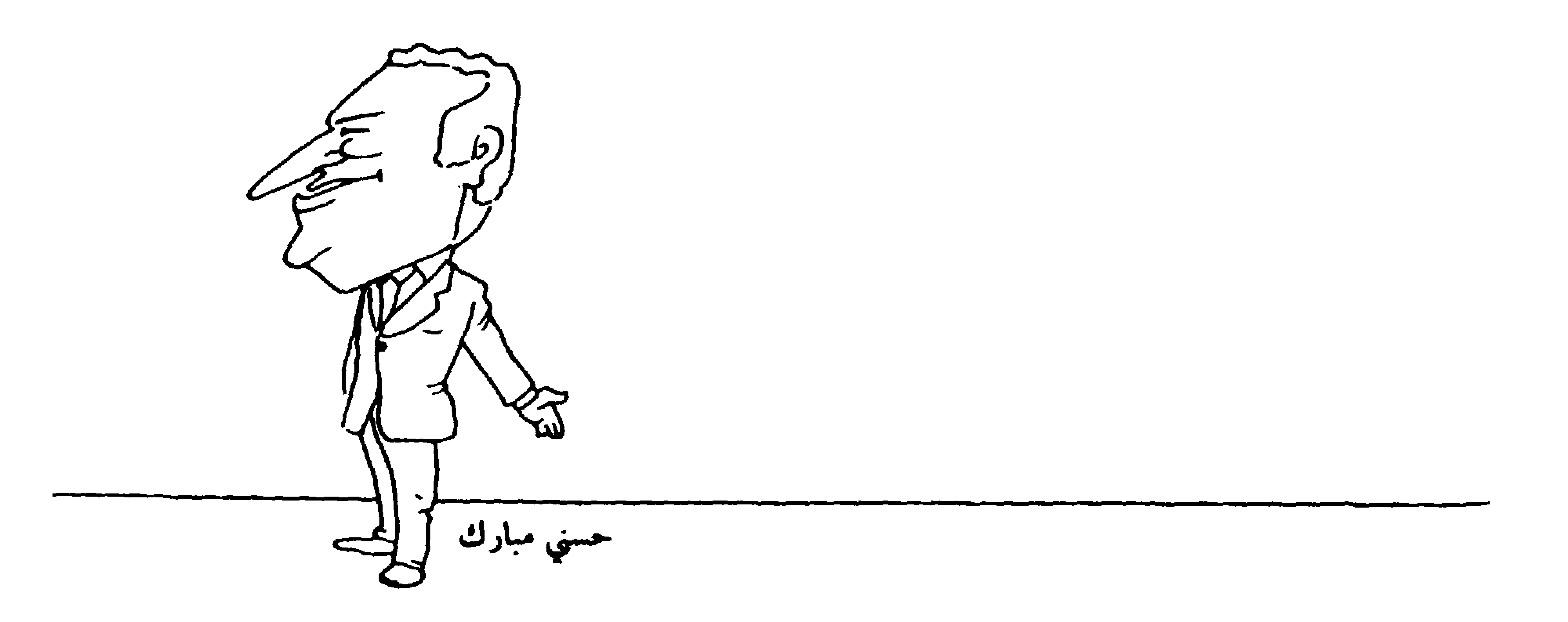
ففي ظل الديموقراطية الأصيلة يتبدد الجانب الاكبر من التطرف، ويصبح ما بقي منه.. مجرد خروج على القانون.. يتكفل به القانون، دون حاجة لاعلان حالة الطوارىء، او مدها لمدة ثلاث سنوات..؟!.

اما المطالبون بتطبيق الشريعة الاسلامية، فسوف يتعين عليهم ـ في نظام ديموقراطي صحيح ـ ان يجتمع منهم ممثلون عن المذاهب المختلفة ليتفقوا ـ أولاً ـ على مشروع قانون يصوغ في مواد ما يريدون ان يطبقوه، ويعرض المشروع على البرلمان ـ ليناقش أو يعدل ـ وفقاً لرأي الاغلبية، وانطلاقاً من نظرية «المصالح المرسلة»..

فان تيسر لائمة المذاهب المختلفة ـ أولاً ـ الاتفاق على نصوص موحدة (!!)، وان وافقت اغلبية البرلمان على هذه النصوص ـ ثانياً ـ فان الديموقراطية تقول بان القرار للاغلبية بغير وصاية من احد..!!.



سِيَادة الرئيس



يحين الوقت الآن لوقفة نحدد فيها بعض المفاهيم، ونؤكد على بعض الحقائق..

فنقرر ـ اولاً ـ بان هذه الصفحات ليس القصد منها الاساءة الى احد، بل هي على العكس محاولة لانصاف البعض، ولتصحيح جانب من التاريخ..

ونفترض ـ ثانياً ـ ان كل الاخطاء والممارسات قد تمت بحسن النية، وان كان الشعب المصري قد دفع الثمن غالياً من حريته، وكرامته، وطول صبره..

ونؤكد ـ ثالثاً ـ ان غياب الديموقراطية في مصر، كان وراء كل الكوارث، وسبب كل المعاناة، وان حكم الفرد الذي تسلط على هذا الشعب، كان فترة كئيبة من التاريخ المصري، وان الشعب مطالب ـ مهما كانت الظروف ـ ان لا يسمح بتكراره، او الوقوع في براثنه من جديد..

فقد ينخدع شعب مرة، كما انخدع من قبل الشعب الالماني، والايطالي، والاسباني، والارجنتيني، لكن المهم ان تكون الخديعة الاولى «مصلا» يزيد من مناعة الشعب لمقاومة حكم الفرد، لا ان تكون مجرد «جرعة اولى» من مخدر مركز، يستمرىء الشعب ان يتجرع منه جرعات متكررة، اكبر، واخطر..

ونعترف ـ رابعاً ـ بان الرئيس حسني مبارك لم يكن طرفاً في مأساة ٢٣ يوليو او ملهاة ١٥ مايو، وانما هو رجل بدأ حياته جندياً منضبطاً، ومتفرغاً، لعمله في صفوف القوات المسلحة، فأدى واجبه ـ طوال حياته العسكرية ـ كأحسن ما يكون الآداء، بعيداً عن عثرات السياسة.. ومطامع الذين اشتغلوا بها في عهد الحركة المباركة..

فالرئيس مبارك كان ـ وقت قيام الحركة المباركة ـ ضابطاً حديث التخرج من الكلية الجوية، وكان عند قيام ما سمي بثورة التصحيح، مسؤولاً عن القوات

الجوية واعدادها لمعركة اكتوبر العظيمة، فلا هو يدعي الانتماء الى « الضباط الاحرار » ولا هو يزعم الانتماء الى « جيل مايو »..

ونعرف ـ خامساً ـ ان الرئيس حسني مبارك قد تولى السلطة في ظروف بالغة الصعوبة، في اعقاب اغتيال الرئيس السادات، خلال غارة وحشية على منصة العرض العسكري، اصيب فيها الرئيس مبارك نفسه بشظايا رصاص طائش..

وقبل ان يفيق من هول الحدث الكبير، واحتمالات احداث اكبر، وجد الرئيس مبارك نفسه على قمة السلطة، مطالباً بتوفير الاستقرار، ومواجهة الارهاب، وتدعيم وترسيخ الحكم الديموقراطي.. في نفس الوقت..!!.

وليس الرئيس مبارك مسؤولاً عن اخطاء عبد الناصر، او خطايا السادات، لكنه مسؤول ـ فقط ـ عن حرية واستقرار شعب عريق في ممارسة الحرية، والحرص على الاستقرار..

لذلك فان الرئيس مبارك ليس مطالباً بان يخطب في « عيد » الحركة المباركة، او ذكرى عبد الناصر او السادات، فيضطر للدفاع عن هذا او ذاك..

بل على العكس فانه مطالب، بان يفصل نفسه عنهما وعن عهدهما بما يمكن ان يكون لهذا العهد او ذاك من حسنات او سيئات..

ولقد حاول الرئيس مبارك ـ بالفعل ـ ان يأخذ لنفسه موقفاً محايداً من العهدين فقال في خطاب له يوم ٢٢ يوليو سنة ١٩٨٧ :

« الثورة استطاعت تحقيق تحولات عميقة لصالح اغلبية الشعب.. من الجحود انكار ايجابياتها، ومن الجمود الزعم بانها بلا اخطاء..».

لكن الحياد لا يكفي معه تصريح هنا، او خطاب هناك، انما الحياد له طريق آخر، طريق يترك الحُكم للحركة المباركة ـ او عليها ـ للتاريخ، وان يكون « المستقبل » هو الشغل الشاغل ـ والوحيد ـ لكل حاكم، ولكل محكوم..

الحياد هو ان لا يبقى على رأس المجالس التشريعية او الاجهزة الحكومية، رجال لوثتهم عهود الحركة المباركة، او باعوا انفسهم لرجالها الاقوياء..

الحياد هو ان لا نبقى على دستور هزيل، بحجة الاستقرار، وبرلمان مزيف بحجة تعبيره عن اغلبية لا وجود لها إلا في ذاكرة «العقل الالكتروني» القابع في مبنى وزارة الداخلية..!!.

الحياد هو ان نبدأ عهداً جديداً، يكون فيه رئيس الدولة منتخباً، ورئيس الوزراء مختاراً من الحزب الذي يحصل على الاغلبية نتيجة انتخابات حرة ومعبرة عن ارادة شعب حر..

الحياد هو أن يكون لمصر دستور يضع مشروعه رجال محايدون، لا يقننون افكار الحاكم، ولا يخافون ارهاب الرجعية والسلفية، ولا يتأثرون بافكار «الديموقراطيات الشعبية» التي اصبحت الآن علامة على انظمة الحكم الفردي، وواجهة لا تحجب نوايا الزاعمين بها، بل هي على العكس تكشف عوراتهم امام شعوبهم وامام العالم باسره..

دستور يضع مشروعه رجال يخافون الله، ويحترمون شعبهم، ويقرأون التاريخ!!

ان الطريق فسيح امام الرئيس حسني مبارك، لكي يعلن انهاء عهد الثورة او الانقلاب، وبداية عهد الديموقراطية وسلطة الشعب، في ظل مناخ صحي تتوفر فيه حرية الرأي، وسلامة الممارسة، والاحترام ـ والثقة ـ المتبادلة بين الحاكم والمحكوم..

فليس هناك انقلاب ـ او ثورة ـ تستمر بغير نهاية، وليس هناك شعب يقبل بان يحكم حكماً استثنائياً بغير حدود..

والطريق ممهد امام الرئيس حسني مبارك لكي يدعو الى انتخابات عامة ـ

يتأكد من سلامتها بنفسه وليس من تقارير وزرائه ـ فيقوم البرلمان على نواب حقيقيين يختارهم الشعب، ويراقبهم، ويحاسبهم، ويستبدلهم بغيرهم اذا رأى منهم انحرافاً او تقصيراً..

وبعد ذلك ـ وليس قبله ـ سوف يتشرف كاتب هذه السطور بان يعطي صوته للرئيس حسني مبارك لينتخبه رئيساً للجمهورية، حتى وان خاض المعركة امامه الف من المرشحين الآخرين..

ففي ذلك اليوم ـ فقط ـ يكون الرئيس حسني مبارك قد اثبت ولاءه لقضية الديموقراطية التي.. عنها نتحدث..



بعد النهاية

.. بعد صدور هذا الكتاب، سيقول بعض أبواق الحركة المباركة:

- هل رأيتم.. اننا لم نحجر على رأي الكاتب، ولم نغتله أو نضعه في معتقل.. هذه هي الحرية.. وهذه هي الديموقراطية..

وسوف يرد الكاتب:

- نعم، هذا صحيح.. لانني لا زلت داخل « جبلاية القرود »، لم أقترب من أسوارها.. ولم أتعدَّها..

ومن يريد أن يفهم أكثر، فإنني أرجوه أن يعيد قراءة مقدمة هذا الكتاب..!!

احمد

المراجع العربية:

- فلسفة الثورة: جمال عبد الناصر.
- الميثاق: مايو ١٩٦٢.
- ثورة شعب: الدكتور سعيد عبد الفتاح، دار النهضة العربية، ١٩٦٥.
- قصة ديون مصر الخارجية: الدكتور جلال امين، دار علي مختار، ١٩٨٧.
- طلعت حرب بطل الاستقلال الاقتصادي: مصطفى كامل الفلكي، القاهرة، ١٩٤٧.
- مجموعة مقالات اللواء جمال حماد: مجلة اكتوبر ١٩٨٨.
- البحث عن الذات: انور السادات.
- صفحات مجهولة: انور السادات.
- الاتحاد القومي: انور السادات.
- ايام لها تاريخ: احمد بهاء الدين، كتاب روز اليوسف، ابريل ١٩٥٤.
- محاضر جلسات مجلس الامن الدولي: اغسطس ١٩٤٧.
- من اسرار الساسة والسياسة: محمد التابعي، دار الهلال، فبراير ١٩٧٠.
- الدبابات حول القصر (مذكرات لورد كليرن): كمال عبد الرؤوف، فبراير ١٩٧٤.
- النقطة الرابعة في الميزان: الدكتور راشد البراوي، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٣.
- النصوص الكاملة لاغاني ام كلثوم: اللجنة الموسيقية العليا، خليل المصري ومحمود كامل، مراجعة احمد شفيق ابو عوف، ١٩٧٥.

- آثار الزعيم سعد زغلول: محمد ابراهيم الجزيري، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، نوفمبر ١٩٢٧ .
- حادثة دنشواي: محمود كامل المحامي.
- عرابي المفترى عليه: محمود الخفيف، ١٩٤٩ .
- القانون الدستوري: الدكتور سيد صبري، القاهرة، ١٩٥٠ .
- القانون الدستوري: الدكتور مصطفى كامل، القاهرة، ١٩٥١ .
- الثورة العرابية: صلاح عيسى، دار المستقبل العربي، ١٩٨٢ .

المراجع الاجنبية:

- Jacques BERQUE: L'EGYPTE: IMPERIALISME ET REVOLUTION, Editions Gallimard 1967.
- Selwin LLOYD: SUEZ 1956, Mayflower Books, 1978.
- Bob WOODWARD: VEIL THE SECRET WARS OF THE C.I.A. 1981 - 1987, Simon and Schuster, 1987.
- Peter WRIGHT: SPY CATCHER, Viking Penguin Inc., 1987.





وهو طالب، جمال عبد الناصر، عضو حزب مصر الفتاة، يرتدي الزيّ الرسمي للتنظيم الفاشستي «القمصان الخضراء».



وهو ضابط، جمال عبد الناصر، عضو جماعة الاخوان المسلمين يصلّي عقب أحد الاجتماعات خلف المرحوم حسن الهضيبي، المرشد العام للاخوان، وفي الصف الاول كمال الدين حسين وحسين الشافعي وعبد القادر عودة.



الشرق
AL-CHARK
QUOTIDIEN POLITIQUE ARABE
الجمعة
رقم العدد

فاروق يقول بايطاليا: ساعود ملكا

من هو بطل الانقلاب الحقيقي؟

اسرار خطيرة تنشر لاول مرة

ماهي علاقة اميركا بالانقلاب

علي ماهر كان على صلة برجال الانقلاب العسكري وعلم بالمؤامرة منذ عام

مجلس الوزراء يقرر الغاء القاب الباشوية والبكوية والافراج عن جميع المعتقلين السياسيين

كتاب اسود عن علاقة الفاروق بفضائح الاسلحة

الفاروق يعقد مؤتمراً صحفياً في ايطاليا ويجتمع الى عدد من الشخصيات الموجودة في اوروبا

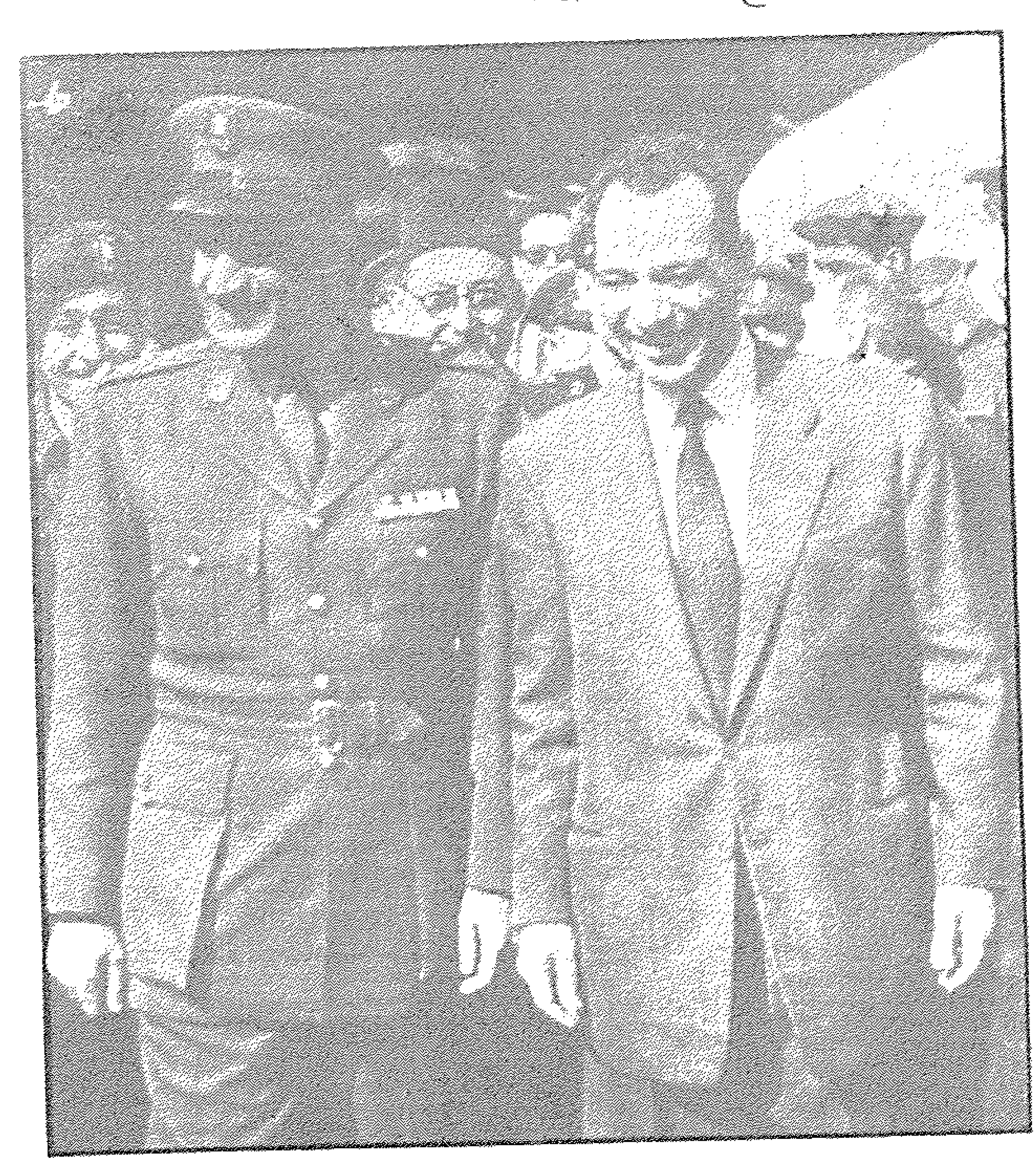
صورة تاريخية تمثل الملك فاروق جالساً فوق عرش مصر

لا تجعلوا من « فضائح الملك فاروق »

الصفحة الاولى من جريدة « الشرق » اللبنانية الصادرة يوم ١٩٥٢/٨/١ ، والعنوان الرئيسي عن علاقة أمريكا بالانقلاب..



الملك السابق فاروق مخاطباً بالنقراشي رئيس الوزراء وابراهيم عبد الهادي رئيس الديوان ، في افتتاح مصانع الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى .



بعد الحركة المباركة ، جمال عبد الناصر مع محمد صبيح ، السكرتير العام السابق لحزب مصر الفتاة ، وقائد تنظيم « القمصان الخضراء » ، في افتتاح دار التعاون التي رأسها محمد صبيح .



الأساس

السنة ١٣٧١ - ٢٩ اغسطس ١٩٥٢
٣٣ مسرى ١٦٦٨
السنة السادسة العدد ١٦١٥
(الثمن ١٠ مليمات)

تنظيمات جديدة في الحزب السعدي

محمود غالب يرأس الحزب

مجلس إدارة الهيئة السعدية الجديد

...جيب القائد العام بهذه الخطوة

...ويل القضايا التي حققها الجيش الى القضاء العادي

منذ قام الجيش بحركته المباركة واعضاء الحزب السعدي يجتمعون للمذاكرة في أمر تنظيم الحزب على مبادئ وأسس جديدة تتمشى مع العهد الجديد وتلائم الشعور العام، وتجري على سنة الاصلاح والتجديد.

وقد استقر الرأي على تغيير قانون الحزب بحيث تكون المناصب في الحزب بالانتخاب وعلى أن تؤلف لجان لبحث الاصلاحات التي يجب اجراؤها في الدستور وفي قانون الانتخاب والشئون المالية والاقتصادية والاجتماعية وكل ما يشغل الاذهان في هذه الآونة الدقيقة التي تجتازها البلاد.

وقد اجتمع اليوم لفيف كبير من اعضاء الحزب وتباحثوا مع الرئيس السابق ابراهيم عبد الهادي وحضرة الاستاذ محمد حامد جودة وتدارسوا الموقف معهما فباركا هذه الحركة واعلنا ...

الرئيس السابق
الاستاذ ابراهيم عبد الهادي
يهنئ المجلس الجديد

الصفحة الاولى من جريدة «الأساس» بتاريخ ٥٢/٨/٢٩، والعنوان الرئيسي عن الانقلاب في الحزب السعدي، وفي الصورة سيد «أفندي» مرعي السكرتير العام الجديد للحزب واعضاء مجلس الادارة يحيطون باللواء محمد نجيب.



إعلان نشرته مجلة «المصوّر» عام ١٩٤٩ عن بنك مصر وشركاته، ومنها: شركات الصناعة والتجارة والمناجم والطيران والملاحة.. الخ.

الجمعة
١٤ جمادى الآخرة ١٤٠٧
١٣ فبراير ، شباط ١٩٨٧
٦ أمشير ١٧٠٣
13 FEB 1987
Al-Ahram

اسس الاهرام في ٥ اغسطس سنة ١٨٧٦ : سليم وبشارة تقلا

رئيس مجلس الادارة ورئيس التحرير
ابراهيم نافع

الأهرام

السنة ١١١ العدد ٣٦٥٩١

أتحدى الأنظمة التي تشكك في ديمقراطيتنا أن تفعل مثلما

ليس من شواغلي الآن إعادة الترشيح للرئاسة و[...] يشغلني المشكلة الاقتصادية الصعب[...]

نحن نعطي جرعات الديمقراطية بقدر ما نستوعب حتى تأخذ ديمقراطيتنا مداه[...]

□ الرئيس مبارك يدلي بتصريحات هامة عقب إدلائه بصوته في الاستفتاء :

[...] إدخال تعديلات على قانون الانتخاب

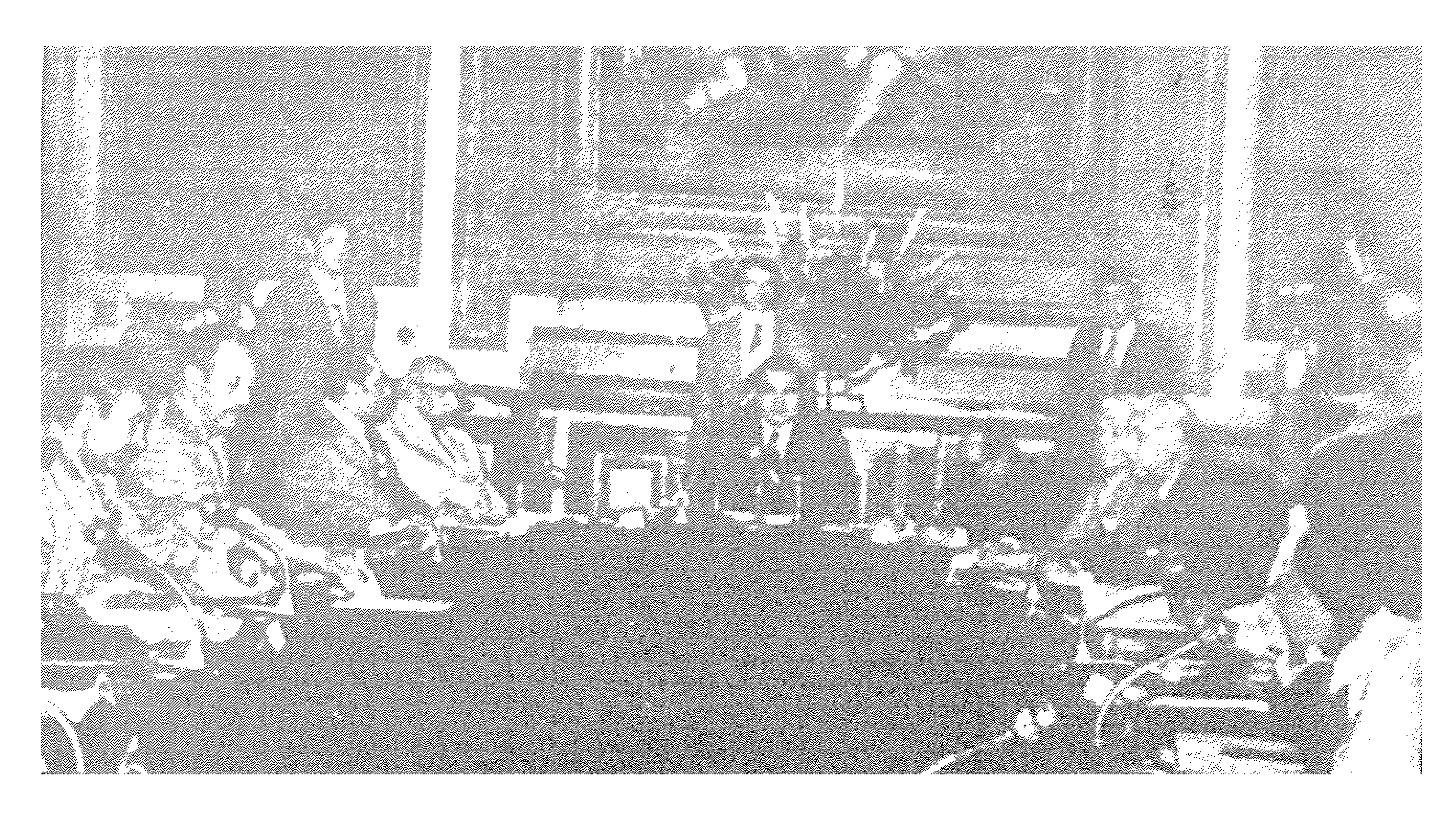
في ظل غيبة مجلس الشعب الذي أقره

فلينتخبوا مجلسا جديدا له سلطة إصدار قانون آخر

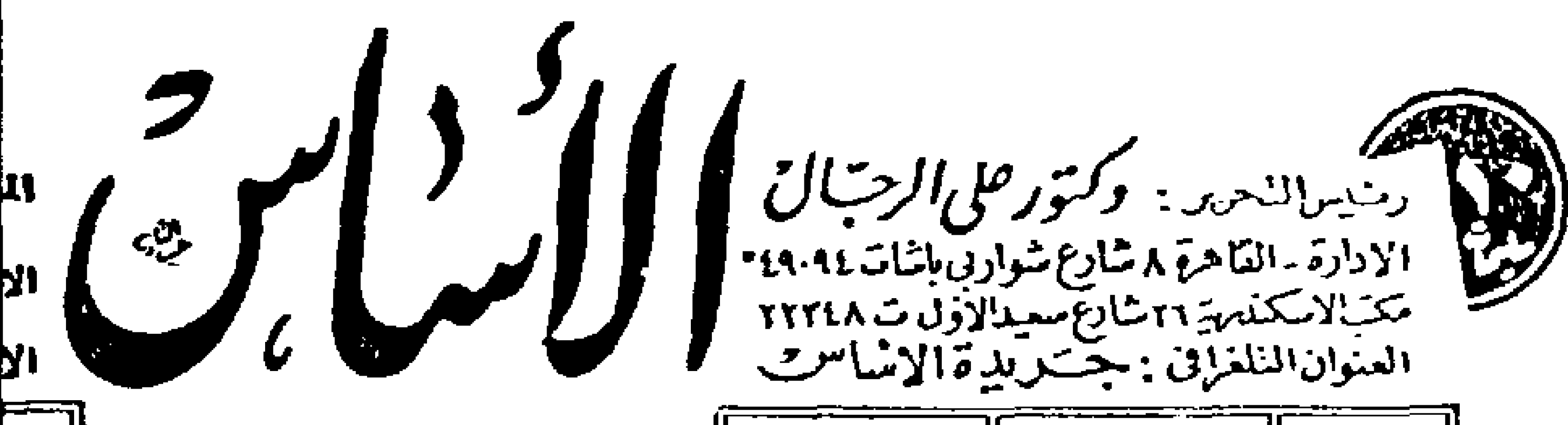
ولا أعرف عن أية حكومة محايدة يتحدثون !

اعلن الرئيس حسني مبارك ان الديمقراطية في مصر واضحة جدا . وانني اتحدى الذين يشككون في ديمقراطيتنا من جانب الانظمة الخارجية ان يفعلوا مثلما تفعل مصر وقال الرئيس اننا نعطي جرعات الديمقراطية بقدر مانستوعب ولاتستطيع هذه الانظمة أن تعطي حتى ولو مقدار ربع الجرعة التي نعطيها

الصفحة الاولى من جريدة « الأهرام » يوم ٨٧/٢/١٣ التي نشرت تصريحات الرئيس حسني مبارك عن « جرعات الديموقراطية » .



اول اجتماع تعقده لجنة كتابة التاريخ في عهد الرئيس السادات، والاجتماع برئاسة حسني مبارك نائب الرئيس . ويظهر خلفه الدكتور أسامة الباز .



الأساس

رئيس التحرير : دكتور علي الرجال

الإدارة - القاهرة ٨ شارع شواربي باشا ت ٤٩٠٩٤

مكتب الاسكندرية ٢٦ شارع سعيد الأول ت ٢٢٢٤٨

العنوان التلغرافي : جريدة الأساس

تصدرها الهيئة السعدية

الوطنية عدل وكرامة «احمد ماهر»

الاثنين	١١ رمضان ١٣٦٩	السنة الرابعة
	٢٦ يونية ١٩٥٠	العدد ٩٤٥
	١٩ بؤونة ١٦٦٦	

الموقف السياسي

اقرأ

لاربعة من

الساسة الكبار

على صفحة ٤

مجلس الأمن يجـ

اشتباك

سيول في ٢٥ - ...

الحرب الاهلية اليوم بين ...

كوريا وجنوبها وعند المساء ...

قوات الجنوب ... الاحتـ...

بالنهر الذي يحمي جانب العاصـ...

سيول من تدفق قوات الشـ...

التي تقدم وحدات قوية ...

الدبابات والمصفحات. ...

إني أتهم ...
فؤاد سراج الدين بالكذب

للنائب المحترم الاستاذ احمد محمد بريري

لا اريد ان اعرض لما قد يسميه بعض الناس « رد » فؤاد سراج الدين باشا على بيان المعارضة . فهو ليس ردا بل ليس كلاما الا من حيث كونه يحسن السكوت عليه .

ولكن هذا لا يمنعني من ان اقرر - متحملا تبعة ما اقرر - ان معالي فؤاد سراج الدين باشا كاذب .. يكذب عن عمد وسوء قصد

فهو يقول في رده المزعوم :

« وقد ناجى البيان ارواح الشهداء . ولست ادري اي شهداء يقصدهم البيان .. ؟ اهم شهداء الثورة الذين تنكرت المعارضة لهم وللمبادئ التي استشهدوا في سبيلها ؟ ام شهداء العهد الماضي ممن ذهبوا ضحية لكبري عباس ؟ » .

فاما عن شهداء الثورة فقد كان خليقا بمعالي فؤاد سراج الدين باشا الا يجري لهم ذكرا كيلا يحمر وجهه لو تندى جبهته .. ان شهداء الثورة ايها الشاب المترف الناعم - رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه . ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا .. وما كنت انت - ولا احد من ذويك - من هذه الفئة الباسلة المستميتة التي صنعت الدستور جهادا وكتبته دما .

ما كان اجدرك - يا باشا - ان تصمت عن حديث الجهاد وتاريخ الاستشهاد . فتلك مسائل لا يهمك امرها بل يسوءك ذكرها .

ولن استرسل في هذا .. بل اقطعه والقي عليك عند كوبري عباس . ان حكاية كوبري عباس - يا باشا - قصة خيالية .. قصة تركنا الصغار وصغار الكبار يعبثون ويتلهون بها . فما كان لكبري عباس ضحايا ولا ضحية . ولا نصف ضحية ولا جزء من ضحية مادمنا في باب الموت والاستشهاد وانما هو كلام لهج به الاطفال واطفال الرجال ولا - وانت يا باشا ، ما اعدك من اولئك ولا هؤلاء . بل اعدك رجلا مسئولا .. وانه مسئولية لا تعدلها مسئولية وزير الداخلية ؟

لقد اثبت التحقيق القضائي ان حكاية كوبري عباس اكذوبة مريبة بقدر ما هي حقيرة . ولقد قرر الرجل الصادق الذي ما كان يتصور ان الوزراء يكذبون علانية وعلى صفحات الجرائد .. قرر الشهيد محمود فهمي النقراشي في مجلس النواب بوصف كونه وزيرا للداخلية ان حكاية كوبري عباس خرافة لا نصيب لها من الصحة .

من اجل هذا ارجو ان تسمح - يا معالي الباشا - بان اتهمك او اسمك بانك كذاب .. تكذب عن عمد وسوء قصد . ثم بعد هذا اتحداك ان ترفع الامر الى القضاء اذا كانت هذه التهمة التي تمسك بها الاساس ليس لها اساس .

احمد محمد بريري

امام مجلس الدولة
الحكم في قضية ...

كان امس موعد نظر المعصية المرفوعة من تجار القطن ... محكمة القضاء الاداري المستعجلة بمجلس الدولة يطلبون فيها وقف تنفيذ قرار معالي وزير المالية الصادر في ١٠ يونية الحالي . ولذا فقد بكر اعضاء هيئة الدفاع بالحضور وهم سعادة محمد ... الشمسي باشا والدكتورين علي الرجال بك وزهير جرانه بك والاستاذ احمد عبد الهادي وجلسوا في قاعتهم بالمجلس يتجاذبون اطراف الحديث تارة ويتناولون القضية بالبحث والمناقشة تارة اخرى ..

وانتشر جمهور كبير من التجار في اروقة المجلس يتساءلون ... من الشر الذي سيحيق بهم من جراء هذا القرار اذا ما استمر تنفيذه .. وكلما تذكروا ما حاق ببعض زملائهم من خراب ودمار نتيجة تنفيذ هذا القرار تجمعوا وقد ... وجوههم وعلت اصواتهم : لا حول ولا قوة الا بالله

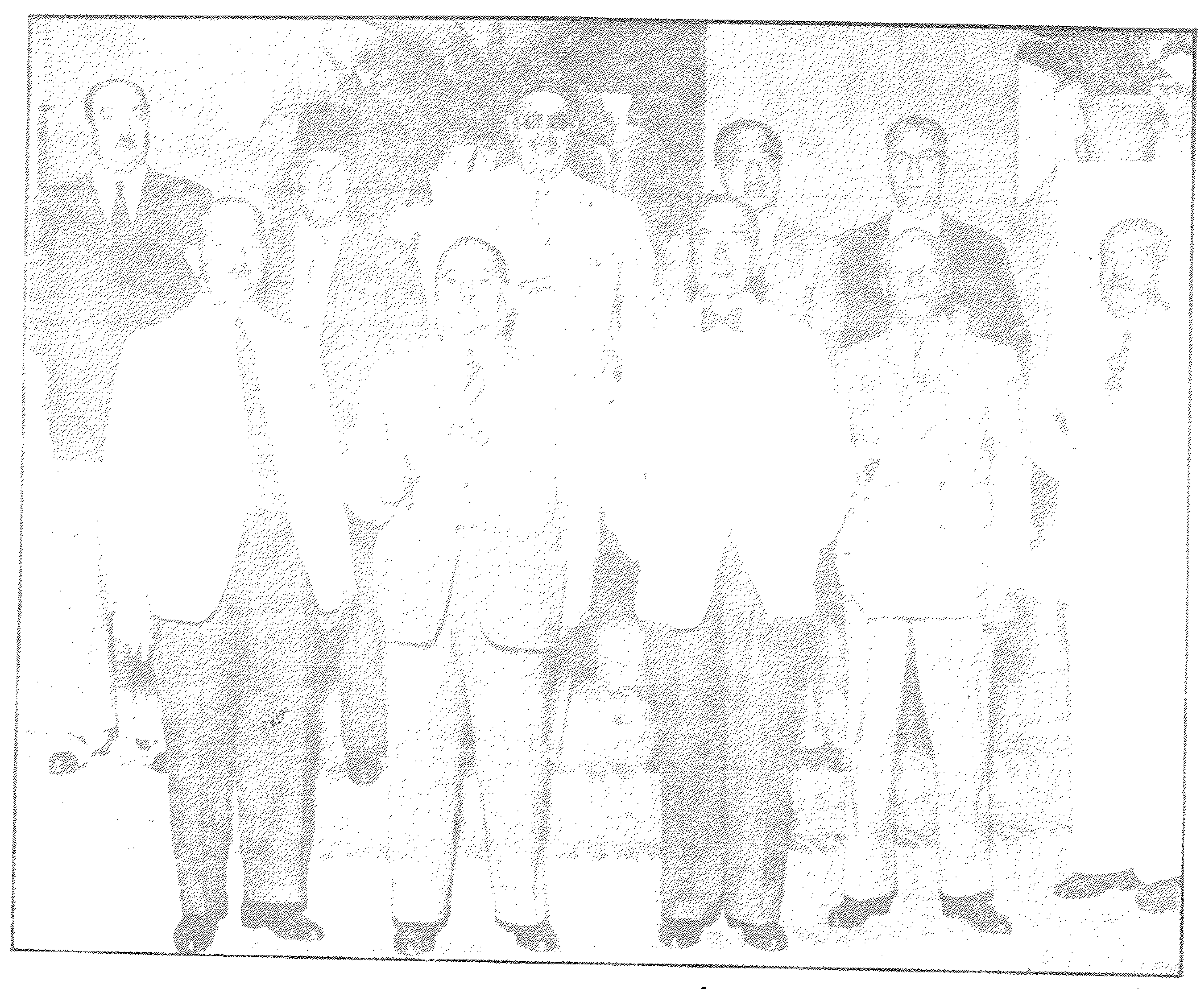
الجلسة

وفي الساعة الثانية عشرة ... عقدت الجلسة برئاسة سعادة الدكتور عبد الرزاق السنهوري باشا .. واثبت محامو المدعين حضورهم . وحضر الاستاذان عبد الرحيم بك غنيم رئيس ادارة قضايا الحكومة و...

مرافعة الدكتور جرانه

ان القرار المطعون فيه تضـ... احكاما تخل بالتعامل في القطـ... فقد صدر لصالح افراد معيـ... من المحتكرين الذين استمر... مرض الاحتكار دون النظـ... صالح مجموع تجار القطن ... انهاروا وافلسوا فتركوا ...

نموذج من حرّية الصحافة قبل الحركة المباركة، التي انتقدها الميثاق: الصفحة الأولى من جريدة «الأساس» بتاريخ ١٩٥٠/٦/٢٦ وبها مقال بعنوان «إني أتهم فؤاد سراج الدين بالكذب»، وكان سراج الدين وقتها وزيراً للداخلية..!!



أحمد ماهر والنقراشي، محاطَيْن ببعض الأعضاء المؤسسين للحزب السعدي.



القبض على بعض زعماء الأحزاب

الشخصيات الكبيرة وتحديد إقامة البعض الآخر

الرئيس علي ماهر يقدم استقالة وزارته

جريدة يومية سياسية مستقلة

في قضية التحريض على حوادث ٢٦ يناير

رئيس المحكمة يتنحى عن نظر القضي

عدام مصطفى خميس والبقري صباح اليوم

جلسة خطيرة لمجلس الوزراء ظهر

القبض على بعض زعماء الاحزاب والشخصيات

الصفحة الأولى من جريدة « الزمان » يوم ٥٢/٩/٧ ، وعناوينها الرئيسية عن تكليف محمد نجيب بتأليف الوزارة بعد استقالة علي ماهر ، واعتقال زعماء الأحزاب السياسية ..

صدر للمؤلف

- **باللغة الفرنسية**

L'évolution de l'enseignement au Maroc sous le protéctorat français (1956).

- **باللغة العربية**

ـ فرنسا الطاغية	القاهرة ١٩٥٧
ـ المسلمون في روسيا	بيروت ١٩٥٨
ـ حقيقة بورقيبة	القاهرة ١٩٥٩
ـ مستقبل الاقتصاد العربي	القاهرة ١٩٦١
ـ قراءة في ملف الارهاب	القاهرة ١٩٨١
ـ السادات قبل الرئاسة	القاهرة ١٩٨٥

المـؤلف

- من مواليد ٨ مايو عام ١٩٣٣.
- متزوج وله ولدان.
- حاصل على ليسانس الحقوق من جامعة عين شمس، ودبلوم معهد العلوم السياسية من جامعة باريس.
- حاصل على وسام الاستحقاق، وميدالية السد العالي، ونوط الامتياز من الطبقة الاولى.
- اشترك في الحياة السياسية منذ عام ١٩٤٧، وانتخب عضواً بالاتحاد القومي، والاتحاد الاشتراكي العربي في عهد جمال عبد الناصر.
- انتخب عضواً في المؤتمر الوطني للقوى الشعبية عن دائرة شبرا الخيمة العمالية.
- بعد تعدد الاحزاب في مصر انضم لحزب الاحرار واختير عضواً بالمكتب السياسي واميناً لصندوق الحزب.
- رشح عدة مرات لعضوية مجلس الشعب ومجلس الشورى عن دائرة مصر الجديدة.
- احد مؤسسي حزب المستقبل (تحت التأسيس).
- صدرت له سبعة كتب في السياسة والاقتصاد، ونشرت مقالاته في العديد من الصحف منها: الأساس والحوادث والقاهرة والجمهورية والأحرار ومايو في مصر، وكل شيء والجمهور الجديد والموعد في لبنان، والمواقف وصدى الأسبوع واخبار الخليج في البحرين.
- عضو منظمة حقوق الانسان العربية، ومنظمة الليبرالية الدولية.

المراسلات: صندوق بريد ٧٧ [illegible] ـ هليوبوليس [illegible] ـ القاهرة، ج. م. ع

الفهـــرس

**

رقم الإيداع ٢٢٢٣ / ١٩٨٩

طبع بدار المدينة المنورة للطبع والنشر
القاهرة ١١٤ ش مجلس الشعب ت : ٣٩٠٨٨٤٨



أحمد طلعت

مِن هوجة عرابي ... إلى الحركة المباركة !

